

السياسة بين خدمة الشعب وإغراء السلطة

كتاب مغربي

تأليف: بدر شاشا

«السياسة هي المهنة الوحيدة التي تجعلك تكذب وتسرق وتغش، وتحظى مع ذلك بالاحترام».

عبارة نقدية جريئة تفتح باب التساؤل حول العلاقة بين السياسة والأخلاق، وبين السلطة والمسؤولية، وبين الوعود الانتخابية والواقع الذي يعيشه المواطن. وهي الفكرة التي ينطلق منها هذا الكتاب لمناقشة الممارسات السياسية التي تسيء إلى ثقة المواطنين، دون أن ينكر أهمية السياسة في بناء الدول وتحقيق العدالة والتنمية.

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل مواطن مغربي يؤمن بأن الإصلاح يبدأ بالوعي، وأن الكرامة الإنسانية لا تتحقق بالشعارات وحدها، بل بالعمل الصادق والمسؤولية والمحاسبة.

وأحيي كل شخص يساهم في خدمة المجتمع، سواء كان أستاذًا أو طبيبًا أو عاملاً أو فلاحًا أو موظفًا أو طالبًا أو شابًا يبحث عن فرصة عمل. فبجهود هؤلاء تستمر الحياة، وتُبنى المؤسسات، وتتقدم الأوطان.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من يدافع عن الحق والعدل، ويحترم المال العام، ويرفض استغلال النفوذ، ويؤمن بأن المنصب العمومي مسؤولية وليس امتيازًا شخصيًا.

وأخص بالشكر كل قارئ اختار أن يمنح هذا الكتاب جزءاً من وقته وتفكيره، لأن المجتمعات لا تتغير بالصمت وحده، بل بالنقاش المسؤول، وحرية التعبير، والقدرة على طرح الأسئلة الصعبة.

هذا الكتاب ليس هجوماً على كل من يمارس السياسة، ولا حكماً على جميع السياسيين، وإنما هو دعوة إلى التفكير والنقد والمساءلة، وإلى التمييز بين السياسة باعتبارها وسيلة لخدمة المواطنين، والسياسة حين تتحول إلى وسيلة لتحقيق المصالح الشخصية.

أهدي هذا العمل إلى المواطن المغربي الذي يحلم بوطن تتحقق فيه العدالة الاجتماعية، وتتكافأ فيه الفرص، ويحصل فيه الإنسان على حقوقه بكرامة، ويكون فيه القانون فوق الجميع.

بدر شاشا

مقدمة شاملة: تاريخ السياسة وظهورها وأنواعها

تُعد السياسة من أقدم الظواهر التي عرفتھا المجتمعات البشرية، فقد ظهرت الحاجة إليها منذ اللحظة التي بدأ فيها الإنسان يعيش داخل جماعات منظمة، ويتقاسم مع الآخرين الأرض والموارد والمصالح والمسؤوليات. ومع تطور المجتمعات، أصبح من الضروري وضع قواعد لتنظيم العلاقات بين الأفراد، وتحديد كيفية اتخاذ القرارات، وتوزيع المسؤوليات، وحل النزاعات، وحماية الجماعة من الفوضى. ومن هنا تطورت الممارسات السياسية تدريجياً، حتى أصبحت السياسة مجالاً أساسياً من مجالات الحياة الإنسانية.

لم تظهر السياسة في يوم واحد، ولم تتخذ شكلاً واحداً عبر التاريخ. ففي المجتمعات القديمة، ارتبطت السلطة بالعادات والتقاليد والزعامة القبلية والقوة العسكرية والمعتقدات الدينية. ومع نشوء الحضارات الكبرى، ظهرت أشكال أكثر تنظيماً للحكم والإدارة، وأصبحت هناك ممالك وإمبراطوريات ومدن ذات أنظمة سياسية مختلفة. وقد عرفت حضارات بلاد الرافدين ومصر القديمة

واليونان وروما تجارب متنوعة في إدارة السلطة، وتنظيم المجتمع، ووضع القوانين، وتحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

وفي اليونان القديمة، برزت أفكار مهمة حول المواطنة والمشاركة في اتخاذ القرار، خصوصًا في تجربة أثينا، مع ضرورة الانتباه إلى أن المشاركة السياسية آنذاك كانت محدودة بفئات معينة من السكان. أما في روما، فقد تطورت مؤسسات الجمهورية والقانون والإدارة، ثم انتقلت السلطة في مراحل لاحقة إلى أشكال إمبراطورية. وقد ساهمت هذه التجارب التاريخية في تشكيل جزء من الأفكار التي ستؤثر لاحقًا في تطور المؤسسات السياسية والقانونية.

وفي الحضارة الإسلامية، ارتبط الحكم بقضايا الشورى والعدل والمسؤولية وتدبير شؤون الجماعة، كما شهد التاريخ الإسلامي تجارب مختلفة في تنظيم السلطة وإدارة الدولة. ولم تكن هذه التجارب متطابقة، بل اختلفت باختلاف العصور والدول والظروف الاجتماعية والسياسية.

ومع مرور القرون، تطورت الأفكار السياسية في أوروبا وغيرها من مناطق العالم، وظهرت نقاشات حول حدود سلطة الحاكم، وحقوق الأفراد، وشرعية الحكم، والعلاقة بين القانون والسلطة. وأسهمت التحولات الفكرية والثورات السياسية في انتشار مفاهيم الدستور والتمثيل النيابي والمواطنة والحقوق والحريات، كما ساهمت الحركات الاجتماعية في توسيع المشاركة السياسية والمطالبة بالمساواة والعدالة.

وفي العصر الحديث، أصبحت السياسة مرتبطة بشكل متزايد بالدولة والمؤسسات الدستورية والأحزاب والانتخابات والبرلمانات والحكومات والإدارات العمومية. ولم تعد السلطة تُناقش فقط من زاوية من يحكم، بل أيضًا من زاوية كيفية الحكم، ومن يراقب القرارات، وكيف تُصرف الأموال العامة، وما إذا كانت المؤسسات تستجيب لحاجات المجتمع.

إن السياسة في معناها الواسع هي عملية تدبير الشؤون العامة، وتحديد الأولويات الجماعية، واتخاذ القرارات التي تؤثر في حياة المواطنين. فهي تشمل التعليم والصحة والسكن والتشغيل والضرائب والاستثمار والنقل والأمن

والعدالة والحماية الاجتماعية، كما تشمل الحقوق والحريات والعلاقات بين الدولة والمجتمع.

وتتجاوز السياسة الانتخابات والخطابات والتجمعات الحزبية. فالقرار المتعلق ببناء مدرسة، أو تحسين مستشفى، أو تنظيم سوق، أو توفير فرص العمل، أو تحديد الحد الأدنى للأجور، أو إصلاح نظام التقاعد، كلها قضايا تتداخل فيها الاختيارات السياسية والاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية.

ومن الخطأ اختزال السياسة في الصراع على المناصب، كما أنه من الخطأ اعتبار كل من يمارسها فاسداً أو غير صادق. فالسياسة مجال يضم ممارسات وتجارب مختلفة؛ منها ما يهدف إلى خدمة المصلحة العامة، ومنها ما قد يشهد تضارباً في المصالح أو استغلالاً للنفوذ أو فساداً أو تلاعباً بالوعود. ولذلك ينبغي تقييم العمل السياسي من خلال الوقائع والقرارات والنتائج ومدى احترام القانون، لا من خلال الشعارات وحدها.

وتتعدد الأنظمة السياسية باختلاف طريقة تنظيم السلطة وتوزيعها. فهناك أنظمة ملكية، منها الملكيات الدستورية والملكيات المطلقة، وأنظمة جمهورية تختلف بحسب طبيعة مؤسساتها وصلاحيات رؤسائها. وهناك أنظمة برلمانية ورئاسية وشبه رئاسية، ولكل منها قواعد خاصة في تشكيل الحكومة، وتوزيع الصلاحيات، ومراقبة السلطة التنفيذية.

كما تختلف الممارسات السياسية بحسب مستوى المشاركة الشعبية وطبيعة المؤسسات. ففي الأنظمة الديمقراطية، تُعد الانتخابات التنافسية، والتعددية السياسية، وحرية التعبير، واستقلال القضاء، واحترام الحقوق، وإمكانية محاسبة المسؤولين من العناصر الأساسية التي يُقاس بها عمل المؤسسات. أما الأنظمة السلطوية فتتميز عادة بتركيز السلطة وتقييد جوانب من المنافسة السياسية أو المشاركة العامة، مع اختلاف درجات ذلك من دولة إلى أخرى.

وتوجد كذلك اتجاهات وأفكار سياسية متعددة، من بينها الليبرالية والمحافظة والاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية والقومية والبيئية وغيرها. وتختلف هذه الاتجاهات في تصوراتها لدور الدولة، وتنظيم الاقتصاد، وتوزيع الثروة،

والحريات الفردية، والعدالة الاجتماعية، والعلاقة بين الحقوق والمسؤوليات. ولا يكفي اسم الاتجاه وحده للحكم على سياسة معينة، بل ينبغي النظر إلى برنامجه الفعلي وكيفية تطبيقه والنتائج التي يحققها.

وتمارس السياسة من خلال مؤسسات وأدوار متنوعة. فالأحزاب تقدم برامج وتشارك في المنافسة الانتخابية، والبرلمانات تناقش القوانين وتراقب العمل الحكومي وفق صلاحياتها، والحكومات تدبر السياسات العمومية، والجماعات الترابية تتولى اختصاصات محلية، بينما يؤدي القضاء دورًا أساسيًا في تطبيق القانون والفصل في النزاعات. كما يساهم المجتمع المدني والإعلام والجامعات والنقابات والمواطنون في النقاش العام ومراقبة المؤسسات والدفاع عن الحقوق.

وفي المغرب، تتخذ السياسة إطارًا دستوريًا ومؤسسيًا خاصًا، يقوم على الملكية الدستورية والديمقراطية البرلمانية والاجتماعية، وعلى تعدد المؤسسات والفاعلين. وينظم دستور المملكة اختصاصات الملك والحكومة والبرلمان والسلطة القضائية والجماعات الترابية، ويحدد القواعد العامة لممارسة السلطة والمسؤولية. وتختلف الأدوار والصلاحيات بين هذه المؤسسات، ولذلك فإن فهم السياسة المغربية يقتضي التمييز بين الاختصاصات الدستورية، والبرامج الحزبية، والقرارات الحكومية، والرقابة البرلمانية، والتدبير المحلي.

وتحتل الانتخابات مكانة مهمة في الحياة السياسية المغربية، إذ تتيح للمواطنين اختيار ممثليهم وفق القواعد القانونية المنظمة للعملية الانتخابية. غير أن المشاركة السياسية لا تنتهي بمجرد التصويت، بل تستمر من خلال متابعة البرامج، ومراقبة تنفيذ الوعود، وطرح الأسئلة على المنتخبين، والمشاركة في النقاش العمومي، واستخدام الوسائل القانونية المتاحة للمطالبة بالحقوق.

ومن هنا يبرز السؤال الذي يشكل جوهر هذا الكتاب: لماذا تتراجع ثقة بعض المواطنين في السياسة؟ ولماذا يشعر البعض بأن الوعود الانتخابية لا تتحول دائمًا إلى نتائج ملموسة؟ ولماذا يرتبط اسم السياسة في أذهان بعض الناس

بالكذب والفساد والامتيازات، رغم أن المجتمعات تحتاج إلى مؤسسات سياسية قادرة على اتخاذ القرارات وتنظيم الموارد وتحقيق المصلحة العامة؟

إن العبارة التي يتخذها هذا الكتاب عنواناً فكرياً، «السياسة هي المهنة الوحيدة التي تجعلك تكذب وتسرق وتغش، وتحظى مع ذلك بالاحترام»، تعبر عن غضب اجتماعي ونقد أخلاقي للممارسات التي قد تجعل السلطة وسيلة لتحقيق المصالح الخاصة. لكنها ليست حقيقة تنطبق على كل السياسيين، ولا وصفاً علمياً لجميع الأنظمة السياسية، بل عبارة استفزازية تدعو إلى البحث في أسباب الفساد، وآليات الإفلات من المحاسبة، ودور المواطن في مراقبة من يتولى المسؤولية.

فالكذب في المجال السياسي قد يظهر عندما تُقدم وعود غير واقعية، أو تُخفى معلومات أساسية عن المواطنين، أو تُستخدم الأرقام بطريقة مضللة. وقد يظهر الفساد عندما يُستغل المنصب لتحقيق منفعة غير مشروعة، أو تُوجّه الصفقات والموارد العامة لخدمة مصالح خاصة. أما الغش السياسي فقد يتجلى في التلاعب بالحقائق أو استغلال حاجة المواطنين أو تقديم صورة عن الإنجازات لا تعكس الواقع.

ومع ذلك، فإن وجود هذه الممارسات لا يعني أن السياسة في ذاتها فساد. فالسياسة يمكن أن تكون أداة للإصلاح، وبناء المؤسسات، وتحسين الخدمات العمومية، وتوسيع فرص العمل، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وحماية المال العام. ويتوقف جانب مهم من نتائجها على جودة المؤسسات، ووضوح القوانين، واستقلال أجهزة الرقابة، وشفافية القرارات، وقدرة المواطنين على المحاسبة والمشاركة.

إن احترام السياسي لا ينبغي أن ينبع من منصبه أو نفوذه أو قدرته على توزيع الوعود، بل من نزاهته وكفاءته واحترامه للقانون واستعداده لتحمل المسؤولية. كما أن النقد السياسي لا ينبغي أن يتحول إلى اتهام جماعي بلا أدلة، بل يجب أن يستند إلى الوقائع والوثائق والنتائج، وأن يميز بين الخطأ الإداري والاختلاف السياسي والمخالفة القانونية والجريمة التي تثبتها الجهات المختصة.

ويركز هذا الكتاب على العلاقة بين السياسة والأخلاق، وعلى أسباب ضعف الثقة في المؤسسات، وعلى أهمية ربط المسؤولية بالمحاسبة. كما يتناول الوعود الانتخابية، والمال العام، وتضارب المصالح، والوساطة والمحسوبية، ودور الأحزاب، ومسؤولية المنتخبين، ومكانة الشباب، وتأثير القرارات السياسية في الحياة اليومية للمواطن المغربي.

وسيناقش الكتاب كذلك قضايا السكن والمعيشة والتعليم والصحة والتشغيل والأجور والحماية الاجتماعية، باعتبارها من المجالات التي يلمس فيها المواطن نتائج السياسات العمومية بصورة مباشرة. فالسياسة ليست مجرد خطابات تُلقى أمام الكاميرات، بل هي قرارات تحدد الأولويات وتوزع الموارد وتؤثر في فرص الإنسان في العيش الكريم.

ومن الضروري أيضاً التمييز بين الوعود التي تدخل ضمن اختصاص مؤسسة معينة، والوعود التي تتطلب تعاون مؤسسات متعددة، والاقتراحات التي تحتاج إلى قوانين أو ميزانيات أو دراسات أو مراحل طويلة للتنفيذ. فالمحاسبة العادلة تتطلب معرفة ما الذي تعهد به المسؤول، وما الصلاحيات التي يمتلكها، وما الموارد المتاحة له، وما الذي أنجزه فعلاً، وما الأسباب الموثقة وراء التعثر.

إن بناء علاقة سليمة بين المواطن والسياسة يحتاج إلى وعي متبادل. فالمسؤول مطالب بالصدق والشفافية وخدمة المصلحة العامة، والمواطن مطالب بالاطلاع والمشاركة والنقد المسؤول وعدم الانسياق وراء المعلومات غير المؤكدة. كما أن المؤسسات مطالبة بتوفير آليات واضحة لتلقي الشكاوى، ونشر المعلومات، ومراقبة تدبير المال العام، وضمان تطبيق القانون على الجميع.

هذا الكتاب، الذي يحمل توقيع بدر شاشا، ليس نهاية النقاش حول السياسة، بل بداية لتأمل أوسع في معنى السلطة وحدودها، وفي الفرق بين من يبحث عن المنصب ومن يسعى إلى تحمل المسؤولية. وهو دعوة إلى النظر إلى السياسة بعين ناقدة، دون يأس مطلق، وإلى المطالبة بالإصلاح دون إطلاق أحكام لا تستند إلى الأدلة.

فالأوطان لا تُبنى بمجرد تغيير الوجوه، ولا تتحقق العدالة بتغيير الشعارات، وإنما تحتاج إلى مؤسسات فعالة، وقوانين عادلة، ومحاسبة حقيقية، ومواطنين واعين، ومسؤولين يدركون أن المال العام أمانة، وأن المنصب تكليف، وأن الثقة التي يمنحها المجتمع ليست ملكًا دائمًا لأحد.

وفي النهاية، يبقى السؤال الذي يرافق صفحات هذا الكتاب: هل ينبغي أن تكون السياسة طريقًا إلى النفوذ والامتياز، أم مسؤولية أخلاقية وقانونية تجاه المجتمع؟ إن الإجابة لا تُقاس بما يقوله السياسي عن نفسه، بل بما تكشفه أفعاله، وما تحققه قراراته، ومدى احترامه لكرامة المواطنين وحقوقهم.

بدر شاشا

الفصل الأول: السياسة بين خدمة الشعب وإغراء السلطة

تأليف: بدر شاشا

السياسة: عندما تتحول المسؤولية إلى اختبار للأخلاق

ليست السياسة مجرد كلمات تُقال أمام الجماهير، ولا شعارات تُرفع في الساحات، ولا صور تُلتقط خلال الحملات الانتخابية، ولا وعود تُقدم للمواطنين في لحظات الأمل والانتظار. السياسة، في جوهرها، مسؤولية كبيرة تتعلق بمصير المجتمع، وبكيفية تدبير شؤونه، وبالقرارات التي تؤثر في حياة ملايين الناس. إنها المجال الذي تُحدد فيه الأولويات، وتُرسم فيه السياسات العمومية، وتُناقش فيه القوانين، وتُوزع من خلاله الموارد، وتُتخذ القرارات التي قد تفتح أمام الإنسان أبواب الفرص أو تزيد من صعوبة حياته.

وحين نتحدث عن السياسة، فإننا نتحدث عن المدرسة التي ينتظر فيها الطفل تعليمًا جيدًا، وعن المستشفى الذي يلجأ إليه المريض بحثًا عن العلاج، وعن الشاب الذي يحمل شهادة جامعية ويبحث عن فرصة عمل، وعن الأسرة التي تحاول مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة، وعن العامل الذي يريد أجرًا يحفظ

كرامته، وعن المواطن الذي يحلم بمسكن لائق، وعن المتقاعد الذي ينتظر أن يعيش سنواته الأخيرة في استقرار وطمأنينة.

كل هؤلاء لهم علاقة بالسياسة، حتى وإن لم ينتموا إلى حزب، ولم يشاركوا في اجتماع انتخابي، ولم يسبق لهم أن صعدوا إلى منصة للحديث عن الشأن العام. فالسياسة لا توجد فقط داخل البرلمان والحكومة ومقرات الأحزاب، بل تمتد إلى تفاصيل الحياة اليومية. إنها حاضرة في ثمن المواد الأساسية، وفي جودة الخدمات الصحية، وفي فرص التشغيل، وفي مستوى التعليم، وفي النقل العمومي، وفي عدالة توزيع الاستثمارات، وفي قدرة المؤسسات على الاستجابة لحاجات المواطنين.

ومن هنا تبدأ أهمية السؤال الأخلاقي الذي يطرحه هذا الكتاب: ماذا يحدث عندما تصبح السياسة وسيلة لتحقيق المصالح الشخصية بدل خدمة المصلحة العامة؟ وماذا يحدث عندما يتحول المنصب إلى فرصة للامتياز، والانتخابات إلى وسيلة للوصول إلى النفوذ، والوعود إلى أدوات لاستمالة المواطنين دون استعداد حقيقي لتنفيذها؟

إن هذا السؤال ليس اتهامًا لكل من يمارس العمل السياسي، وليس حكمًا مسبقًا على جميع المسؤولين والمنتخبين. فهناك فرق كبير بين السياسة باعتبارها عملًا مشروعًا لتنظيم المجتمع وتدبير شؤونه، وبين الممارسات التي تستغل السلطة أو تسيء استعمالها. لكن تجاهل الجانب المظلم من الحياة السياسية لا يساعد على الإصلاح، كما أن تعميم الاتهام على الجميع لا يساعد على الوصول إلى الحقيقة.

إن المطلوب هو النظر إلى السياسة بعيون مفتوحة، لا تنخدع بالشعارات، ولا ترفض كل شيء دون تمييز، بل تسأل عن الوقائع، وتبحث عن الأدلة، وتقارن بين الوعود والنتائج، وتربط المسؤولية بالمحاسبة.

العبرة التي تختصر أزمة الثقة

«السياسة هي المهنة الوحيدة التي تجعلك تكذب وتسرق وتغش، وتحظى مع ذلك بالاحترام».

هذه هي العبرة التي ينطلق منها الكتاب، وهي عبارة تحمل في داخلها غضبًا اجتماعيًا وتساؤلًا أخلاقيًا عميقًا. إنها تصور حالة يشعر فيها بعض المواطنين بأن الشخص الذي يخالف القواعد في حياته العادية قد يتعرض للانتقاد أو العقاب، بينما يستطيع شخص يمارس العمل السياسي أن يحافظ على صورته العامة حتى عندما تكون هناك أسئلة جدية حول صدق وعوده أو نزاهة ممارساته.

لكن قوة العبرة لا تكمن في اعتبارها حقيقة مطلقة، بل في قدرتها على إثارة النقاش. فالسياسة ليست المجال الوحيد الذي قد يشهد الكذب أو الغش أو السرقة، كما أن هذه الممارسات لا تنطبق على جميع السياسيين. إنما المقصود هو طرح مشكلة أخلاقية تتعلق بإمكانية استغلال المكانة العامة، وبقدرة بعض الأشخاص على استخدام الخطاب والنفوذ والعلاقات لحماية مصالحهم أو تحسين صورتهم أمام المجتمع.

في الحياة اليومية، يُنتظر من الإنسان أن يكون صادقًا في معاملاته، وأن يحترم الاتفاقات، وأن يؤدي واجباته، وأن يتحمل مسؤولية أخطائه. وعندما يتعلق الأمر بالمسؤولية العامة، ينبغي أن تكون هذه المعايير أكثر صرامة، لا أقل صرامة. فالمسؤول السياسي لا يدير مصلحته الخاصة فقط، بل يشارك، وفق موقعه واختصاصاته، في اتخاذ قرارات قد تمس حقوق الآخرين وأموالهم وفرصهم ومستقبلهم.

إذا كذب شخص في معاملة تجارية، فقد يخسر ثقة زبائنه. وإذا غش موظف في عمله، فقد يخضع للمساءلة وفق القوانين المنظمة لوظيفته. وإذا استولى شخص على أموال الغير، فقد يتعرض للملاحقة القانونية متى ثبتت الجريمة. أما عندما يتعلق الأمر بالعمل السياسي، فإن المحاسبة قد تتخذ أشكالًا متعددة، منها

المساءلة القانونية، والرقابة المؤسسية، والنقد الإعلامي، والمحاسبة الانتخابية، والمطالبة بالاستقالة أو تحمل المسؤولية السياسية، بحسب طبيعة الفعل والقواعد المطبقة.

غير أن هذه الآليات لا تعمل دائماً بالسرعة أو الفعالية التي ينتظرها المواطن. وقد يشعر الناس أحياناً بأن بعض المسؤولين يتمتعون بحماية سياسية أو اجتماعية، أو بأن الإجراءات طويلة ومعقدة، أو بأن المعلومات المتاحة لا تكفي لفهم حقيقة ما حدث. وقد تؤدي هذه التجارب إلى الاعتقاد بأن النفوذ قادر على حماية صاحبه، وأن المسؤولية العامة لا تخضع للمعايير نفسها التي يخضع لها المواطن العادي.

وهنا تتحول المشكلة من مجرد سلوك فردي إلى أزمة ثقة في المؤسسات. فعندما يفقد المواطن ثقته في عدالة المحاسبة، قد يبدأ في الاعتقاد بأن القانون لا يطبق بالطريقة نفسها على الجميع. وعندما يرى الوعود تتكرر دون نتائج واضحة، قد يفقد الأمل في جدوى المشاركة السياسية. وعندما يشعر بأن العلاقات الشخصية أهم من الكفاءة والاستحقاق، فقد يصبح أقل استعداداً لبذل الجهد أو المشاركة في الحياة العامة.

إن العبارة التي يتبناها هذا الكتاب لا تدعو إلى كراهية السياسة، بل إلى مساءلتها. ولا تهدف إلى إدانة جميع السياسيين، بل إلى رفض تحويل المنصب العام إلى حصانة أخلاقية أو اجتماعية. فاحترام المسؤول ينبغي أن يكون مرتبطاً بسلوكه وأدائه واحترامه للقانون، وليس بمجرد اللقب الذي يحمله أو الموقع الذي يشغله.

لماذا يحتاج المجتمع إلى السياسة؟

قد يسأل بعض الناس: إذا كانت السياسة مرتبطة بالصراعات والمصالح والوعود غير المنفذة، فلماذا نحتاج إليها أصلاً؟ ولماذا لا يترك المجتمع شؤونه للأفراد أو الخبراء أو الإدارات التقنية؟

الجواب أن المجتمع لا يستطيع الاستغناء عن القرارات الجماعية. فالموارد محدودة، والحاجات متعددة، والأولويات مختلفة، والمصالح قد تتعارض. يحتاج الناس إلى طرق مشروعة لتحديد كيفية توزيع الميزانية، وتنظيم الأسواق، وبناء المدارس والمستشفيات، وحماية الحقوق، وإقرار القوانين، وتدبير الاختلافات بين الفئات والمناطق.

قد يختلف المواطن الذي يريد توجيه مزيد من الموارد إلى التعليم عن مواطن يطالب بتحسين البنية التحتية، وقد تطالب فئة اجتماعية برفع الأجور، بينما تطرح مؤسسات اقتصادية مخاوف بشأن الكلفة والاستثمار والتشغيل. وقد تختلف المناطق في حاجاتها، بين منطقة تحتاج إلى الماء والطرق، وأخرى تحتاج إلى المستشفيات وفرص العمل والنقل.

هذه الاختلافات لا تعني بالضرورة أن طرفاً واحداً سيئ النية، بل تعكس تعدد الحاجات والمصالح. وتأتي السياسة لتوفير آليات للنقاش والتفاوض واتخاذ القرار، ضمن قواعد قانونية ومؤسسية تسمح بإدارة الاختلاف دون اللجوء إلى الفوضى أو فرض الإرادة بالقوة.

ومن هنا، فإن السياسة في صورتها السليمة ليست مجرد صراع على السلطة، بل وسيلة لتنظيم السلطة نفسها. وهي ليست مجرد منافسة بين الأحزاب، بل إطار لتحديد المسؤوليات، ومراقبة القرارات، وضمان أن تكون ممارسة النفوذ مقيدة بالقانون.

إن المجتمع الذي لا يمتلك مؤسسات قادرة على تنظيم الاختلاف قد يجد نفسه أمام صراعات مستمرة، أو أمام أشخاص يفرضون مصالحهم بسبب القوة أو الثروة أو العلاقات. أما المؤسسات التي تعمل وفق قواعد واضحة، وتسمح بالمشاركة والمحاسبة، فيمكنها أن تجعل الخلاف السياسي جزءاً من الحياة العامة بدل أن يتحول إلى تهديد لاستقرار المجتمع.

لكن وجود المؤسسات وحده لا يكفي. فقد تكون هناك قوانين مكتوبة دون تطبيق فعال، وقد توجد انتخابات دون أن تتحول الوعود إلى سياسات قابلة للقياس، وقد تتوفر آليات للرقابة دون أن يعرف المواطن كيفية استخدامها. ولذلك تحتاج

السياسة إلى ثقافة أخلاقية ومؤسسية تجعل المسؤولية التزامًا حقيقيًا، لا مجرد صفة رسمية.

من الزعامة إلى الدولة الحديثة

لم تظهر السياسة في شكلها المعاصر فجأة. فقد عرف الإنسان أشكالًا متعددة لتنظيم السلطة منذ نشوء المجتمعات الأولى. ففي التجمعات البشرية القديمة، كان الأفراد يحتاجون إلى اتخاذ قرارات مشتركة تتعلق بالحماية وتوزيع الموارد وحل النزاعات وتنظيم العلاقات بين أعضاء الجماعة. ومع توسع التجمعات وظهور المدن والزراعة والتجارة، أصبحت إدارة الشؤون العامة أكثر تعقيدًا، وظهرت أشكال مختلفة من الزعامة والحكم.

وفي الحضارات القديمة، ارتبطت السلطة في حالات كثيرة بالملكية أو القوة العسكرية أو التقاليد الدينية أو المكانة الاجتماعية. وقد شهدت هذه الحضارات تطورًا في القوانين والإدارة والضرائب وتنظيم الجيوش والموارد. ومع مرور الزمن، أصبح الحكم أكثر ارتباطًا بمؤسسات وإجراءات محددة، وإن اختلفت طبيعة تلك المؤسسات من حضارة إلى أخرى.

وقد عرفت اليونان القديمة تجارب في المشاركة السياسية والنقاش العمومي، وظهرت فيها أفكار حول المواطنة والحكم والقانون. وفي روما، تطورت مؤسسات الجمهورية ثم أشكال الحكم الإمبراطوري. كما شهدت مناطق مختلفة من العالم تجارب سياسية وإدارية خاصة بها، ساهمت في تطوير أساليب الحكم وتدبير المجتمع.

وفي مراحل لاحقة، ازدادت أهمية النقاش حول شرعية السلطة وحدودها، وبرزت أفكار تتعلق بالعدل والشورى والمسؤولية والحقوق. ومع تطور الدول الحديثة والثورات والتحول الاجتماعي، انتشرت تدريجيًا مفاهيم الدستور والتمثيل النيابي والمواطنة والمساءلة، وإن لم تتطور هذه المفاهيم بالسرعة نفسها أو في الاتجاه نفسه داخل جميع البلدان.

لقد تغيرت السياسة من حيث أشكالها وأدواتها، لكن السؤال الأساسي بقي حاضراً: من يملك سلطة اتخاذ القرار، وبأي حق يمارسها، وما الحدود التي تمنع تحويلها إلى استبداد أو استغلال؟

في الدولة الحديثة، لم يعد الحكم يُنظر إليه فقط باعتباره امتيازاً لشخص أو عائلة أو جماعة، بل أصبح مرتبطاً، في الأنظمة الدستورية، بقواعد تحدد اختصاصات المؤسسات وتوضح مسؤولياتها. وأصبحت الميزانية العامة والقوانين والانتخابات والرقابة القضائية والبرلمانية جزءاً من آليات تنظيم السلطة ومراقبتها.

ومع ذلك، فإن تطور المؤسسات لا يعني اختفاء الطموح الشخصي أو الصراع على النفوذ. فالإنسان يظل قادراً على السعي إلى المكانة والاعتراف والمصلحة، وقد يحاول بعض الأشخاص استغلال المناصب لتحقيق أهداف خاصة. ولذلك لا يمكن الاعتماد على حسن النية وحده، بل ينبغي بناء أنظمة تجعل القرارات قابلة للمراقبة، وتحد من تضارب المصالح، وتفرض عواقب قانونية عند ثبوت المخالفات.

إن التاريخ السياسي يعلمنا أن السلطة تحتاج دائماً إلى قواعد تحدّها، وأن المؤسسات تحتاج إلى أشخاص يلتزمون بها، وأن المواطنين يحتاجون إلى وسائل لمتابعة أداء من يتخذ القرارات باسمهم أو يؤثر في حياتهم.

السلطة: مسؤولية أم امتياز؟

السلطة في حد ذاتها ليست شراً، كما أنها ليست ضماناً للخير. إنها قدرة على اتخاذ القرارات أو التأثير فيها، وتتحدد قيمتها الأخلاقية بحسب كيفية استعمالها، والأهداف التي توجهها، والوسائل التي تعتمدها، والنتائج التي تنتج عنها.

قد يستخدم مسؤول سلطته لتحسين خدمة عمومية، أو لتسهيل حصول المواطنين على حقوقهم، أو لإصلاح إدارة تعاني من اختلالات، أو للدفاع عن توزيع أكثر إنصافاً للموارد. وقد يستخدمها شخص آخر لمحاربة المقربين، أو

للضغط على المخالفين، أو لتحقيق منافع لا يحق له الحصول عليها، أو لتوجيه الموارد العامة لخدمة مصالح خاصة.

المنصب نفسه قد يكون أداة للإصلاح أو باباً للاستغلال. والفارق لا يكمن في الاسم الرسمي للمنصب، بل في القواعد التي تحكم ممارسته، وفي سلوك الشخص الذي يشغله، وفي فعالية الرقابة والمحاسبة.

عندما يتولى شخص مسؤولية عامة، فإنه يحصل على صلاحيات محددة بموجب القانون. وهذه الصلاحيات ليست ملكية شخصية، ولا تعني أن صاحبها يستطيع التصرف كما يشاء. إنها وسائل لتحقيق المهام التي أنشئت المؤسسة من أجلها، وينبغي استعمالها في حدود الاختصاصات والإجراءات القانونية.

لكن بعض الأشخاص قد يخلطون بين السلطة والامتياز. فقد يعتقد المسؤول أن موقعه يمنحه حق الحصول على معاملة استثنائية، أو أن علاقاته السياسية تسمح له بتجاوز القواعد، أو أن المنصب يمنحه مكانة ينبغي على الآخرين الخضوع لها دون نقاش.

وهنا تبدأ المشكلة الأخلاقية. فالمسؤول الذي يرى المنصب حقاً شخصياً قد ينظر إلى النقد باعتباره إهانة، وإلى المراقبة باعتبارها عداوة، وإلى الأسئلة الصحفية باعتبارها تهديداً، وإلى المطالب الاجتماعية باعتبارها عبئاً على سلطته.

أما المسؤول الذي يدرك أن المنصب تكليف مؤقت، فيفهم أن النقد جزء من الحياة العامة، وأن الشفافية تحمي المؤسسة، وأن الاعتراف بالأخطاء قد يكون خطوة ضرورية نحو الإصلاح، وأن احترام القانون ينبغي ألا يتوقف على المكانة الاجتماعية أو السياسية.

إن المسؤولية العامة تفرض على صاحبها مستوى مرتفعاً من الالتزام، لأنها تتعلق بحقوق الآخرين ومواردهم. وكلما اتسعت صلاحيات المسؤول، ازدادت الحاجة إلى وضوح القرارات ووجود رقابة فعالة وآليات لمراجعة الأخطاء ومساءلة التجاوزات.

ولا ينبغي أن تكون مكانة المسؤول سبباً لإبعاده عن المحاسبة، كما لا ينبغي أن تتحول المحاسبة إلى وسيلة لتصفية الحسابات السياسية. المطلوب هو قواعد عادلة تطبق وفق الأدلة والإجراءات القانونية، وتحمي المجتمع من الفساد، وتحمي الأفراد في الوقت نفسه من الاتهامات غير المثبتة.

لماذا تجذب السياسة بعض الباحثين عن النفوذ؟

من الطبيعي أن يرغب الإنسان في النجاح وتحقيق الطموحات واكتساب الاحترام والتأثير في المجتمع. وليس في ذلك ما يدعو إلى الإدانة في حد ذاته. فهناك من يدخل العمل السياسي لأنه يريد الدفاع عن قضية اجتماعية، أو تحسين الخدمات في منطقته، أو المساهمة في إصلاح القوانين، أو تمثيل فئة لا تجد صوتاً كافياً في المؤسسات.

لكن السياسة قد تجذب أيضاً أشخاصاً يبحثون عن المكانة والظهور والنفوذ. وقد ينظر بعضهم إلى المنصب باعتباره طريقاً لتوسيع العلاقات أو تحسين الوضع الاجتماعي أو الوصول إلى دوائر القرار. وقد تصبح المنافسة على المواقع أهم عندهم من البرامج التي يفترض أن يخدموها.

إن الطموح الشخصي ليس فساداً تلقائياً، لكن المشكلة تظهر عندما يصبح الهدف الشخصي أهم من الواجب العام، أو عندما تُستخدم الوسائل غير المشروعة للوصول إلى السلطة، أو عندما تُقدم المصلحة الخاصة على حقوق المواطنين.

قد يبدأ شخص مساره السياسي برغبة في الإصلاح، ثم يجد نفسه داخل بيئة تضع ضغوطاً كبيرة على سلوكه. وقد يواجه مطالب من أنصاره، أو توقعات من داعميه، أو منافسة داخل حزبه، أو إغراءات مرتبطة بالموقع الذي يشغله. وفي مثل هذه الظروف، تتوقف قدرته على الحفاظ على استقلال قراره على قوة مبادئه، ووضوح القواعد، ووجود مؤسسات تمنع إساءة استعمال السلطة.

وفي المقابل، لا يصح افتراض أن كل شخص يصل إلى منصب سياسي يسعى إلى المال أو النفوذ غير المشروع. فالعمل السياسي يضم أشخاصاً بدوافع

وتجارب مختلفة، ولا يمكن معرفة دوافع شخص بعينه دون أدلة كافية. لذلك ينبغي أن يكون التقييم مبنياً على الأفعال والقرارات والسلوك الموثق، لا على التخمين أو التعميم.

إن المجتمع يحتاج إلى أن يسأل المسؤول عما أنجزه، لا أن يكتفي بالسؤال عن نواياه. فالنيتات قد تكون حسنة، لكن السياسات قد تفشل بسبب ضعف التخطيط أو نقص الموارد أو سوء التنفيذ. كما أن النتائج الإيجابية لا تبرز تلقائياً تجاوز القانون أو انتهاك الحقوق.

إن السياسة الجادة تجمع بين النزاهة والكفاءة. فالنزاهة دون قدرة على التدبير قد لا تحقق النتائج المطلوبة، والكفاءة دون التزام أخلاقي قد تتحول إلى وسيلة أكثر فعالية لتحقيق مصالح خاصة. ولذلك يحتاج العمل السياسي إلى أشخاص قادرين على اتخاذ القرارات، ومستعدين في الوقت نفسه للخضوع للمحاسبة واحترام القواعد.

الكذب السياسي: بين الوعد والخداع

تحتل الوعود مكانة مهمة في الحياة السياسية. فالمرشح يقدم برنامجاً، والحزب يعرض رؤيته، والحكومة تعلن أولوياتها، والمسؤول يشرح ما يعتزم القيام به خلال فترة معينة. ومن حق المواطنين أن يعرفوا ما الذي يقترحه ممثلوهم، وما الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها، وما الوسائل التي سيستخدمونها.

لكن الوعد السياسي قد يتحول إلى مصدر للخيبة عندما يُقدم بطريقة لا تراعي الإمكانيات الواقعية أو الصلاحيات القانونية أو الزمن اللازم للتنفيذ. وقد يعلن مرشح عن حل سريع لمشكلة معقدة، أو يعد بتوفير عدد كبير من فرص العمل دون توضيح مصادر الاستثمار والتمويل، أو يتعهد بخفض الأسعار دون بيان الأدوات التي تسمح بتحقيق ذلك.

وهنا ينبغي التمييز بين الوعد الطموح، والوعد غير الواقعي، والوعد الذي يتعذر تنفيذه لأسباب خارجة عن إرادة صاحبه، والوعد الذي يقدم عن علم بهدف تضليل المواطنين.

ليس كل وعد لم يتحقق دليلاً على الكذب. فقد تتغير الظروف الاقتصادية، أو تتعطل مشاريع بسبب إجراءات قانونية، أو تتراجع الموارد المتاحة، أو تظهر أولويات طارئة لم تكن متوقعة. لكن المسؤول الذي يحترم المواطنين عليه أن يوضح ما حدث، وأن يقدم معلومات قابلة للتحقق، وأن يشرح أسباب التأخير، وأن يراجع برنامجه عندما تتغير الظروف.

أما عندما يقدم الشخص وعوداً يعلم مسبقاً أنه لا يملك صلاحية تنفيذها، أو يخفي عمداً العقبات الأساسية، أو يعلن إنجازات غير موجودة، فإن الأمر يصبح أكثر خطورة من مجرد سوء تقدير. إذ يتحول الخطاب إلى وسيلة للتأثير في اختيارات المواطنين على أساس معلومات مضللة.

ولذلك يحتاج المواطن إلى النظر إلى الوعود بطريقة عملية. ما الهدف المحدد؟ ما المدة الزمنية؟ ما الميزانية المطلوبة؟ من المؤسسة المسؤولة؟ كيف يمكن قياس النتيجة؟ وما المعلومات التي ستُنشر لمتابعة التنفيذ؟

إذا وعد مسؤول بتحسين خدمات مستشفى، فلا يكفي الاكتفاء بعبارة عامة عن الإصلاح. ينبغي البحث عن مؤشرات مثل توافر الأطر الصحية، وأوقات الانتظار، وتجهيزات المؤسسة، وانتظام الخدمات، ومدى استفادة المواطنين. وإذا وعد بتوفير فرص عمل، ينبغي السؤال عن طبيعة الوظائف، ومدى استقرارها، وشروطها، والقطاعات التي ستوفرها، والبرامج التي ستدعم تحقيقها.

إن تحويل الوعود إلى أهداف قابلة للقياس يساعد على تقليل مساحة الخطاب الغامض. كما يسمح للمواطن بالتمييز بين من يقدم رؤية قابلة للنقاش والمتابعة، ومن يعتمد على الشعارات التي يصعب التحقق منها.

الفساد: عندما تُستعمل المصلحة العامة لخدمة المصلحة الخاصة

يُعد الفساد من أخطر المشكلات التي قد تواجه المؤسسات العامة، لأنه يضر بالثقة، ويؤثر في عدالة توزيع الموارد، وقد يرفع كلفة المشاريع والخدمات، ويضعف تكافؤ الفرص.

يمكن أن يتخذ الفساد أشكالاً مختلفة، مثل الرشوة، والاختلاس، واستغلال النفوذ، والمحسوبية غير المشروعة، وتضارب المصالح الذي لا تتم إدارته بطريقة سليمة، والتلاعب بالصفقات أو الوثائق، وغيرها من الأفعال التي يحدد القانون طبيعتها وشروط تجريمها.

ولا ينبغي الخلط بين كل قرار غير موفق والفساد، كما لا ينبغي وصف شخص بالفساد لمجرد وجود خلاف سياسي معه. فهناك فرق بين الخطأ في التقدير، وسوء التدبير، والمخالفة الإدارية، والفعل الذي تتوافر فيه عناصر جريمة. ويجب أن يخضع كل ادعاء للفحص والأدلة والإجراءات القانونية المناسبة.

ومع ذلك، فإن عدم وجود حكم قضائي في قضية معينة لا يعني أن المجتمع لا يحق له المطالبة بالشفافية أو طرح أسئلة مشروعة حول القرارات العامة. فمن حق المواطنين الاطلاع على المعلومات المتاحة قانوناً، ومعرفة معايير إسناد الصفقات، ومتابعة تنفيذ المشاريع، والتأكد من أن الأموال العامة تُستخدم للأغراض المخصصة لها.

لننتصر مشروعاً عمومياً يهدف إلى بناء مؤسسة تعليمية في منطقة تحتاج إليها. إذا تم اختيار المقاول وفق إجراءات سليمة، وحددت المواصفات بوضوح، وخضعت الأشغال للمراقبة، فإن المشروع يملك فرصة أفضل لتحقيق أهدافه. أما إذا تعرضت الإجراءات للتلاعب أو غابت المراقبة أو تم التغاضي عن عيوب التنفيذ، فقد يتضرر المشروع، وقد يتأخر افتتاح المؤسسة، وقد يحتاج إلى إصلاحات إضافية، بما يؤثر في المال العام وفي حقوق السكان.

إن الأثر الحقيقي للفساد لا يقتصر على الأموال التي قد تضيع. فهو قد يؤدي أيضاً إلى إضعاف ثقة المواطنين في الاستحقاق، وإحباط الأشخاص الذين يعتمدون على الكفاءة، وتقليل جاذبية بعض الاستثمارات، وتشجيع الاعتقاد بأن النجاح لا يتحقق بالعمل وحده، بل بالعلاقات والنفوذ.

ومواجهة الفساد لا تتحقق بالشعارات فقط، بل تحتاج إلى قواعد واضحة للصفقات، وشفافية في تدبير الميزانيات، ورقابة مستقلة وفعالة، وحماية

قانونية للمبلغين وفق الضوابط المعمول بها، وتطبيق عادل للقانون، ونشر المعلومات التي تسمح للمواطنين بفهم كيفية اتخاذ القرارات.

كما تحتاج إلى ثقافة مؤسسية ترفض تضارب المصالح، وتلتزم المسؤول بالإفصاح عما قد يؤثر في حياده، وتمنع استخدام المنصب للحصول على منافع غير مستحقة. فالوقاية من الفساد قد تكون أكثر فاعلية عندما تُبنى الإجراءات بطريقة تقلل فرص الاستغلال قبل وقوعه، بدل انتظار ظهور الأضرار ثم محاولة معالجتها.

لماذا قد يحظى بعض المسؤولين بالاحترام رغم الانتقادات؟

يطرح عنوان هذا الكتاب سؤالاً مهماً حول العلاقة بين السلوك السياسي والصورة الاجتماعية. كيف يمكن لشخص أن يظل محترماً في نظر بعض الناس رغم وجود انتقادات موجهة إلى أدائه؟ ولماذا قد يستمر الدعم السياسي لشخص رغم عدم تحقق بعض الوعود؟

لا توجد إجابة واحدة تنطبق على جميع الحالات. فقد يكون السبب أن الانتقادات غير مثبتة، أو أن الشخص يقدم إنجازات يراها مؤيدوه مهمة، أو أن المواطنين يختلفون في أولوياتهم وتقييمهم للنتائج. وقد يكون السبب أيضاً أن بعض الناس يمنحون الثقة للانتماء الحزبي أو للعلاقات الشخصية، أو يتأثرون بالخطاب الإعلامي، أو لا تتوفر لديهم معلومات كافية عن أداء المسؤول.

وقد يحتفظ مسؤول بتأييد بعض المواطنين لأنه ساهم فعلاً في حل مشكلات محلية أو في تحسين خدمات معينة. وفي المقابل، قد ينتقده آخرون بسبب قرارات لا يوافقون عليها أو بسبب ملفات لم تتحقق فيها النتائج التي كانوا ينتظرونها. وهذا الاختلاف الطبيعي في المجتمعات التي تتعدد فيها المصالح والتصورات.

لكن هناك حالات يصبح فيها احترام المنصب أكبر من احترام المعايير التي يفترض أن تحكمه. فقد يتعامل بعض الناس مع المسؤول باعتباره شخصاً لا ينبغي انتقاده، أو يتجنبون مساءلته خوفاً من فقدان منفعة أو علاقة أو فرصة.

وقد يربطون بين الدفاع عنه والدفاع عن جماعتهم أو حزبهم، حتى عندما تظهر معلومات تستدعي المراجعة.

إن الولاء السياسي ليس في ذاته دليلاً على غياب الوعي، كما أن النقد ليس في ذاته دليلاً على امتلاك الحقيقة. لكن الولاء يصبح مشكلة عندما يمنع صاحبه من مراجعة المعلومات، والنقد يصبح مشكلة عندما يتحول إلى اتهام بلا دليل.

إن احترام الأشخاص لا يتعارض مع مساءلة أفعالهم. ويمكن للمواطن أن يحترم مسؤولاً من الناحية الإنسانية، وفي الوقت نفسه يرفض قراراً اتخذه، أو يطالبه بتفسير موقفه، أو يدعو إلى محاسبته إذا ثبت ارتكابه مخالفة. فالمحاسبة ليست إهانة، بل جزء من تنظيم السلطة وحماية المصلحة العامة.

كما ينبغي التمييز بين احترام المنصب واحترام الشخص. فالمنصب يستحق الاحترام بقدر ما يمثل من مؤسسة وقانون ومسؤولية، لكن ذلك لا يمنح صاحبه حقاً دائماً في التأييد أو الحماية من النقد. فالثقة السياسية تُبنى وتتجدد من خلال الأداء والشفافية والالتزام.

المواطن بين الأمل والخيبة

المواطن ليس مجرد رقم في لائحة انتخابية، ولا مجرد صوت يُطلب منه في فترة محددة، ولا متلقياً سلبياً للقرارات التي تُتخذ باسمه. إنه صاحب حقوق وواجبات، وله مصلحة مباشرة في طريقة تدبير الشأن العام.

لكن العلاقة بين المواطن والسياسة قد تتعرض للتوتر عندما يشعر الناس بأن مشكلاتهم لا تجد الاهتمام الكافي، أو أن مطالبهم تتكرر دون نتائج واضحة، أو أن الخطاب الرسمي يختلف كثيراً عن تجربتهم اليومية.

فالشباب الذي يبحث عن عمل مدة طويلة قد يشعر بأن الوعود المتعلقة بالتشغيل لا تعكس حجم الصعوبة التي يعيشها. والأسرة التي تواجه ارتفاع نفقات السكن والغذاء قد تجد أن الحديث عن النمو الاقتصادي لا يفسر بصورة كافية الضغط الذي تشعر به في ميزانيتها. والمريض الذي ينتظر موعداً للعلاج قد يقيس

جودة النظام الصحي بقدرته الفعلية على الحصول على الخدمة في الوقت المناسب.

هذه التجارب اليومية تؤثر في تصور المواطن للسياسة أكثر من كثير من الخطابات العامة. فالإنسان يميل إلى تقييم المؤسسات من خلال ما يلمسه في حياته، ومن خلال مدى احترام حقوقه، وسهولة حصوله على الخدمات، وقدرته على فهم القرارات التي تؤثر فيه.

ومع ذلك، فإن المشكلات الاجتماعية المعقدة لا تُحل دائماً بقرار واحد أو في مدة قصيرة. فقد يرتبط التشغيل بالاستثمار والتعليم والتكوين والبنية التحتية والظروف الاقتصادية، وقد يتطلب إصلاح الصحة موارد بشرية ومالية وتنظيمية، وقد يحتاج تحسين السكن إلى سياسات عقارية وتمويلية وتخطيط عمراني طويل الأمد.

إن شرح هذه التعقيدات لا ينبغي أن يكون ذريعة للتهرب من المسؤولية. بل ينبغي أن يساعد على تحديد ما يمكن فعله، وما يتطلب وقتاً، وما يحتاج إلى تعاون بين المؤسسات، وما ينبغي تغييره إذا ثبت أن السياسة المتبعة لا تحقق النتائج المطلوبة.

والمواطن بدوره يحتاج إلى معلومات واضحة تسمح له بتقييم العمل العام بعيداً عن المبالغة أو اليأس. فحين تتوفر مؤشرات قابلة للتحقق، ويُعلن عن أهداف محددة، وتُنشر تقارير عن التنفيذ، يصبح النقاش أكثر فائدة، ويمكن التمييز بين التأخير المبرر والتقصير، وبين الاختلاف المشروع وسوء التدبير.

إن الأمل في الإصلاح لا يعني تصديق كل وعد، والخيبة من تجربة سياسية لا تعني أن كل مشاركة عديمة الفائدة. المطلوب هو الانتقال من ردود الفعل المؤقتة إلى متابعة مستمرة، ومن الاعتماد على الذاكرة الانتخابية القصيرة إلى تقييم السياسات على أساس نتائجها.

السياسة في المغرب: بين الدستور وانتظارات المواطنين

يحتل العمل السياسي مكانة مهمة في الحياة العامة بالمغرب، حيث تتفاعل المؤسسات الدستورية والأحزاب والبرلمان والحكومة والجماعات الترابية والمجتمع المدني والمواطنون في تدبير الشأن العام.

ويحدد الدستور الإطار العام لاختصاصات المؤسسات وعلاقاتها، كما ينظم القواعد الأساسية للمشاركة السياسية والحقوق والحريات والمسؤولية. ويؤدي البرلمان دورًا في التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية وفق اختصاصاته الدستورية، بينما تتولى الحكومة تنفيذ السياسات العمومية وتدبير شؤون الدولة في نطاق صلاحياتها، وتضطلع الجماعات الترابية باختصاصات مرتبطة بالتنمية والتدبير المحلي.

وتختلف المسؤوليات بحسب المؤسسة والمنصب. فالبرلماني لا يملك الصلاحيات نفسها التي يملكها عضو في الحكومة، ورئيس الجماعة لا يملك الاختصاصات نفسها التي تتمتع بها مؤسسة وطنية، والموظف الإداري يعمل وفق قواعد ومهام محددة. ولذلك ينبغي للمواطن أن يعرف الجهة المسؤولة عن القرار الذي يهمله، حتى تكون مطالبته واضحة وموجهة إلى المؤسسة المعنية.

ومن المهم كذلك ألا تُختزل السياسة المغربية في الانتخابات وحدها. فالعمل السياسي يشمل إعداد البرامج، ومناقشة القوانين، وتقديم المقترحات، ومراقبة تنفيذ السياسات، وتدبير الشأن المحلي، والتفاعل مع المطالب الاجتماعية، والتواصل مع المواطنين.

وتبرز في النقاش العمومي المغربي قضايا متعددة، من بينها فرص التشغيل، وجودة التعليم، والخدمات الصحية، وتكاليف المعيشة، والسكن، والتنمية المجالية، والعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، ومحاربة الفساد. وهذه القضايا مترابطة، إذ قد يؤثر مستوى التعليم في فرص العمل، وقد يؤثر دخل الأسرة في قدرتها على تحمل تكاليف السكن والعلاج، وقد تؤثر جودة البنية التحتية في قدرة المناطق على جذب الاستثمار وتوفير الخدمات.

ومن هنا تأتي ضرورة تقييم السياسات العمومية من خلال نتائجها الفعلية، مع مراعاة الصلاحيات والموارد والمدة الزمنية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية. فلا يكفي أن يعلن مسؤول عن برنامج طموح، بل ينبغي السؤال عن أهدافه، ومصادر تمويله، والفئات المستفيدة منه، وكيفية قياس نتائجه، ومدى احترامه للقانون.

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يظل النقد السياسي قائماً على الوقائع. فاتهم شخص أو مؤسسة بالفساد يتطلب أدلة، والتمييز بين الإخفاق في تنفيذ سياسة وبين ارتكاب جريمة أمر ضروري لحماية العدالة والنقاش العام. كما أن اختلاف المواطنين حول تقييم سياسة معينة لا يعني بالضرورة أن أحد الأطراف يرفض مصلحة الوطن، فقد تختلف التصورات حول الوسائل والأولويات والنتائج المتوقعة.

إن المغرب، مثل غيره من البلدان، يحتاج إلى نقاش عمومي يسمح بطرح الأسئلة، وإلى مؤسسات تتواصل بوضوح، وإلى مواطنين يستطيعون الوصول إلى المعلومات ومتابعة القرارات، وإلى مسؤولين يدركون أن الثقة لا تُفرض بالخطاب، بل تُكتسب بالأداء والشفافية واحترام القانون.

الشباب والسياسة: بين العزوف والرغبة في التغيير

يمثل الشباب عنصراً مهماً في مستقبل المجتمعات، لأن القرارات المتعلقة بالتعليم والتشغيل والسكن والتكوين والاستثمار تؤثر مباشرة في فرصهم وفي قدرتهم على بناء حياتهم.

وقد يشعر بعض الشباب بالابتعاد عن السياسة عندما يرون أن المؤسسات لا تستجيب لتطلعاتهم، أو عندما لا يجدون أنفسهم ممثلين في الخطاب العام، أو عندما يعتقدون أن المشاركة لن تحدث فرقاً في حياتهم. وقد يتولد هذا الشعور من تجارب شخصية أو من ملاحظات اجتماعية أو من الطريقة التي تُقدم بها السياسة في الإعلام والنقاشات اليومية.

لكن العزوف عن السياسة لا يؤدي بالضرورة إلى اختفاء تأثيرها. فالقرارات العامة تستمر في التأثير في حياة الشباب، سواء شاركوا في النقاش السياسي أم لم يشاركوا. وقد تتحدد فرصهم في التكوين والعمل والتنقل والسكن من خلال سياسات لم يساهموا في مناقشتها أو لم يتابعوا تنفيذها.

ولا يعني ذلك أن المشاركة الانتخابية وحدها كافية، أو أن كل شاب يجب أن ينتمي إلى حزب. فهناك أشكال مختلفة للمشاركة، مثل متابعة المعلومات، وحضور الاجتماعات العامة، والانخراط في جمعيات، ومناقشة البرامج، وتقديم المقترحات، والمشاركة في المبادرات المحلية، واستخدام الآليات القانونية المتاحة للتعبير عن المطالب.

ومن المهم أن تتعامل الأحزاب والمؤسسات مع الشباب باعتبارهم شركاء في النقاش، لا مجرد جمهور يُستدعى خلال الحملات. فالمشاركة الحقيقية تتطلب الاستماع إلى مطالبهم، وفتح المجال أمام الكفاءات، وتوفير المعلومات، وإتاحة فرص للنقاش حول البرامج والقرارات.

كما ينبغي ألا يُحمّل الشباب وحدهم مسؤولية ضعف الثقة السياسية. فالثقة تتأثر بأداء المؤسسات، ووضوح القواعد، وجودة الخدمات، ومدى تحقق الوعود، والقدرة على محاسبة المسؤولين. وإذا أرادت المؤسسات توسيع المشاركة، فعليها أن تقدم أسباباً عملية تجعل المواطن يشعر بأن صوته ومقترحاته ومتابعته يمكن أن يكون لها أثر.

إن الشباب لا يحتاجون إلى خطابات تعدهم بمستقبل مثالي دون تفاصيل، بل إلى سياسات واضحة، وفرص عادلة، ومعلومات دقيقة، ومسارات تمكنهم من تطوير قدراتهم والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم.

أخلاق السياسة: هل تكفي النوايا الحسنة؟

كثيراً ما تُربط السياسة بالأخلاق، ويُقال إن المسؤول ينبغي أن يكون صادقاً ونزيهاً وعادلاً. وهذه صفات مهمة، لكنها تحتاج إلى ترجمة عملية في السلوك والقرارات والمؤسسات.

فالنزاهة لا تعني فقط رفض الرشوة، بل تشمل أيضاً تجنب تضارب المصالح، واحترام قواعد التوظيف والصفقات، وعدم استخدام المعلومات أو الصلاحيات لتحقيق منفعة شخصية غير مستحقة، والالتزام بالإجراءات التي تضمن المساواة بين المواطنين.

والصدق لا يقتصر على تجنب الكذب المباشر، بل يتطلب تقديم معلومات دقيقة قدر الإمكان، والإفصاح عن حدود القدرة على التنفيذ، وتصحيح الأخطاء عندما تظهر، وعدم تقديم النتائج الجزئية على أنها نجاح كامل.

والعدالة لا تعني بالضرورة توزيع الموارد بالتساوي في كل الحالات، بل تتطلب وجود معايير واضحة ومبررة لتحديد الأولويات، مع مراعاة الحاجات والحقوق والظروف المختلفة. فقد تحتاج منطقة محرومة إلى استثمارات إضافية لتقريب الخدمات من سكانها، وقد يحتاج أشخاص في أوضاع اجتماعية صعبة إلى دعم خاص وفق معايير قانونية عادلة.

أما المسؤولية، فهي الاستعداد لتحمل نتائج القرار، والاعتراف بالتقصير عندما يثبت، والعمل على تصحيحه، وعدم الاكتفاء بالقاء اللوم على الآخرين. وهي تعني أيضاً التمييز بين ما يدخل ضمن صلاحيات المسؤول وما يقع خارجها، مع عدم استخدام هذا التمييز ذريعة للتنصل من كل التزام.

لكن الأخلاق الفردية وحدها لا تكفي. فحتى الشخص الذي يبدأ مساره بنوايا حسنة قد يعمل داخل مؤسسة تعاني من ضعف الرقابة أو غموض الإجراءات أو تضارب المصالح. ولذلك يجب بناء أنظمة تجعل النزاهة ممكنة وتحميها، وتقلل فرص الفساد، وتوفر وسائل فعالة للإبلاغ عن المخالفات والتحقيق فيها.

إن أفضل بيئة للعمل السياسي هي التي لا تعتمد على انتظار ظهور أشخاص مثاليين، بل تبني قواعد تسمح للأشخاص بالنهوض بمسؤولياتهم، وتمنعهم من تجاوز حدودهم، وتكشف الأخطاء في وقت مناسب، وتوفر للمجتمع معلومات تساعد على التقييم.

فالسّياسة الأخلاقية ليست خطابًا عن الفضيلة فقط، وإنما ممارسة يومية تتجسد في احترام القانون، وعدالة الإجراءات، ووضوح القرارات، وجودة الخدمات، وحماية المال العام، والاستعداد للمحاسبة.

كيف يميز المواطن بين الخطاب والإنجاز؟

في زمن وسائل التواصل الاجتماعي، أصبحت الخطابات السياسية والصور والتصريحات تنتشر بسرعة كبيرة. وقد يتلقى المواطن يوميًا معلومات عن مشاريع وقرارات وعود واتهامات، دون أن تتاح له دائمًا فرصة التحقق من صحتها أو فهم سياقها.

وقد تعتمد بعض الخطابات على تقديم معلومات جزئية، أو استخدام أرقام دون شرح مصدرها، أو التركيز على إنجاز واحد مع تجاهل مشكلات أخرى. كما قد تنتشر اتهامات غير مؤكدة بسبب الخصومات السياسية أو الرغبة في جذب الانتباه.

ولذلك يحتاج المواطن إلى مجموعة من الأسئلة البسيطة عند تقييم أي خطاب سياسي.

هل المعلومة مستندة إلى وثيقة أو مصدر موثوق؟ هل الرقم يصف النتيجة النهائية أم مجرد توقع؟ هل المشروع أُعلن عنه فقط أم بدأ تنفيذه؟ هل اكتملت الأشغال أم ما زال المشروع في مرحلة الدراسة؟ هل توجد مؤشرات تسمح بمعرفة عدد المستفيدين وجودة الخدمة؟ وهل الجهة التي تتحدث عن الإنجاز هي فعلاً الجهة المسؤولة عنه؟

إن التمييز بين الإعلان والتنفيذ أمر أساسي. فإطلاق برنامج لا يعني أنه حقق أهدافه، وتخصيص ميزانية لا يعني بالضرورة صرفها كاملة، وبدء الأشغال لا يعني انتهاء المشروع، وزيادة عدد المستفيدين لا تعني وحدها تحسن جودة الخدمة.

ومن الضروري أيضاً مقارنة النتائج بالفترة الزمنية والموارد المتاحة. فقد يحتاج مشروع كبير إلى سنوات، لكن ينبغي أن تكون له مراحل واضحة، ومؤشرات متابعة، ومعلومات عن التأخير إن حدث. كما قد تحقق سياسة معينة بعض الأهداف وتفشل في أهداف أخرى، مما يتطلب تقييماً متوازناً بدل إصدار حكم شامل استناداً إلى جانب واحد.

ولا ينبغي للمواطن أن يعتمد على مصدر واحد في القضايا المهمة. فمقارنة الوثائق الرسمية بالتقارير المستقلة والتغطيات الصحفية الموثوقة قد تساعد على تكوين صورة أوضح، مع الانتباه إلى أن كل مصدر قد تكون له حدود في المعلومات أو زاوية في المعالجة.

إن المواطن الواعي ليس من يصدق كل شيء، ولا من يرفض كل شيء، بل من يسأل ويتحقق ويفرق بين المعلومة والرأي والالتهام. وهذه القدرة تمنح النقاش السياسي قيمة أكبر، وتقلل فرص استغلال العواطف والمعلومات المضللة.

هل يمكن إصلاح السياسة؟

إذا كانت السياسة قد تشهد الفساد أو التضليل أو استغلال النفوذ، فهل يعني ذلك أن الإصلاح مستحيل؟ وهل يمكن بناء علاقة أكثر نزاهة بين السلطة والمجتمع؟

لا توجد مؤسسة بشرية خالية من الأخطاء، ولا يوجد نظام يستطيع ضمان النزاهة الكاملة بمجرد كتابة القوانين. لكن المجتمعات تستطيع الحد من المخالفات وتحسين أداء مؤسساتها عندما تتوفر إرادة الإصلاح، وقواعد واضحة، ورقابة فعالة، وإمكانية حقيقية للمحاسبة.

يبدأ الإصلاح بتحديد المشكلات بدقة. فإذا كان الخلل في غموض الإجراءات، فإن تبسيطها ونشرها قد يساعدان على تقليل فرص الاستغلال. وإذا كان الخلل في ضعف الرقابة على الصفقات، فإن تحسين أنظمة التتبع والتدقيق قد يساعد على كشف التجاوزات. وإذا كان الخلل في غياب المعلومات، فإن نشر البيانات والتقارير وفق القواعد القانونية يمكن أن يعزز الشفافية.

ويحتاج الإصلاح كذلك إلى حماية استقلال المؤسسات التي تتولى المراقبة والتحقيق والفصل في النزاعات، وإلى ضمان أن تخضع المخالفات للإجراءات القانونية نفسها دون تمييز بسبب المكانة أو الانتماء. فالمحاسبة التي تعتمد على الأدلة والإجراءات العادلة تحمي المجتمع من الفساد، كما تحمي الأشخاص من الاتهامات التعسفية.

كما ينبغي تطوير العلاقة بين المسؤول والمواطن. فالمواطن يحتاج إلى معرفة كيفية تقديم الشكاوى، والجهة التي تتولى النظر فيها، والآجال والإجراءات المتاحة، والطرق القانونية للطعن في القرارات عند الاقتضاء. وتحتاج المؤسسات إلى قنوات تواصل فعالة تسمح بتلقي المطالب والرد عليها وتوضيح أسباب القرارات.

ولا يمكن إغفال أهمية التربية على المواطنة والنزاهة. فاحترام المال العام، ورفض الرشوة، والالتزام بالقواعد، والتحقق من المعلومات، وقبول الاختلاف، كلها سلوكيات تدعم بناء مجتمع أكثر قدرة على مراقبة السلطة.

لكن من المهم ألا تتحول الدعوة إلى الأخلاق إلى تحميل المواطن وحده مسؤولية إصلاح المؤسسات. فالمسؤولية موزعة بحسب الأدوار والصلاحيات، وتقع على المؤسسات واجبات أساسية في تطبيق القانون وتوفير المعلومات وضمان الخدمات ومحاسبة المخالفات.

إن إصلاح السياسة ليس حدثاً واحداً ينتهي بقرار، بل مسار يحتاج إلى متابعة وتقييم وتصحيح. وقد تتقدم بعض المجالات بسرعة، بينما تحتاج مجالات أخرى إلى وقت وموارد وتعاون بين جهات متعددة. والمهم أن تكون الأهداف واضحة، وأن تُقاس النتائج، وأن تُعالج الاختلالات بدل إخفائها.

المسؤولية السياسية ليست حصانة

من الأخطاء الشائعة أن يُنظر إلى المنصب السياسي باعتباره نهاية للمساءلة، وكأن الوصول إلى موقع المسؤولية يمنح صاحبه حقاً في اتخاذ القرارات دون تفسيرها أو الدفاع عنها أمام المؤسسات والمواطنين.

والحقيقة أن تولي المسؤولية يوسع واجبات الشخص بقدر ما يمنحه من صلاحيات. فكل قرار يتخذه ينبغي أن يكون داخل حدود اختصاصه، ومتوافقاً مع القانون، وموجهاً إلى الغرض الذي منحت من أجله السلطة.

وتتعدد أشكال المحاسبة بحسب طبيعة المنصب والفعل. فقد تكون هناك مساءلة سياسية داخل البرلمان أو المؤسسات المختصة، أو رقابة إدارية ومالية، أو إجراءات تأديبية، أو مسارات قضائية إذا توفرت الشروط القانونية. وقد تكون هناك أيضاً محاسبة انتخابية عندما يقرر المواطنون عدم تجديد الثقة في ممثل لم يقتنعوا بأدائه.

ولا ينبغي الخلط بين هذه الأشكال. فالمحاسبة السياسية لا تعني بالضرورة ثبوت جريمة، كما أن النقد العام لا يقوم مقام الحكم القضائي. وقد يتحمل مسؤول مسؤولية سياسية عن فشل برنامج حتى دون أن يكون قد ارتكب فعلاً مجرمًا، بينما يتطلب إثبات الجريمة احترام الإجراءات القانونية وتقييم الأدلة من الجهات المختصة.

إن وضوح هذه الفروق يساعد على بناء نقاش أكثر عدالة. فلا يجوز استخدام اتهام جنائي دون دليل لإسكات خصم سياسي، ولا ينبغي استخدام غياب الإدانة الجنائية ذريعة لرفض كل سؤال مشروع حول الأداء أو تدبير الموارد.

كما أن الاعتراف بالخطأ لا ينبغي أن يُنظر إليه دائماً باعتباره ضعفاً. ففي العمل العام، قد يكون التصحيح المبكر دليلاً على تحمل المسؤولية. أما الإصرار على قرار ثبتت مشكلاته، أو إخفاء المعلومات الضرورية لتقييمه، فقد يزيد من الأضرار ويضعف الثقة.

إن المسؤول الذي يحترم المجتمع يعرف أن منصبه مؤقت، وأن القرارات العامة ستظل موضع تقييم، وأن الثقة لا تمنحه حقاً دائماً في التأييد. وكلما كانت آليات المحاسبة واضحة وعادلة، أصبحت المؤسسات أكثر قدرة على التعلم من أخطائها وتصحيح مسارها.

بين السياسة كفن للتدبير والسياسة كصراع للمصالح

السياسة مجال تتفاعل فيه الأفكار والمصالح والقيم والموارد. وقد يكون الاختلاف حول سياسة معينة اختلافًا مشروعًا حول أفضل وسيلة لتحقيق هدف مشترك. فقد يتفق الناس على أهمية التشغيل، لكنهم يختلفون حول دور الدولة في الاستثمار، أو حول أفضل طرق دعم المقاولات، أو حول حجم الموارد التي ينبغي تخصيصها للتكوين المهني.

وقد يتفقون على ضرورة تحسين التعليم، لكنهم يختلفون حول تنظيم المؤسسات أو طرق التقييم أو أولويات الإنفاق. وقد يتفقون على أهمية العدالة الاجتماعية، لكنهم يختلفون حول الوسائل التي تحققها، وكيفية تمويلها، وكيفية الموازنة بينها وبين أهداف اقتصادية أخرى.

هذه الاختلافات جزء من السياسة، ولا ينبغي اعتبارها فسادًا أو خيانة للمصلحة العامة بمجرد وجودها. فالمجتمعات تحتاج إلى نقاش حول الأولويات، وإلى مؤسسات تسمح بتقديم المقترحات ومقارنتها واتخاذ القرارات وفق قواعد مشروعة.

لكن الصراع السياسي قد ينحرف عندما يصبح الهدف هو إسقاط الخصم بأي وسيلة، أو عندما تُستعمل المعلومات المضللة لتشويه المنافسين، أو عندما تتحول المصالح الشخصية إلى معيار لتحديد القرارات. وقد يؤدي هذا الانحراف إلى إضعاف النقاش حول البرامج الفعلية، واستبدال تقييم النتائج بالتنافس على الصورة والظهور.

إن السياسة بوصفها فنًا للتدبير تحتاج إلى المعرفة والتخطيط والقدرة على التفاوض وتقدير الموارد والنتائج. وهي تتطلب كذلك الاستعداد لتعديل القرارات عندما تظهر معلومات جديدة، والاعتراف بأن بعض المشكلات لا تملك حلولًا سريعة أو بسيطة.

أما السياسة عندما تختزل في الصراع على المصالح، فقد تتحول إلى منافسة على المناصب دون نقاش جاد حول ما ينبغي فعله لخدمة المجتمع. وفي هذه

الحالة، يصبح المواطن مجرد وسيلة في الصراع، بدل أن يكون محورًا للسياسات العامة.

والتمييز بين الحالتين لا يعتمد على الخطاب وحده. فالشخص قد يتحدث عن المصلحة العامة، لكن تقييمه يتطلب النظر إلى قراراته، وشفافية ممارساته، واحترامه للقواعد، واستعداده لتقديم معلومات عن النتائج.

من يملك القرار ومن يتحمل النتيجة؟

من الأسئلة المهمة في الحياة السياسية تحديد الجهة المسؤولة عن القرار. فكثيرًا ما يتجه الغضب الشعبي إلى شخص واحد أو مؤسسة واحدة، بينما تكون المشكلة مرتبطة بتداخل الاختصاصات أو بتراكم قرارات سابقة أو بنقص الموارد أو بضعف التنسيق بين جهات متعددة.

إن تحديد المسؤولية بدقة لا يعني تبرئة المسؤولين، بل يساعد على توجيه المحاسبة إلى المكان الصحيح. فإذا كان القرار من اختصاص مؤسسة معينة، ينبغي مساءلتها في حدود صلاحياتها. وإذا كانت النتائج تتطلب تعاون عدة مؤسسات، فيجب النظر إلى أدوارها ومساهماتها والعقبات التي واجهتها.

وقد يكون بعض المسؤولين مسؤولين عن التخطيط، بينما يتولى آخرون التمويل أو التنفيذ أو المراقبة. وقد يحدث أن يكون البرنامج واضحًا على المستوى الوطني، لكنه يواجه صعوبات في التطبيق المحلي. وقد تتأخر النتائج بسبب نقص الموارد أو تعقيد الإجراءات أو ضعف التنسيق.

لكن تعدد الجهات لا ينبغي أن يتحول إلى وسيلة لتبادل اللوم إلى ما لا نهاية. فوجود مسؤوليات موزعة يجعل من الضروري تحديد المهام والآجال ومؤشرات التقدم، وتوثيق القرارات، وتوضيح الجهة التي تتولى متابعة التنفيذ.

ويمكن للمواطن أن يطرح أسئلة عملية: من اتخذ القرار؟ من خصص الميزانية؟ من يتولى التنفيذ؟ من يراقب الجودة؟ من يعلن عن النتائج؟ ومن يملك صلاحية التدخل عند ظهور التأخير أو الخلل؟

عندما تكون الإجابات واضحة، تصبح المحاسبة أكثر دقة، ويقل احتمال استخدام الغموض لحماية التقصير. كما يصبح من الممكن التمييز بين المسؤول الذي أنجز ما يدخل ضمن اختصاصه، والمسؤول الذي لم يلتزم بواجباته، والمؤسسة التي تحتاج إلى تعديل في قواعد العمل أو في توزيع المهام.

إن المسؤولية لا ينبغي أن تكون مجرد كلمة عامة، بل علاقة واضحة بين الصلاحية والواجب والنتيجة. ومن دون هذا الربط، قد تتحول المناصب إلى مواقع يتبادل أصحابها المسؤولية عن الإخفاق دون أن يعرف المواطن من يجب أن يقدم التفسير أو يتخذ الإجراء التصحيحي.

المال العام: أمانة المجتمع

المال العام ليس مالا بلا صاحب، وليس مورداً متاحاً لمن يتولى تدبيره. إنه يتكون من موارد الدولة والجماعات والمؤسسات العامة وفق القوانين والأنظمة المالية، ويُخصص لتمويل الخدمات والمشاريع والبرامج التي يحتاج إليها المجتمع.

ومن الضروري أن يُدار المال العام وفق مبادئ المشروعية والشفافية والنجاعة والمراقبة. فكل مبلغ يُصرف ينبغي أن يكون له أساس قانوني وهدف واضح، وأن يخضع للقواعد والإجراءات المقررة، وأن تتوفر وسائل لمراجعة كيفية استخدامه.

إن قيمة المال العام لا تُقاس بالمبالغ المالية وحدها، بل بما يمكن أن يحققه من منافع للمواطنين. فالموارد التي تُخصص لبناء مدرسة أو تجهيز مستشفى أو إصلاح طريق أو توفير النقل العمومي ينبغي أن تتحول إلى خدمات حقيقية ذات جودة مناسبة.

وعندما تُهدر الموارد بسبب سوء التخطيط أو ضعف التنفيذ أو غياب المراقبة، فإن المجتمع يتحمل الكلفة. فقد يتأخر مشروع يحتاج إليه السكان، أو ترتفع نفقات الصيانة، أو تضيع فرص للاستثمار، أو تصبح المؤسسة غير قادرة على تقديم الخدمة المطلوبة.

ولهذا فإن الشفافية في الميزانيات والصفقات والمشاريع ليست مسألة تقنية تخص الخبراء فقط. إنها وسيلة لتمكين المواطنين من فهم أولويات الإنفاق، ومعرفة ما تحقق، ومتابعة ما تعثر، وطرح الأسئلة حول الفارق بين المبالغ المخصصة والنتائج الفعلية.

ولا تعني الشفافية أن كل معلومة يمكن نشرها دون قيود، إذ توجد قواعد قانونية تحكم بعض البيانات والمعطيات. لكن الأصل في تدبير المال العام هو احترام القوانين المنظمة، وتوفير المعلومات التي يحق للمواطنين الاطلاع عليها، وضمان أن تخضع القرارات للمراقبة المناسبة.

إن المسؤول الذي يدرك أن المال العام أمانة يتعامل معه بقدر أكبر من الحذر، ويحرص على جودة الإنفاق، ويبحث عن أفضل استخدام للموارد المتاحة. أما عندما تغيب هذه الثقافة، فقد تصبح الميزانية مجرد أرقام إدارية، دون اهتمام كافٍ بما إذا كانت الأموال تحقق الأهداف المعلنة.

الإعلام والمجتمع المدني في مراقبة السلطة

لا تستطيع المؤسسات وحدها ضمان نقاش عام غني ومطلع. فالإعلام والمجتمع المدني والجامعات والباحثون والمواطنون يؤدون أدواراً مهمة في متابعة السياسات العامة، وطرح الأسئلة، ونشر المعلومات، ومناقشة النتائج.

يمكن للإعلام أن يساعد على كشف الاختلالات عندما يعتمد على التحقيق والتوثيق والتحقق من المعلومات، ويتيح للأطراف المعنية فرصة الرد، ويميز بين الوقائع والآراء والاتهامات. ويمكن للمجتمع المدني أن يساهم في رصد جودة الخدمات، وتقديم المقترحات، وتنظيم النقاشات، والدفاع عن حقوق الفئات التي تحتاج إلى دعم أو تمثيل.

كما يمكن للجامعات ومراكز البحث أن تقدم دراسات تساعد على فهم أسباب المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وتقييم السياسات، واقتراح بدائل تستند إلى البيانات والخبرة. ويستطيع المواطنون الاستفادة من هذه المعلومات لتكوين آراء أكثر دقة حول أداء المؤسسات.

لكن هذه الأدوار تحتاج إلى المسؤولية. فالإعلام الذي ينشر اتهامات غير موثقة قد يضر بالأشخاص وبالنقاش العام، والمنظمات التي تعتمد على المعلومات غير الدقيقة قد تقدم صورة مضللة، والمواطن الذي يعيد نشر خبر دون التحقق قد يساهم في انتشار الإشاعات.

ولذلك ينبغي أن تقوم مراقبة السلطة على التوثيق، واحترام الحقوق، والتمييز بين الادعاء والحقيقة، والحرص على تصحيح المعلومات عندما يتبين خطأها.

إن الهدف ليس تحويل كل اختلاف سياسي إلى معركة، بل توفير بيئة يستطيع فيها المجتمع معرفة ما يحدث، ومناقشة القرارات، وطلب التوضيحات، والدفاع عن المصلحة العامة بوسائل مشروعة.

كيف نبني ثقافة سياسية جديدة؟

إن تغيير العلاقة بين المجتمع والسياسة لا يتحقق بتغيير الخطاب وحده، بل يحتاج إلى ثقافة تقوم على الحقوق والواجبات، وعلى احترام القانون، وعلى قبول النقد، وعلى التمييز بين الأشخاص والمؤسسات، وبين الاختلاف المشروع والفساد المثبت.

تبدأ هذه الثقافة من المدرسة والأسرة والجامعة ومكان العمل ووسائل الإعلام، حيث يتعلم الإنسان معنى المشاركة والمسؤولية واحترام الآخر. ويتعلم أن الاختلاف في الرأي لا يبرر الإهانة، وأن الدفاع عن المصالح لا يبرر مخالفة القانون، وأن الانتماء إلى حزب لا يعني التخلي عن التفكير النقدي.

كما تتطلب الثقافة السياسية الجديدة أن يتوقف المجتمع عن اعتبار كل نقد خيانة، أو كل مسؤول خصماً، أو كل اختلاف دليلاً على سوء النية. فالمجتمع الذي لا يسمح بالنقد يفقد إحدى وسائل تصحيح أخطائه، والمجتمع الذي يرفض الثقة في أي مؤسسة يفقد القدرة على بناء تعاون مستقر.

المطلوب هو ثقة واعية، لا ثقة عمياء، ونقد مسؤول، لا اتهام جماعي. فالمواطن يستطيع دعم سياسة معينة مع المطالبة بتحسينها، ويمكنه الاختلاف

مع مسؤول دون إنكار كل ما أنجزه، كما يمكنه الاعتراف بإنجازات شخص مع رفض أي تجاوز يثبت ارتكابه.

وتحتاج هذه الثقافة أيضًا إلى فهم أن الحقوق ترتبط بمؤسسات وإجراءات، وأن المطالبة بالخدمات يجب أن تكون مصحوبة بمعرفة الجهة المسؤولة والوسائل القانونية المتاحة. وكلما أصبح المواطن أكثر قدرة على فهم القرارات ومتابعتها، أصبح النقاش العام أكثر دقة وأقل عرضة للتضليل.

أما المسؤولون، فعليهم أن يدركوا أن التواصل ليس مجرد نشاط إعلامي، بل التزام بتقديم معلومات مفيدة، وتفسير القرارات، والاستماع إلى المطالب، وتصحيح الأخطاء، واحترام الحق في النقد.

إن الثقافة السياسية الناضجة لا تطلب من المواطن أن يصفق دائماً، ولا تدعوه إلى رفض كل شيء، بل تساعد على تقييم الوقائع والبرامج والنتائج، وعلى المشاركة بوعي في تحديد مستقبل مجتمعه.

السياسة التي نريدها: خدمة عامة لا وسيلة للامتياز

إذا أردنا أن نعيد إلى السياسة معناها الإنساني، فعلى أن ننظر إليها من زاوية أثرها في حياة الناس. فالسياسة التي تحترم المجتمع هي التي تتعامل مع التعليم باعتباره استثماراً في الإنسان، ومع الصحة باعتبارها خدمة أساسية، ومع التشغيل باعتباره قضية ترتبط بالكرامة والاستقرار، ومع السكن باعتباره حاجة اجتماعية، ومع المال العام باعتباره مورداً يجب تدبيره وفق القانون والمصلحة العامة.

وهذا لا يعني أن كل مشكلة يمكن حلها فوراً، أو أن كل مطلب يمكن تحقيقه دون قيود. فالسياسات العمومية تحتاج إلى موارد، وتواجه اختيارات صعبة، وقد تتطلب إصلاحات تدريجية. لكن من حق المواطنين أن يعرفوا كيف تُحدد الأولويات، وما الخيارات المتاحة، وما الأسباب التي تفسر اتخاذ قرار معين بدل آخر.

السياسة التي تخدم المجتمع هي التي تجعل الكفاءة والاستحقاق عنصرين أساسيين في تدبير المسؤوليات، وتعمل على الحد من المحسوبية، وتوفر آليات للمحاسبة، وتضمن أن تكون القرارات قابلة للمراجعة عندما تظهر أخطاء أو نتائج غير متوقعة.

وهي كذلك السياسة التي لا تعتبر المواطن مجرد وسيلة للفوز في الانتخابات، بل شريكًا في النقاش العام، وصاحب حق في المعلومات والخدمات والمساءلة. فالمواطن لا ينبغي أن يكون حاضراً في الخطاب خلال الحملات وغائباً عن الاهتمام بعد انتهاء الانتخابات.

كما أن السياسة التي تخدم المجتمع لا تكتفي بإعلان الأهداف، بل تعمل على تحديد مؤشرات واضحة لقياس التقدم. فإذا كان الهدف تحسين التعليم، وجب النظر إلى جودة التعلم والظروف المدرسية والإنصاف في الوصول إلى الخدمات. وإذا كان الهدف دعم التشغيل، وجب النظر إلى طبيعة الوظائف واستقرارها وجودتها. وإذا كان الهدف تحسين الصحة، وجب النظر إلى إمكانية الوصول إلى العلاج وجودته وتوافر الأطر والتجهيزات.

إن هذه المقاربة تجعل السياسة أقرب إلى العمل المسؤول القابل للتقييم، وتقلل الاعتماد على الانطباعات وحدها. كما تسمح للمواطن بمناقشة النتائج بدل الاكتفاء بتكرار الشعارات.

وفي النهاية، فإن السياسة التي نريدها ليست سياسة بلا خلاف، بل سياسة يُدار فيها الخلاف وفق قواعد عادلة. وليست سياسة بلا أخطاء، بل سياسة تستطيع اكتشاف الأخطاء وتصحيحها. وليست سياسة تعتمد على أشخاص لا يخطئون، بل على مؤسسات تجعل السلطة مسؤولة، وتحمي الحقوق، وتمنع تحويل المنصب إلى ملكية خاصة.

خاتمة الفصل: لا نقد بلا وعي، ولا سلطة بلا مسؤولية

تعود بنا هذه الرحلة إلى العبارة التي افتتح بها بدر شاشا هذا الكتاب: «السياسة هي المهنة الوحيدة التي تجعلك تكذب وتسرق وتغش، وتحظى مع ذلك بالاحترام».

إن هذه العبارة، بما تحمله من حدة، تضعنا أمام سؤال أخلاقي لا يمكن تجاهله: لماذا يشعر بعض المواطنين بأن السياسة أصبحت مجالاً يصعب فيه التمييز بين الوعد الصادق والخطاب المضلل، وبين خدمة المصلحة العامة والسعي إلى المنفعة الخاصة؟

لا توجد إجابة واحدة تفسر جميع التجارب. فقد ترتبط المشكلة بضعف الشفافية، أو بقصور آليات المحاسبة، أو بتضارب المصالح، أو بغياب المعلومات، أو بتوقعات غير واقعية، أو بتجارب سلبية متراكمة. وقد تختلف الأسباب من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر ومن مرحلة سياسية إلى أخرى.

لكن ما ينبغي التأكيد عليه هو أن السياسة لا يمكن الاستغناء عنها، وأن فساد بعض الممارسات لا يبرر إدانة كل من يشارك في الحياة العامة. فالمجتمع يحتاج إلى مؤسسات تدبر شؤونه، وإلى أشخاص يتحملون المسؤولية، وإلى مواطنين يتابعون القرارات ويناقشون النتائج.

إن المشكلة ليست في وجود السلطة وحدها، بل في غياب الضوابط عندما تُمارس، وليست في وجود الطموح، بل في تحوله إلى مبرر لتجاوز الحقوق والقوانين، وليست في اختلاف المصالح، بل في استخدام وسائل غير مشروعة لفرضها على المجتمع.

ومن هنا، فإن احترام السياسة ينبغي أن يكون احتراماً للمبادئ والمؤسسات التي تخدم الناس، وليس تقديساً للأشخاص أو المناصب. كما أن النقد ينبغي أن يستند إلى الوقائع والأدلة، وأن يفرق بين الخطأ والتقصير والمخالفة والجريمة، حتى لا يتحول الدفاع عن النزاهة إلى وسيلة أخرى للظلم أو التضليل.

إن المواطن الذي يطالب بالشفافية لا يهاجم الدولة، بل يساهم في حماية مؤسساتها. والمواطن الذي يسأل عن المال العام لا يعادي المسؤولين، بل يطالب بأن تُدار الموارد وفق القواعد التي وضعت من أجلها. والمواطن الذي يرفض الوعود غير الواقعية لا يرفض الأمل، بل يريد أملاً مبنياً على خطة واضحة وإمكانات حقيقية ونتائج يمكن التحقق منها.

أما المسؤول، فعليه أن يدرك أن الاحترام الحقيقي لا يُشترى بالخطابات، ولا يُفرض بالمنصب، ولا يستمر بمجرد الفوز في الانتخابات. إنه يتكون من الصدق في تقديم المعلومات، والالتزام بالواجبات، واحترام القانون، وحماية المال العام، والاستعداد للمحاسبة، والعمل على تحقيق نتائج تخدم المجتمع.

فالمنصب قد يمنح صاحبه سلطة مؤقتة، لكنه لا يمنحه الحق في امتلاك ثقة المواطنين إلى الأبد. والثقة ليست شهادة تُمنح مرة واحدة وتنتهي المسائلة بعدها، بل علاقة تتجدد كلما أثبت المسؤول أنه يستحقها.

إن الإصلاح الحقيقي يبدأ عندما يتوقف المجتمع عن الاكتفاء بالسؤال: من فاز؟ ويبدأ في طرح أسئلة أعمق: ماذا سيفعل؟ كيف سينفذ؟ من سيراقبه؟ كيف سنعرف أنه نجح؟ وماذا سيحدث إذا أخفق أو خالف القانون؟

وعندما تصبح هذه الأسئلة جزءاً من الثقافة العامة، تتحول السياسة من مجال تُستهلك فيه الوعود إلى مجال تُناقش فيه البرامج، ومن منافسة على الصور والشعارات إلى منافسة على جودة الأداء، ومن علاقة تقوم على الولاء الشخصي إلى علاقة تقوم على الحقوق والواجبات والمساءلة.

إن الغاية من هذا الفصل ليست إقناع القارئ بأن السياسة شر مطلق، ولا تصويرها باعتبارها طريقاً مضموناً للإصلاح، بل دعوته إلى فهمها باعتبارها مجالاً بشرياً تتداخل فيه المصالح والأفكار والمسؤوليات، ويحتاج إلى رقابة مستمرة وقواعد عادلة ومواطنين واعين.

فالسياسة يمكن أن تكون طريقاً إلى الإصلاح حين تُستخدم السلطة لخدمة الناس، ويمكن أن تصبح مصدرًا للضرر حين تتحول إلى أداة للاستغلال.

والفارق بين الحالتين لا يُحسم بالشعارات، بل بالأفعال والقرارات والنتائج ومدى احترام القانون.

رسالة بدر شاشا إلى القارئ:

لا تحكم على السياسة من خلال وعودها وحدها، ولا تحكم عليها من خلال أسوأ تجاربها فقط. اسأل، وتحقق، وقارن، وتابع، وطالب بحقك بالوسائل المشروعة. لا تمنح ثقتك دون تفكير، ولا تسمح للخيبة بأن تحرمك من حقك في المشاركة. فالسياسة شأن المجتمع كله، ومراقبة السلطة مسؤولية مدنية، واحترام القانون واجب على الجميع.

فحين تصبح المسؤولية أقوى من المصلحة الشخصية، والمحاسبة أقوى من النفوذ، والحقيقة أقوى من الدعاية، يمكن للسياسة أن تستعيد معناها بوصفها خدمة عامة، لا طريقاً إلى الامتياز.

بدر شاشا

الفصل الثاني: الكذب السياسي وصناعة الوعود الوهمية

تأليف: بدر شاشا

عندما تصبح الكلمات وسيلة للوصول إلى السلطة

في عالم السياسة، للكلمات قوة كبيرة. فقد تفتح كلمة واحدة باب الأمل أمام آلاف المواطنين، وقد تغير عبارة قصيرة نظرة الناس إلى مسؤول أو حزب أو مشروع، وقد يكون خطاب انتخابي سبباً في اتخاذ مواطن قرار المشاركة في الانتخابات بعد سنوات من العزوف. فالكلمات ليست مجرد أصوات تتردد في التجمعات، بل يمكن أن تتحول إلى وعود تنتظر الأسر تحقيقها، وإلى آمال يبني عليها الشباب مستقبلهم، وإلى قرارات يتخذها الناس بشأن من يستحق ثقتهم.

لكن قوة الكلمات تحمل معها مسؤولية أخلاقية كبيرة. فحين يتحدث سياسي عن التشغيل، فإنه لا يتحدث عن رقم مجرد، بل عن شاب ينتظر فرصة عمل، وعن أسرة تريد الاستقرار، وعن خريج جامعي يخشى أن تمر السنوات دون أن يجد مكاناً يناسب تكوينه. وحين يتحدث عن الصحة، فإنه يخاطب مريضاً ينتظر العلاج، وعائلة تخشى تكاليف الاستشفاء، ومواطناً يريد أن يجد في المستشفى العمومي خدمة تحفظ كرامته. وحين يتحدث عن السكن، فإنه يتحدث عن أسرة تحلم ببית آمن، وعن شاب يريد أن يبدأ حياته باستقلالية، وعن مواطن يستهلك جزءاً كبيراً من دخله في أداء واجب الكراء.

لهذا السبب، لا ينبغي التعامل مع الوعود السياسية باعتبارها عبارات عادية يمكن إطلاقها دون حساب. فالسياسي الذي يعلن برنامجاً أمام المواطنين يقدم نفسه باعتباره شخصاً مستعداً لتحمل مسؤولية معينة، ويطلب من الناس أن يأخذوا كلامه بعين الاعتبار عند تقييمه واختيار ممثليهم.

غير أن المشكلة تظهر عندما تتحول الكلمات من وسيلة لشرح البرامج إلى أداة للتأثير في المواطنين دون أساس واقعي. وقد يحدث ذلك عندما تُقدم وعود لا تستند إلى دراسة أو تمويل واضح، أو عندما يُبالغ في عرض النتائج، أو عندما يُخفى جزء مهم من الحقيقة، أو عندما يُستعمل الأمل الاجتماعي لجذب الدعم دون تقديم خطة قابلة للتنفيذ.

إن الكذب السياسي، حين يقع، لا يقتصر أثره على الشخص الذي أطلق الوعد، بل قد يمتد إلى ثقة المواطنين في المؤسسات، وإلى نظرتهم للعمل العام، وإلى استعدادهم للمشاركة في النقاش السياسي مستقبلاً. فالمواطن الذي يشعر بأنه تعرض للتضليل قد لا يفقد الثقة في شخص واحد فقط، بل قد يبدأ في التشكيك في جدوى البرامج والانتخابات والوعود كلها.

ومع ذلك، يجب التمييز بين الكذب المتعمد والخطأ في التقدير، وبين الوعد الذي تعذر تنفيذه بسبب ظروف غير متوقعة والوعد الذي أطلق مع العلم باستحالة تحقيقه. فليس كل إخفاق دليلاً على سوء النية، وليس كل خطاب طموح دليلاً

على الخداع. إن الحكم العادل يحتاج إلى معرفة ما قيل، وما كان معلومًا وقت التصريح، وما الإمكانيات المتاحة، وما الإجراءات التي اتُّخذت لاحقًا.

ومن هنا ينطلق هذا الفصل لمناقشة العلاقة بين الخطاب السياسي والحقيقة، وكيف تتحول الوعود إلى مصدر للثقة أو الخيبة، وكيف يستطيع المواطن التمييز بين البرنامج الواقعي والكلام الذي لا يتجاوز حدود الدعاية.

الوعد السياسي: عقد أخلاقي مع المواطن

الوعد في الحياة اليومية تعبير عن نية القيام بعمل في المستقبل. وعندما يعد الإنسان شخصًا آخر بأمر معين، فإنه يخلق توقعًا قد يؤثر في قرارات ذلك الشخص. وإذا كان الوعد صادرًا عن مسؤول أو مرشح انتخابي، فإن تأثيره قد يكون أوسع، لأنه يتعلق بقرارات عامة وموارد مالية وخدمات يحتاج إليها عدد كبير من المواطنين.

وعلى الرغم من أن الوعد السياسي ليس دائمًا عقدًا قانونيًا بالمعنى الدقيق، فإنه يحمل مسؤولية أخلاقية وسياسية. فالمرشح الذي يقدم برنامجًا ينبغي أن يكون مستعدًا لشرح أهدافه، ووسائل تنفيذه، وحدود صلاحياته، والموارد التي يحتاج إليها. كما ينبغي أن يكون مستعدًا لتوضيح أسباب عدم التنفيذ إذا تعذر تحقيق بعض الالتزامات.

فإذا وعد مسؤول بتحسين خدمات النقل، فمن حق المواطنين أن يعرفوا ما الذي سيُغيره تحديدًا، وما الجهة المسؤولة، وما المدة المتوقعة، وكيف ستموّل الإجراءات. وإذا أعلن حزب أنه سيعمل على دعم التشغيل، فمن حق الناس أن يعرفوا هل يتحدث عن برامج للتكوين، أم عن تحفيز الاستثمار، أم عن دعم المقاولات، أم عن التوظيف في القطاع العام، أم عن مجموعة من التدابير المتكاملة.

إن الوعد الذي لا يتضمن أهدافًا واضحة يصعب تقييمه. فقد يعلن شخص أنه سيعمل على تحقيق التنمية، أو تحسين المعيشة، أو محاربة الفساد، أو توفير مستقبل أفضل للشباب، وهي أهداف عامة قد يتفق عليها كثير من الناس. لكن

هذه العبارات لا تكفي وحدها لمعرفة ما الذي سيحدث فعليًا، ولا تسمح للمواطن بمقارنة النتائج بالالتزامات.

الوعد الجاد يبدأ بتحديد المشكلة، ثم اقتراح حل، ثم توضيح الإمكانيات المطلوبة، ثم تحديد المسؤوليات والآجال، وأخيرًا وضع طريقة لقياس النتائج. أما الوعد الغامض فيكتفي بإثارة المشاعر دون تقديم تفاصيل تسمح بالمحاسبة.

ويجب أن ندرك أن البرامج السياسية تتعلق غالبًا بمشكلات معقدة لا يمكن حلها في يوم واحد. فإصلاح التعليم، مثلًا، يحتاج إلى تطوير المناهج، وتكوين الأطر، وتحسين المؤسسات، وتوفير التجهيزات، وتقييم النتائج. كما أن خلق فرص العمل يرتبط بالتكوين والاستثمار والطلب الاقتصادي والسياسات المالية وظروف السوق. ولهذا فإن الوعد المسؤول لا يبيع للمواطن حلًا سحريًا، بل يشرح المسار الذي يمكن أن يقود إلى التحسن.

إن احترام الوعد لا يعني أن المسؤول يجب أن ينجح في كل ما يخطط له مهما تغيرت الظروف، بل يعني أن يتعامل بجدية مع الالتزامات التي أعلنها، وأن يبذل الجهد المعقول لتنفيذها، وأن يقدم معلومات واضحة عن التقدم والتعثر، وأن يتحمل مسؤوليته عن القرارات التي تدخل ضمن اختصاصه.

كيف تبدأ صناعة الوهم السياسي؟

لا يبدأ التضليل السياسي دائمًا بكذبة واضحة ومباشرة. فقد يبدأ بمعلومة صحيحة تُعرض بطريقة ناقصة، أو بوعد عام لا يوضح شروطه، أو برقم كبير لا يشرح معناه، أو بمشروع صغير يُقدم كما لو أنه سيحل مشكلة واسعة.

وقد يبدأ أيضًا عندما يركز الخطاب على ما يرغب المواطن في سماعه، بدل ما يحتاج إلى معرفته لاتخاذ قرار واع. فالمواطن الذي يبحث عن العمل يريد أن يسمع عن فرص جديدة، والأسرة التي تعاني من تكاليف المعيشة تريد أن تسمع عن إجراءات لتخفيف العبء، والشباب الذين يواجهون صعوبة في الحصول على السكن يريدون معرفة الحلول المتاحة. ومن الطبيعي أن يحاول السياسي

إقناعهم ببرنامجه، لكن الإقناع المشروع يجب أن يعتمد على معلومات صادقة وحجج يمكن مناقشتها.

تظهر صناعة الوهم عندما يُقدم الحل قبل دراسة المشكلة، وعندما تُعلن النتيجة قبل توفير الوسائل، وعندما يُقال إن مشروعًا سيغير حياة الناس دون شرح كيف سيحدث ذلك. وقد يُقال إن برنامجًا معينًا سيقضي على البطالة، مع أن البطالة ظاهرة اقتصادية واجتماعية تتداخل فيها عوامل متعددة. وقد يُقال إن الأسعار ستتنخفض بمجرد اتخاذ قرار معين، رغم أن الأسعار تتأثر بعوامل الإنتاج والنقل والاستيراد والمنافسة والضرائب والظروف الدولية، إلى جانب السياسات المحلية.

إن المشكلة ليست في تقديم أهداف طموحة، بل في تصوير الأهداف باعتبارها نتائج مضمونة دون توضيح الشروط والمخاطر والعقبات. فالبرنامج المسؤول يستطيع أن يعلن طموحًا كبيرًا، لكنه يشرح كيف سيعمل لتحقيقه، وما العوامل التي قد تؤثر في نجاحه، وكيف ستتم مراجعة السياسات إذا لم تحقق النتائج المطلوبة.

وقد تتطور صناعة الوهم عندما يتكرر الخطاب نفسه في مناسبات متعددة، بينما لا تتوفر معلومات كافية عن التنفيذ. فكلما اقترب موعد الانتخابات، قد تزداد أهمية الصور والعبارات المختصرة والرسائل العاطفية. وقد يصبح الإنجاز المعلن أكثر حضورًا في الخطاب من تفاصيل الميزانية أو جودة التنفيذ أو عدد المستفيدين الفعليين.

لكن الصورة وحدها لا تثبت الإنجاز، والتصريح لا يثبت التنفيذ، وإعلان المشروع لا يعني أنه أصبح خدمة متاحة للمواطن. ولذلك يجب أن يتعلم المجتمع التمييز بين ما يُقال وما يحدث على أرض الواقع.

الوعود الانتخابية وسلطة الأمل

تحتل الانتخابات مكانة خاصة في الحياة السياسية، لأنها تتيح للمواطنين اختيار ممثليهم وفق القواعد القانونية المعمول بها. وخلال الحملات الانتخابية، يحاول

المرشحون شرح برامجهم وإقناع الناس بأنهم قادرون على تمثيل مصالحهم وتحقيق أهداف معينة.

ويُعدّ الأمل عنصرًا طبيعيًا في هذه العملية. فالمواطن لا يشارك في الانتخابات فقط ليختار شخصًا، بل قد يشارك لأنه يتطلع إلى تحسين الخدمات، أو توفير فرص العمل، أو إصلاح الإدارة، أو دعم الأسر، أو تحقيق تنمية أكثر توازنًا بين المناطق.

لكن الأمل يمكن أن يتحول إلى وسيلة للتضليل إذا استُخدم لإخفاء الفارق بين الإمكانيات الحقيقية والوعود المعلنة. فقد يستغل خطاب سياسي حاجة المواطنين إلى العمل، أو قلق الأسر بشأن مستقبل أبنائها، أو رغبة الشباب في الاستقلال المادي، ليقدّم وعودًا لا يشرح شروطها أو حدودها.

وعندما يقال للناس إن حل مشكلة اجتماعية معقدة سيتم خلال فترة قصيرة جدًا، ينبغي السؤال عن الأساس الذي يستند إليه هذا التقدير. وعندما يُعلن عن عدد كبير من فرص العمل، ينبغي السؤال عن طبيعة تلك الفرص، والقطاعات التي ستوفرها، والموارد اللازمة، والمدة المتوقعة، والجهة التي ستتولى التنفيذ.

كما يجب الانتباه إلى أن المرشح لا يملك بالضرورة صلاحية تنفيذ جميع الوعود التي يقدمها. فقد تكون بعض القضايا من اختصاص الحكومة أو البرلمان أو الجماعات الترابية أو مؤسسات أخرى، وقد يتطلب تنفيذها تشريعات أو ميزانيات أو تعاونًا بين عدة جهات. ولذلك فإن الوعد الذي يتجاهل حدود الصلاحيات قد يخلق توقعات غير واقعية حتى لو كان صاحبه يرغب فعلاً في تحقيقه.

وفي المقابل، لا ينبغي أن يتحول هذا التعقيد إلى ذريعة لإعفاء السياسي من المسؤولية. فمن واجب المرشح أن يعرف حدود منصبه المحتمل، وأن يقدم مقترحات تتناسب مع صلاحياته، وأن يوضح ما يستطيع القيام به مباشرة وما يحتاج إلى تعاون مؤسسات أخرى.

إن الأمل الذي يستند إلى برنامج واضح يمكن أن يدعم المشاركة السياسية. أما الأمل الذي يقوم على وعود مبالغ فيها فقد يؤدي إلى خيبة أعمق عندما تظهر الفجوة بين الخطاب والواقع.

الكذب المباشر والتضليل غير المباشر

يمكن أن يظهر التضليل السياسي بأشكال مختلفة، وليس من الضروري أن يتخذ دائمًا صورة تصريح كاذب بالكامل.

الكذب المباشر يحدث عندما يقدم شخص معلومة يعلم أنها غير صحيحة، مثل إعلان إنجاز مشروع لم يُنفذ، أو الادعاء بتحقيق نتيجة لا تدعمها البيانات المتاحة.

أما التضليل بالمعلومات الناقصة فيحدث عندما تُعرض بعض الحقائق ويُحذف جزء أساسي منها، بما يؤدي إلى تكوين انطباع غير دقيق. فقد يعلن مسؤول عن ارتفاع عدد المستفيدين من برنامج معين، دون توضيح ما إذا كان عدد المستفيدين قد وصل إلى الهدف المعلن، أو ما إذا كانت الخدمة المقدمة تلبي الحاجات الفعلية.

ويظهر التضليل بالأرقام عندما تُستخدم الإحصاءات دون سياق مناسب. فقد يُعلن عن ارتفاع نسبة معينة دون ذكر نقطة البداية، أو عن زيادة في الميزانية دون توضيح أثر التضخم، أو عن عدد المشاريع دون بيان عدد المشاريع التي اكتملت فعليًا.

أما التضليل بالصور فقد يحدث عندما تُعرض صور لموقع أو مشروع بطريقة توحي بأنها تمثل إنجازًا حديثًا، بينما تكون الصور قديمة أو لا تتعلق بالمكان المقصود. ولهذا ينبغي التحقق من مصدر الصور وتاريخها وسياقها قبل استخلاص النتائج منها.

وهناك أيضًا التضليل بالمقارنة، عندما يقارن خطاب سياسي نتائج فترتين مختلفتين دون مراعاة اختلاف الظروف أو حجم السكان أو الموارد أو طريقة

حساب المؤشرات. فالمقارنة الجادة تحتاج إلى معايير واضحة، وإلى التأكد من أن البيانات قابلة للمقارنة فعلاً.

وقد يحدث التضليل بإلقاء المسؤولية على الآخرين، عندما يُنسب كل نجاح إلى جهة معينة، بينما تُحمّل جهات أخرى مسؤولية جميع الإخفاقات، دون تحليل دقيق لتوزيع الاختصاصات والعوامل المؤثرة.

إن معرفة هذه الأساليب لا تعني أن كل رقم أو صورة أو تصريح سياسي مضلل، بل تعني أن المواطن يحتاج إلى التحقق قبل أن يبني حكماً نهائياً. فالمعلومات قد تكون صحيحة، لكن طريقة عرضها قد تكون ناقصة أو غير متوازنة. ولذلك يجب النظر إلى المصدر والسياق والأدلة، لا إلى قوة العبارة وحدها.

لماذا يصدق الناس بعض الوعود غير الواقعية؟

ليس من العدل أن نصف المواطنين بالسذاجة لمجرد أنهم صدقوا وعداً سياسياً. فالإنسان يتخذ قراراته بناءً على المعلومات التي تصل إليه، وتجربته الشخصية، وثقته في الأشخاص والمؤسسات، والظروف التي يعيشها.

عندما يواجه المواطن مشكلة مستمرة، يصبح من الطبيعي أن يبحث عن حل. والشاب الذي ظل سنوات يبحث عن العمل قد يشعر بالأمل عندما يسمع عن برنامج جديد للتشغيل. والأسرة التي تعاني من تكاليف السكن قد تتعلق بوعده يتعلق بالدعم أو التملك. والمريض الذي ينتظر العلاج قد يرحب بأي إعلان عن تحسين الخدمات الصحية.

إن الرغبة في التغيير ليست عيباً، بل هي استجابة طبيعية للحاجات والتطلعات. لكن بعض الخطابات قد تستغل هذه الرغبة عندما تقدم حلولاً بسيطة لمشكلات معقدة، أو عندما تعتمد على لغة عاطفية قوية دون تقديم تفاصيل كافية.

كما أن المعلومات السياسية قد تصل إلى الناس عبر مصادر متعددة، منها وسائل الإعلام والمنصات الاجتماعية والأصدقاء والتجمعات المحلية. وقد تتكرر

الرسالة نفسها مرات كثيرة، فيشعر المتلقي بأنها موثوقة لمجرد انتشارها. لكن التكرار لا يجعل المعلومة صحيحة، والشهرة لا تعني امتلاك الدليل.

وقد يتأثر الإنسان أيضاً بانتمائه إلى جماعة أو حزب، فيميل إلى قبول المعلومات التي تدعم موقفه، ويشكك في المعلومات التي تخالفه. وهذه ظاهرة يمكن أن تظهر في مختلف الاتجاهات السياسية، ولا تقتصر على فئة بعينها.

ولذلك فإن حماية المواطن من التضليل لا تتحقق باتهامه بقلّة الوعي، بل بتعزيز الوصول إلى المعلومات، وتطوير التربية الإعلامية، وتشجيع النقاش القائم على الأدلة، وتوفير برامج سياسية واضحة يمكن مقارنتها وتقييمها.

إن المواطن الذي يراجع موقفه عندما تظهر معلومات جديدة ليس ضعيفاً، بل يمارس حقه في التفكير المستقل. والسياسي الذي يقدم أدلة على ما يقوله ينبغي أن يكون قادراً على عرضها ومناقشتها. أما الخطاب الذي يرفض كل سؤال أو يعتبر طلب التوضيح هجوماً شخصياً، فإنه يضعف فرص بناء الثقة.

بين الوعد الممكن والوعد المستحيل

ليس كل وعد كبير وعداً مستحيلاً، وليس كل هدف طموح دليلاً على التضليل. فقد تحتاج المجتمعات إلى رؤى طويلة الأمد وإصلاحات واسعة تتطلب وقتاً واستثماراً وتعاوناً بين المؤسسات.

لكن التمييز بين الوعد الممكن والوعد غير الواقعي يحتاج إلى تحليل عدة عناصر.

أولاً، ينبغي معرفة ما إذا كان صاحب الوعد يمتلك الصلاحيات اللازمة لتنفيذه. فالمرشح لمنصب محلي قد يستطيع اقتراح إجراءات تدخل ضمن اختصاص الجماعة، لكنه لا يستطيع أن يقرر بمفرده تغيير سياسات وطنية أو إصدار قوانين تدخل ضمن اختصاص مؤسسات أخرى.

ثانيًا، يجب النظر إلى الموارد المالية والبشرية المطلوبة. فكل برنامج يحتاج إلى تمويل، وقد تتطلب بعض الإصلاحات نفقات مستمرة لا تكفي فيها ميزانية مؤقتة أو إعلان عام.

ثالثًا، ينبغي تحديد المدة الزمنية. فبعض الإجراءات يمكن تنفيذها في فترة قصيرة نسبيًا، بينما تحتاج مشاريع البنية التحتية وإصلاح المؤسسات إلى مراحل طويلة.

رابعًا، يجب معرفة المؤشرات التي ستسمح بقياس النجاح. فعبرة «تحسين التعليم» تحتاج إلى مؤشرات توضح ما المقصود بالتحسين، وعبرة «دعم التشغيل» تحتاج إلى بيانات عن الوظائف وجودتها واستقرارها.

خامسًا، يجب الانتباه إلى المخاطر والعوامل الخارجية. فقد تتغير الظروف الاقتصادية أو تظهر تحديات جديدة تؤثر في التنفيذ. والمسؤول الجاد لا يدعي القدرة على التحكم في كل الظروف، لكنه يوضح كيف سيتعامل مع التغيرات.

ويمكن توضيح ذلك بمثال افتراضي. إذا أعلن مرشح أنه سيعمل على تحسين النقل في منطقة معينة، فإن الوعد يصبح أكثر قابلية للتقييم عندما يحدد المشكلات الحالية، ويقترح خطوطًا أو خدمات إضافية، ويبين الجهة المسؤولة، ويشرح مصادر التمويل، ويضع جدولًا زمنيًا ومؤشرات لقياس التحسن.

أما إذا اكتفى بالقول إنه سيجعل النقل ممتازًا لجميع السكان دون تكلفة أو تأخير أو عقبات، فإن كلامه لا يقدم معلومات كافية تسمح بتقييم إمكان التنفيذ.

إن المطلوب ليس إلغاء الطموح من السياسة، بل ربط الطموح بالمعرفة والتخطيط والشفافية.

عندما تتحول الأرقام إلى أدوات للدعاية

للأرقام مكانة مهمة في تقييم السياسات العامة. فهي تساعد على معرفة حجم المشكلة، وتحديد الموارد، وقياس التقدم، ومقارنة النتائج عبر الزمن. لكن

الأرقام قد تُستخدم بطريقة تجعلها تبدو أكثر إقناعًا مما تسمح به البيانات الفعلية.

لنفترض أن مؤسسة أعلنت عن إطلاق خمسين مشروعًا في منطقة معينة. هذا الرقم قد يكون مهمًا، لكنه لا يخبرنا وحده بعدد المشاريع التي اكتملت، أو بجودتها، أو بعدد المستفيدين منها، أو بكلفتها، أو بمدى تلبيتها للحاجات المحلية.

وقد تعلن جهة عن تخصيص ميزانية كبيرة لبرنامج اجتماعي. لكن تخصيص الميزانية لا يعني بالضرورة أن المبلغ صُرف بالكامل، ولا أن كل المستفيدين حصلوا على الدعم، ولا أن البرنامج حقق أهدافه. ينبغي النظر إلى مراحل التنفيذ والنتائج الفعلية.

كما قد تُستخدم النسب المئوية دون توضيح الأعداد الأصلية. فارتفاع مؤشر بنسبة معينة قد يبدو كبيرًا، لكن معناه يتوقف على القيمة التي بدأ منها، وعلى الفترة التي يقيسها، وعلى طريقة جمع البيانات.

وقد تُعرض نتائج سنة واحدة دون مقارنة مع السنوات السابقة أو دون توضيح الظروف التي أثرت فيها. ولهذا فإن الرقم لا يتحدث وحده؛ بل يحتاج إلى سياق وطريقة تفسير واضحة.

ويجب أيضًا الانتباه إلى الفرق بين المؤشرات التي تقيس النشاط والمؤشرات التي تقيس الأثر. فعدد الدورات التدريبية المنجزة يقيس نشاطًا، لكنه لا يثبت وحده أن المشاركين حصلوا على عمل. وعدد المؤسسات التي جرى إصلاحها يقيس حجم الأشغال، لكنه لا يثبت وحده تحسن جودة التعلم أو الخدمات.

إن تقييم السياسة العمومية يحتاج إلى النظر إلى ما أنجز، وما تغير في حياة المستفيدين، وما إذا كانت النتائج مستدامة، وما الكلفة التي تحملها المجتمع لتحقيقها.

ولذلك فإن المواطن الذي يسمع عن إنجاز رقمي كبير يستطيع أن يسأل: ما مصدر الرقم؟ وما الفترة التي يغطيها؟ وكيف حُسب؟ وما الهدف الذي يقيسه؟ وهل توجد بيانات مستقلة أو تقارير تسمح بالتحقق منه؟

هذه الأسئلة لا تهدف إلى التشكيك في كل إعلان، بل إلى جعل الأرقام وسيلة للفهم والمحاسبة بدل أن تكون مجرد أدوات للدعاية.

الوعد المتعلقة بالتشغيل: أحلام الشباب ومسؤولية السياسي

يُعد التشغيل من أكثر القضايا حساسية في الحياة الاجتماعية، لأنه يرتبط بالدخل والاستقلال والكرامة والقدرة على تكوين أسرة والمشاركة في الاقتصاد.

بالنسبة إلى شاب أنهى دراسته، قد يمثل العمل بداية مرحلة جديدة من حياته. فهو يريد أن يستفيد من تكوينه، وأن يعتمد على نفسه، وأن يساهم في دعم أسرته، وأن يخطط لمستقبله. وعندما تمر سنوات دون الحصول على فرصة مناسبة، قد يشعر بالإحباط وبأن الجهد الذي بذله لم يؤد إلى النتيجة التي كان ينتظرها.

ولهذا فإن الوعد المتعلقة بالتشغيل تحتاج إلى قدر كبير من المسؤولية. فالإعلان عن خلق عدد من الوظائف لا ينبغي أن يتحول إلى وسيلة لجذب الشباب دون توضيح طبيعة تلك الوظائف وشروطها ومصادرها.

يجب السؤال عما إذا كانت الوظائف دائمة أم مؤقتة، وهل تتناسب مع المؤهلات، وهل توفر أجورًا وظروف عمل لائقة، وهل ترتبط بفرص حقيقية في السوق، أم أنها برامج محدودة المدة. كما ينبغي النظر إلى جودة الوظائف، لا إلى عددها وحده.

وتتأثر فرص التشغيل بعوامل متعددة، منها نمو الاقتصاد، والاستثمار، وتطور المقاولات، والتكوين، والبنية التحتية، والطلب على المنتجات والخدمات، والسياسات العمومية. ولهذا لا يستطيع مسؤول واحد ضمان القضاء الكامل على البطالة بقرار منفرد.

لكن ذلك لا يعفي المؤسسات من وضع سياسات واضحة. فمن الممكن مناقشة برامج لدعم الاستثمار، وتطوير التكوين المهني، وتحسين الربط بين التعليم وسوق العمل، وتشجيع المبادرات الاقتصادية، وتبسيط الإجراءات وفق القانون، وتقييم أثر البرامج على فرص التشغيل الفعلية.

ويجب على المسؤول الذي يعلن عن برنامج للتشغيل أن يوضح الأدوات التي سيستخدمها، والموارد التي سيخصصها، والفئات التي يستهدفها، والمدة المتوقعة، وكيف سيُقاس النجاح.

إن الشباب لا يحتاجون إلى سماع أن مستقبلهم مضمون، بل يحتاجون إلى سياسات تمنحهم فرصًا حقيقية، وإلى معلومات تسمح لهم بفهم الخيارات المتاحة، وإلى مؤسسات تعترف بالتحديات وتعمل على معالجتها.

الوعد المتعلق بالسكن والمعيشة

السكن ليس مجرد جدران وسقف، بل عنصر أساسي من عناصر الاستقرار الاجتماعي. فالأسرة تحتاج إلى مكان آمن ومستقر، والشباب يحتاج إلى فرصة لبناء استقلاله، والعامل يحتاج إلى دخل يسمح له بتحمل تكاليف الحياة دون أن يفقد القدرة على تلبية حاجاته الأساسية.

وعندما ترتفع تكاليف السكن أو يصبح الحصول على منزل بعيدًا عن قدرة فئات واسعة، تزداد أهمية السياسات المتعلقة بالتعمير والعقار والتمويل والدعم الاجتماعي والنقل والبنية التحتية.

لكن الوعد المتعلق بالسكن قد تصبح مضللة عندما تُقدم برامج الدعم دون توضيح شروط الاستفادة، أو عندما يُعلن عن مشاريع دون تحديد آجال التنفيذ، أو عندما يُقدم الدعم المالي كما لو أنه يضمن وحده حل المشكلة.

فالسكن يرتبط بتوفر الأراضي، وتكاليف البناء، وأسعار المواد، والتمويل، ومواقع المشاريع، وجودة البنية التحتية، ومدى ملائمة الوحدات لحاجات

الأسر. كما أن دعم الحصول على السكن يجب أن يُدرس من حيث أثره في المستفيدين وفي السوق وفي قدرة الأسر على تحمل الالتزامات المالية.

وينطبق الأمر نفسه على تكاليف المعيشة. فالوعد بخفض الأسعار يحتاج إلى تحديد السلع أو الخدمات المستهدفة، والأدوات المتاحة للتدخل، والمدة المتوقعة، والعوامل التي قد تؤثر في النتائج. وقد تتطلب معالجة بعض المشكلات تحسين المنافسة أو مراقبة الممارسات غير المشروعة أو دعم الفئات الهشة أو مراجعة بعض السياسات، وفق القوانين والظروف الاقتصادية.

ولا ينبغي تقديم وعود تجعل المواطن يعتقد أن جميع الأسعار يمكن التحكم فيها بالطريقة نفسها أو في الفترة الزمنية نفسها. فالسلع والخدمات تختلف من حيث مصادر الإنتاج والتوزيع والاستيراد والمنافسة.

إن الخطاب السياسي المسؤول لا يستغل قلق الأسر، بل يشرح الخيارات المتاحة وحدودها، ويقدم بيانات تساعد على تقييم أثر التدابير المقترحة. فكرامة المواطن تتطلب أن يعرف حقيقة ما يمكن تحقيقه، لا أن يعيش على توقعات لا تستند إلى خطة واضحة.

الوعود المتعلقة بالتعليم والصحة

التعليم والصحة من أكثر المجالات التي تكشف العلاقة بين السياسة والحياة اليومية. فالأسر لا تقيس نجاح السياسات التعليمية بالتصريحات وحدها، بل بقدرة أبنائها على التعلم، وبجودة المؤسسات، وبمدى توفر الأطر والتجهيزات، وبالفرص التي يحصل عليها المتعلمون.

كما يقيس المواطن جودة الخدمات الصحية بقدرته على الوصول إلى العلاج، وبمدى توفر الأطباء والأدوية والفحوصات والتجهيزات، وباحترام كرامة المرضى، وبالوقت الذي ينتظره للحصول على الخدمة.

ولذلك فإن الوعود المتعلقة بهذين المجالين تحتاج إلى تفاصيل واضحة. فالإعلان عن بناء مؤسسة تعليمية لا يكفي وحده، بل ينبغي أن تكون المؤسسة

مجهزة وقادرة على استقبال المتعلمين، وأن تتوفر فيها الموارد البشرية اللازمة. كما أن افتتاح مركز صحي لا يضمن تلقائيًا تقديم جميع الخدمات إذا لم تتوفر الأطر والتجهيزات والموارد المطلوبة.

وقد يُعلن عن ميزانيات أو برامج واسعة، لكن تقييم أثرها يحتاج إلى معرفة ما نُفذ بالفعل، وما تغير في جودة الخدمة، وما الصعوبات التي لا تزال قائمة.

ومن الضروري التمييز بين المسؤولية السياسية والإدارية والمهنية. فبعض المشكلات تحتاج إلى قرارات تمويل وتنظيم، وبعضها يرتبط بالتدبير اليومي للمؤسسات، وبعضها يحتاج إلى تطوير التكوين والتجهيزات والموارد البشرية. وقد يتطلب الإصلاح تعاون جهات متعددة.

إن السياسي الذي يقدم برنامجًا في التعليم أو الصحة ينبغي أن يشرح الأولويات التي يقترحها، وكيفية تمويلها، والمدة المتوقعة لتنفيذها، والمؤشرات التي سيستخدمها لقياس النتائج. كما ينبغي أن يكون مستعدًا لتوضيح أسباب التعثر وتصحيح المسار.

فالمواطن لا يحتاج إلى خطاب يعده بمستشفى مثالي أو مدرسة مثالية بين ليلة وضحاها، بل إلى خطوات قابلة للمتابعة والتحسين، وإلى شفافية تسمح بمعرفة ما تحقق وما بقي.

وسائل التواصل الاجتماعي وتسريع انتشار الوعود

أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي جزءًا مهمًا من المجال السياسي المعاصر. فهي تتيح للسياسيين التواصل مباشرة مع المواطنين، وتسمح للناس بالتعبير عن آرائهم، ومناقشة البرامج، ومتابعة الأخبار والقرارات.

لكن سرعة الانتشار قد تجعل الرسائل المختصرة أكثر حضورًا من المعلومات التفصيلية. فقد تنتشر صورة لمشروع أو مقطع من خطاب أو رقم معين دون السياق الكامل الذي يوضح معناه. وقد يتداول المستخدمون تصريحات قديمة

باعتبارها جديدة، أو ينسبون كلامًا إلى شخص لم يقله، أو يخلطون بين مشروع مقترح ومشروع بدأ تنفيذه.

كما قد تتحول المنصات إلى فضاء للمبالغة، حيث يسعى بعض الحسابات إلى جذب الانتباه عبر العناوين الصادمة أو الوعود الكبيرة أو الاتهامات الحادة. وقد يؤدي ذلك إلى جعل الخطاب الأكثر إثارة أكثر انتشارًا من الخطاب الأكثر دقة.

ولا يعني هذا أن وسائل التواصل الاجتماعي مصدر غير موثوق في جميع الحالات. فهي قد تساعد على نشر الوثائق والتقارير، وتكشف مشكلات محلية، وتفتح المجال أمام المواطنين لطرح أسئلة لم تكن تجد مساحة كافية في النقاش العام. لكن الاستفادة منها تتطلب التحقق من المصادر والسياق والتاريخ.

ومن واجب السياسيين الذين يستخدمون هذه المنصات أن يقدموا معلومات واضحة، وأن يصححوا الأخطاء عندما تظهر، وألا يعتمدوا على اقتطاع التصريحات أو نشر معلومات غير مؤكدة لتشويه المنافسين.

كما يتحمل المستخدمون مسؤولية عدم إعادة نشر كل ما يصل إليهم دون تحقق، خصوصًا عندما يتعلق الأمر باتهامات خطيرة أو بأرقام تؤثر في فهم المجتمع للسياسات العامة.

إن التكنولوجيا تستطيع تسريع انتشار المعلومات الصحيحة والخاطئة على حد سواء. ولذلك تظل القدرة على التفكير النقدي والتحقق من الأدلة ضرورة أساسية في الحياة السياسية الحديثة.

من المسؤول عن الوعود التي لا تتحقق؟

عندما لا يتحقق وعد سياسي، قد يتجه المواطن مباشرة إلى اتهام صاحبه بالكذب. وقد يكون هذا الاستنتاج صحيحًا في بعض الحالات، لكنه لا يمكن اعتماده تلقائيًا دون معرفة الظروف والوقائع.

ينبغي أولاً تحديد مضمون الوعد بدقة. فقد يكون الوعد عامًا أو محددًا، وقد يتعلق بنتيجة مباشرة أو بهدف طويل الأمد. ومن المهم معرفة ما إذا كان صاحبه قد حدد موعدًا واضحًا، أو أعلن شروطًا معينة للتنفيذ، أو أوضح أن تحقيق الهدف يتوقف على موافقة مؤسسات أخرى.

ثم ينبغي النظر إلى الإجراءات التي اتخذت. هل بدأ التنفيذ فعليًا؟ هل خصصت الموارد المطلوبة؟ هل قدم المسؤول تقارير عن التقدم؟ هل ظهرت عقبات موثقة؟ وهل حاول معالجة هذه العقبات أو تعديل الخطة؟

كما يجب النظر إلى الصلاحيات. فقد يكون المسؤول قد التزم بإجراء يدخل ضمن اختصاصه لكنه واجه صعوبة في التنفيذ، أو قد يكون قد وعد بأمر لا يملك صلاحية تقريره من الأساس. وفي الحالة الثانية، تبرز مسؤولية تقديم الوعد بطريقة توحى بامتلاك سلطة غير متوفرة.

وقد يكون عدم التنفيذ ناتجًا عن سوء التخطيط أو ضعف التنسيق أو تغير الظروف، دون أن يثبت وجود كذب متعمد. لكن ذلك لا يمنع المطالبة بتقييم الأداء وتحمل المسؤولية السياسية أو الإدارية المناسبة.

أما إذا ثبت أن المسؤول قدم معلومات يعلم أنها غير صحيحة، أو أخفى عمدًا حقائق جوهرية، أو ادعى تنفيذ مشروع لم ينفذ، فإن الأمر يختلف عن مجرد تعثر مشروع. وهنا ينبغي أن تُفحص الوقائع وفق الإجراءات القانونية والمؤسسية ذات الصلة.

إن المحاسبة العادلة لا تعني التساهل مع الوعود الوهمية، كما لا تعني اتهام كل من أخفق بالكذب. إنها تتطلب معرفة الوقائع، وتحديد المسؤوليات، وفهم أسباب الإخفاق، ثم اتخاذ الموقف المناسب بناءً على الأدلة.

كيف نضع برنامجًا انتخابيًا قابلاً للمحاسبة؟

البرنامج الانتخابي الجاد لا يبدأ بجمع الشعارات، بل بفهم حاجات المواطنين وتحديد المشكلات التي يمكن التدخل لمعالجتها. وينبغي أن يستند إلى معلومات موثوقة، وأن يميز بين الأولويات العاجلة والأهداف المتوسطة والطويلة الأمد.

فإذا كان البرنامج يركز على التشغيل، ينبغي أن يحدد الفئات المستهدفة، والقطاعات التي يمكن تطويرها، وأدوات دعم الاستثمار والتكوين، والموارد المطلوبة، والجهات المسؤولة عن التنفيذ. وإذا كان يركز على السكن، فينبغي أن يوضح نوع التدابير المقترحة، وشروط الاستفادة، والوسائل القانونية والمالية اللازمة.

كما يجب أن يميز البرنامج بين ما يستطيع المنتخب القيام به مباشرة، وما يستطيع اقتراحه أو الدفاع عنه، وما يحتاج إلى تعاون جهات أخرى. فهذه التفرقة تمنع خلق توقعات لا تتناسب مع الصلاحيات الحقيقية.

ومن الأفضل أن يتضمن البرنامج أهدافاً قابلة للقياس، بدل الاكتفاء بتعابير عامة. فبدل القول إن الهدف هو تحسين الخدمات، يمكن تحديد مؤشرات مثل تقليص آجال معالجة الطلبات أو توسيع نطاق خدمة معينة، متى كانت البيانات والموارد تسمح بوضع أهداف واقعية.

وينبغي أيضاً أن يوضح البرنامج مصادر التمويل والتكاليف المتوقعة، لأن الوعود لا يمكن تنفيذها دون موارد. كما يجب أن يتضمن آليات للتقييم والمتابعة، تسمح بمعرفة مدى التقدم وإجراء التعديلات الضرورية.

ولا يقل أهمية عن ذلك نشر تقارير دورية عن التنفيذ. فالمواطن لا ينبغي أن ينتظر حتى نهاية الولاية الانتخابية لمعرفة ما حدث. إن المتابعة المنتظمة تساعد على اكتشاف المشكلات مبكراً، وتمنح المسؤول فرصة لتفسير التعثر، وتتيح للمجتمع تقييم الأداء بناءً على المعلومات.

إن البرنامج القابل للمحاسبة ليس بالضرورة برنامجًا يحقق كل أهدافه، بل برنامج واضح يمكن تقييمه، ويحدد المسؤوليات، ويعترف بالقيود، ويتيح معرفة ما نجح وما لم ينجح ولماذا.

واجب السياسي تجاه الحقيقة

الحقيقة ليست عنصرًا ثانويًا في العمل السياسي. فهي الأساس الذي يسمح للمواطن باتخاذ قرار واعٍ، وللمؤسسات بمناقشة السياسات، والمجتمع بتقييم النتائج.

وعندما يقدم المسؤول معلومات دقيقة، فإنه يساعد على بناء علاقة أكثر استقرارًا مع المواطنين، حتى إذا كانت الأخبار التي يقدمها صعبة أو لا تلبي جميع التوقعات. أما عندما يبالغ أو يخفي المعلومات أو يعلن نتائج غير مؤكدة باعتبارها حقائق، فإنه قد يحقق مكسبًا مؤقتًا في الصورة، لكنه يعرض الثقة للتراجع عندما تظهر الفجوة بين التصريحات والواقع.

والصدق السياسي لا يعني أن المسؤول يعرف كل شيء، بل يعني أن يوضح ما يعرفه وما لا يعرفه، وأن يميز بين التوقع والنتيجة، وبين الخطة والإنجاز، وبين الرأي والمعلومة. كما يعني أن يصحح تصريحًا غير دقيق إذا تبين خطؤه، وألا يعتبر الاعتراف بالمعلومة الجديدة هزيمة شخصية.

وقد تكون هناك معلومات لا يمكن نشرها بالكامل لأسباب قانونية مشروعة، لكن ذلك لا يبرر تقديم معلومات كاذبة. فالشفافية يمكن أن تكون مقيدة بضوابط قانونية محددة، أما التضليل المتعمد فيقوض قدرة المواطنين على فهم القرارات العامة.

ومن واجب السياسي كذلك ألا يستغل ضعف المعرفة التقنية لدى الجمهور. فعندما يعرض رقمًا أو دراسة أو توقعًا اقتصاديًا، ينبغي أن يقدمها بطريقة تسمح بفهم معناها، وألا يستخدم التعقيد وسيلة لإخفاء نقاط الضعف.

إن الحقيقة في السياسة ليست مجرد التزام فردي، بل شرط من شروط جودة القرار العام. فالسياسات التي تُبنى على معلومات خاطئة قد تؤدي إلى إنفاق غير مناسب، أو إلى تقدير غير دقيق للاحتياجات، أو إلى إهمال مشكلات مهمة.

ولهذا فإن الدفاع عن الحقيقة السياسية هو دفاع عن حق المواطن في المعرفة، وعن حق المؤسسات في التقييم السليم، وعن حق المجتمع في اتخاذ قرارات تستند إلى الوقائع لا إلى الأوهام.

كيف يستعيد المواطن ثقته بعد خيبة سياسية؟

قد يمر المواطن بتجربة سياسية تجعله يشعر بأنه منح ثقته لمن لم يحقق ما وعد به. وقد يؤدي ذلك إلى الإحباط أو الغضب أو فقدان الاهتمام بالشأن العام. وهذه ردود فعل يمكن فهمها، خصوصاً عندما ترتبط الوعود بقضايا تمس الحياة اليومية.

لكن استعادة الثقة لا ينبغي أن تعتمد على ظهور خطاب جديد أكثر جاذبية فقط. فالثقة تحتاج إلى أدلة على التغيير، وإلى معلومات واضحة، وإلى متابعة مستمرة للأداء.

يمكن للمواطن أن يبدأ بمراجعة ما وعد به فعلاً، وما الذي تحقق، وما الذي لم يتحقق، وما الأسباب المعلنة لذلك. كما يمكنه مقارنة البرنامج بالنتائج، ومتابعة تقارير المؤسسات، والاطلاع على المعلومات المنشورة من مصادر موثوقة.

ومن المهم أيضاً التمييز بين تقييم شخص معين وتقييم السياسة كلها. فقد يفشل مسؤول في تنفيذ برنامج، لكن ذلك لا يعني أن كل البرامج متشابهة أو أن كل المؤسسات عاجزة. كما أن نجاح إجراء معين لا يعني أن جميع المشكلات قد حُلّت.

ويمكن للمواطن المشاركة في النقاش العام دون أن ينتمي إلى حزب، من خلال طرح الأسئلة، والمساهمة في المبادرات المحلية، ومتابعة القرارات، والتعبير

عن الرأي بطرق مشروعة. كما يمكنه أن يطالب المرشحين بتقديم برامج واضحة قبل الانتخابات، وأن يتابع تنفيذها بعد ذلك.

إن الثقة الواعية لا تعني منح الآخرين تفويضاً مفتوحاً، بل تعني تقييمهم على أساس الأداء والشفافية واحترام القانون. كما أن الخيبة لا ينبغي أن تتحول إلى اعتقاد بأن المشاركة عديمة الجدوى في كل الظروف.

فالمجتمع الذي يفقد قدرته على السؤال والمراقبة يترك مساحة أوسع للخطاب غير المسؤول. أما المجتمع الذي يتابع القرارات ويطلب الأدلة ويقارن النتائج، فإنه يساهم في جعل السياسة أكثر ارتباطاً بالمسؤولية العامة.

كلمة إلى السياسي الذي يقرأ هذا الفصل

إذا كنت تمارس العمل السياسي أو تفكر في دخوله، فعليك أن تدرك أن المواطنين لا يسمعون وعودك بالطريقة نفسها التي تسمع بها أنت كلماتك. فأنت قد ترى التصريح جزءاً من خطاب انتخابي، لكن المواطن قد يبني عليه قراراً مهماً في حياته.

قد يسمع الشاب وعداً بالتشغيل فيؤجل قرار الهجرة أو يواصل البحث عن فرصة في منطقته. وقد تسمع الأسرة وعداً بالدعم السكني فتبدأ في التخطيط للالتزامات مالية جديدة. وقد ينتظر المواطن إصلاح خدمة صحية لأنه يعتقد أن البرنامج المعلن سيحسن ظروفه.

وهذا لا يعني أن كل شخص سيتصرف بناءً على كل وعد، لكنه يوضح أن الخطاب السياسي يمكن أن يؤثر في توقعات الناس وقراراتهم. ولذلك ينبغي التعامل معه بمسؤولية أكبر من التعامل مع العبارات العابرة.

لا تعد بما لا تملك وسائل تنفيذه، ولا تقدم التوقعات باعتبارها نتائج مؤكدة، ولا تنسب إلى نفسك عملاً لم تنجزه، ولا تخف العقبات الأساسية عن المواطنين. وإذا أخطأت في تقدير أو تعذر تنفيذ إجراء، فاشرح الأسباب بوضوح، وحدد ما يمكن فعله بعد ذلك.

ولا تعتبر السؤال عن برنامجك إهانة، ولا النقد دليلاً تلقائياً على العداء. فمن يطالبك بالتفسير قد يكون مواطناً يريد أن يفهم، أو شخصاً يتضرر من قرار، أو باحثاً يحاول تقييم السياسة، أو منافساً يطرح بديلاً.

إن قوتك السياسية لا ينبغي أن تُقاس بعدد التصنيفات التي تحصل عليها، بل بقدرتك على تقديم برنامج مفهوم، وتحمل مسؤولية القرارات، واحترام القانون، والتعامل مع الحقائق حتى عندما لا تكون في صالح صورتك الشخصية.

فالسياسة التي تحترم المواطن لا تبيعه أحلاماً، بل تساعد على فهم الخيارات المتاحة، وتعمل على توسيع فرصه، وتوفر له معلومات تسمح بتقييم النتائج.

خاتمة الفصل: الوعود لا تكفي لبناء المستقبل

إن الكذب السياسي، عندما يقع، لا يمثل مجرد خلل في الخطاب، بل قد يتحول إلى مشكلة تؤثر في علاقة المواطن بالمؤسسات وفي قدرته على اتخاذ قرارات واعية. فالوعود غير المسؤولة قد ترفع التوقعات دون أساس واضح، والتضليل بالأرقام قد يحجب حقيقة النتائج، وإخفاء المعلومات قد يمنع المجتمع من فهم القرارات ومحاسبة المسؤولين.

لكن مواجهة هذه المشكلات لا تتطلب رفض السياسة أو اتهام جميع السياسيين، بل تتطلب تطوير معايير واضحة لتقييم الخطاب والعمل العام. فمن حق المواطنين أن يسمعوا برامج قابلة للفهم، وأن يعرفوا حدود الصلاحيات، وأن يحصلوا على معلومات دقيقة، وأن يطالبوا بتفسير أسباب الإخفاق.

كما أن من واجب المسؤولين أن يميزوا بين الطموح والقدرة، وبين الوعد والإنجاز، وبين التوقع والحقيقة. فليس عيباً أن يقدم السياسي هدفاً كبيراً، لكن العيب أن يخفي الشروط اللازمة لتحقيقه، أو أن يدعي ضمان نتيجة لا يستطيع ضمانها.

إن المواطن الذي يطلب التفاصيل لا يقتل الأمل، بل يحميه من التحول إلى وهم. والبرنامج الذي يوضح الصعوبات لا يفقد قيمته، بل يصبح أكثر قابلية للنقاش.

والتقييم. والمسؤول الذي يعترف بالتأخير ويشرح أسبابه لا يفقد احترامه تلقائيًا، بل يمنح المواطنين فرصة لفهم ما حدث ومحاسبته على ما يدخل ضمن اختصاصه.

إن مستقبل السياسة لا ينبغي أن يقوم على المنافسة في تقديم الوعود الأكبر، بل على المنافسة في تقديم الحلول الأكثر وضوحًا وقابلية للتنفيذ والتقييم. ولا ينبغي أن تكون قيمة الخطاب في قدرته على إثارة المشاعر فقط، بل في مدى ارتباطه بالوقائع والبرامج والنتائج.

وهنا يعود السؤال الذي يرافق هذا الكتاب: إذا كان المواطن يمنح ثقته على أساس الوعود، فما الذي يضمن أن هذه الوعود ستتحول إلى عمل؟

لا توجد إجابة تعتمد على الكلام وحده. فالضمان الحقيقي يحتاج إلى مؤسسات واضحة الاختصاصات، وميزانيات خاضعة للرقابة، ومعلومات قابلة للتحقق، وبرامج يمكن تقييمها، ومحاسبة عادلة، ومواطنون يواصلون المتابعة بعد انتهاء الحملات الانتخابية.

إن السياسة ليست فن الكلام فقط، بل مسؤولية عن النتائج. وليست القدرة على إقناع الناس نهاية المهمة، بل بدايتها. فمن يطلب ثقة المواطنين عليه أن يوضح كيف سيستعملها، ومن يتولى المسؤولية عليه أن يفسر قراراته، ومن يخفق عليه أن يتحمل ما يترتب عن إخفاقه وفق القواعد المعمول بها.

رسالة بدر شاشا إلى القارئ:

لا تجعل الوعد وحده دليلًا على صدق صاحبه، ولا تجعل الإخفاق وحده دليلًا على الكذب. ابحث عن الوقائع، واطلب التفاصيل، وقارن بين البرنامج والنتائج، وتحقق من المعلومات قبل إصدار الأحكام. فالوعي السياسي لا يعني تصديق كل خطاب، ولا رفض كل خطاب، بل القدرة على التمييز بين ما يُقال وما يمكن إثباته.

إن المواطن يستحق خطابًا يحترم عقله، وبرنامجًا يوضح الوسائل، ومسؤولًا يتحمل واجباته، ومؤسسات تسمح له بمعرفة الحقيقة.

فالوعد قد تكسب التصفيق، لكن الإنجازات القابلة للتحقق هي التي تمنح الثقة أساساً متيناً.

بدر شاشا

الفصل الثالث

الفساد السياسي: عندما تتحول السلطة إلى وسيلة للاغتناء

تأليف: بدر شاشا

مقدمة الفصل

يُفترض في السياسة أن تكون وسيلة لخدمة المواطنين، وحماية حقوقهم، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبناء دولة قوية تقوم على القانون والمساواة وتكافؤ الفرص. فالمواطن يمنح ثقته للمنتخبين والمسؤولين على أمل أن تتحول الوعود إلى مشاريع، وأن تصبح المؤسسات في خدمة المجتمع، وأن تُستعمل الأموال العمومية لتحسين التعليم والصحة والسكن والتشغيل والنقل والخدمات الأساسية.

لكن السياسة تفقد معناها النبيل عندما تتحول السلطة من مسؤولية عامة إلى فرصة شخصية للاغتناء، وعندما يصبح المنصب وسيلة لتحقيق المصالح الخاصة بدل خدمة المصلحة العامة. هنا يظهر الفساد السياسي بوصفه أحد أخطر الأمراض التي يمكن أن تصيب الدولة والمجتمع، لأنه لا يسرق المال فقط، بل يسرق الثقة والأمل والفرص، ويضعف شعور المواطن بأن القانون يحميه وأن العمل والاجتهاد يمكن أن يفتحا له أبواب المستقبل.

إن أخطر ما في الفساد السياسي ليس فقط حجم الأموال التي قد تضيع، بل الطريقة التي يمكن أن يعيد بها تشكيل المجتمع. فقد يصبح صاحب العلاقات أقوى من صاحب الكفاءة، ويصبح القريب من مراكز القرار أكثر حظاً من المواطن المجتهد، ويشعر الشباب بأن الشهادة الجامعية لا تكفي، وأن النزاهة

وحدها لا تضمن النجاح، وأن الوصول إلى الفرص يحتاج أحياناً إلى وساطة أو انتماء أو قدرة على دفع ثمن غير معلن.

وعندما يصل المجتمع إلى هذه المرحلة، لا يعود الفساد مشكلة إدارية محدودة، بل يتحول إلى أزمة أخلاقية واقتصادية وسياسية تمس مستقبل الأجيال.

السلطة أمانة وليست ملكية شخصية

المنصب السياسي ليس ملكاً لصاحبه، ولا هو مكافأة تمنحه الحق في التصرف في المال العام كما يشاء. إنه مسؤولية مؤقتة، يمنحها المواطن لشخص أو هيئة من أجل تدبير الشأن العام وفق القانون.

فالوزير لا يملك الوزارة، والبرلماني لا يملك مقعده باعتباره ملكية خاصة، ورئيس الجماعة لا يملك ميزانية الجماعة، والمسؤول الإداري لا يملك المرفق الذي يشرف عليه. كل هؤلاء يشغلون مواقع داخل مؤسسات يفترض أن تخدم المواطنين، وتخضع للمراقبة والمحاسبة.

غير أن المشكلة تبدأ عندما ينسى المسؤول الفرق بين المنصب والملكية، فيتعامل مع السلطة كما لو كانت امتيازاً شخصياً، ويعتبر القرب من القرار فرصة لتوسيع النفوذ أو خدمة المحيط العائلي أو السياسي أو الاقتصادي.

وقد يظهر هذا السلوك في صور مختلفة؛ منها استغلال النفوذ، أو توجيه الصفقات بطريقة غير نزيهة، أو منح امتيازات غير مستحقة، أو استعمال الموارد العمومية لأغراض انتخابية، أو تعطيل مصالح المواطنين مقابل منافع خاصة.

ولا يجوز اتهام أي مسؤول بالفساد لمجرد امتلاكه المال أو نجاحه في الحياة، كما لا ينبغي اعتبار كل قرار سياسي خاطئ دليلاً على وجود جريمة. فالأصل هو احترام قرينة البراءة، والتمييز بين الخطأ في التدبير وسوء التقدير من جهة، والفساد المتعمد والمخالف للقانون من جهة أخرى. لكن ذلك لا يلغي ضرورة الشفافية والمراقبة والتحقيق في كل شبهة جدية وفق المساطر القانونية.

إن المسؤول النزيه هو الذي يستطيع أن يشرح للمواطنين كيف اتُخذ القرار، ولماذا اختير هذا المشروع، وكيف صُرفت الأموال، وما النتائج التي تحققت. أما المسؤول الذي يعتبر الأسئلة إهانة، والمراقبة عداوة، والمحاسبة مؤامرة، فإنه يسيء إلى فكرة المسؤولية العامة، حتى قبل أن تثبت في حقه أي مخالفة.

كيف يبدأ الفساد السياسي؟

لا يبدأ الفساد دائماً بصفقة ضخمة أو مبلغ كبير من المال. قد يبدأ بتنازل صغير عن مبدأ، أو بقبول استثناء غير مبرر، أو بتفضيل شخص لا يستحق على آخر أكثر كفاءة، أو بالصمت عن مخالفة لأن مرتكبها قريب أو حليف أو صاحب نفوذ.

ثم تتراكم هذه التنازلات، ويصبح الاستثناء قاعدة، وتتحول المخالفة إلى ممارسة مألوفة، ويبدأ بعض الناس في الدفاع عن السلوك الفاسد بحجة أن الجميع يفعل الشيء نفسه.

وهنا تكمن خطورة التطبيع مع الفساد. فعندما يصبح المجتمع معتاداً على سماع أخبار المحسوبية والرشوة وتضارب المصالح، قد يفقد جزء من أفراد القدرة على التمييز بين ما هو قانوني وما هو غير قانوني، وبين ما هو أخلاقي وما هو مرفوض.

وقد يقول شخص: «إذا لم أستغل الفرصة، فسيستغلها غيري». وقد يقول آخر: «لا يمكن إنجاز أي شيء دون واسطة». وقد يبرر ثالث دفع الرشوة بأنها الطريقة الوحيدة لقضاء غرضه.

هذه العبارات قد تعكس إحباطاً حقيقياً عاشه بعض المواطنين، لكنها في الوقت نفسه تكشف كيف يمكن للفساد أن يتحول إلى دائرة مغلقة؛ فكلما اعتقد الناس أن النزاهة غير نافعة، قلّ استعدادهم للدفاع عنها، وكلما انتشرت الممارسات الفاسدة، ازدادت صعوبة مقاومتها.

ومع ذلك، لا ينبغي تحميل المواطن وحده مسؤولية هذا الوضع، خصوصاً عندما يكون خاضعاً لضغط أو ابتزاز أو حرمان من حق مشروع. فالمسؤولية الأساسية تقع على من يستغل السلطة، وعلى المؤسسات التي تسمح بوقوع التجاوزات أو تفشل في منعها ومحاسبة مرتكبيها.

المال العام: أموال المواطنين ومستقبلهم

المال العام ليس رقماً في ميزانية الدولة، ولا مبلغاً بعيداً عن الحياة اليومية للمواطنين. إنه يرتبط بالمدرسة التي يحتاج إليها الطفل، والمستشفى الذي ينتظر فيه المريض العلاج، والطريق التي يستعملها العامل، والنقل الذي يعتمد عليه الطالب، وبرامج الدعم التي تحتاج إليها الأسر الهشة.

كل درهم يُصرف دون مبرر، وكل مشروع يتعطل بسبب سوء التدبير، وكل صفقة تُمنح خلافاً للقواعد، يمكن أن تكون له تكلفة مباشرة أو غير مباشرة على المجتمع.

فإذا أنجز مشروع عمومي بجودة ضعيفة، فقد يضطر المواطنون إلى تحمل تكاليف إصلاحه. وإذا تأخر مشروع ضروري، فقد تتعطل مصالح السكان لسنوات. وإذا أُهدرت الموارد في مشاريع لا تستجيب للحاجات الحقيقية، فقد تُحرم مناطق أخرى من خدمات أساسية.

والأخطر أن آثار الفساد لا تتوزع بالتساوي. فالأسر الميسورة قد تستطيع اللجوء إلى خدمات خاصة عندما تتراجع الخدمات العمومية، أما الفئات محدودة الدخل فتكون أكثر اعتماداً على المدرسة العمومية والمستشفى العمومي والنقل والخدمات الاجتماعية.

لذلك، فإن محاربة الفساد ليست مسألة أخلاقية فقط، بل هي أيضاً مسألة عدالة اجتماعية. إنها دفاع عن حق المواطن في أن يحصل على خدمات جيدة، وعن حق الطفل في فرص متكافئة، وعن حق العامل في أن تُستعمل موارد بلده لخدمة التنمية بدل تبديدها.

الصفقات العمومية ومخاطر تضارب المصالح

تحتاج الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية إلى إبرام صفقات من أجل بناء الطرق والمدارس والمستشفيات وتوفير المعدات والخدمات. وهذه الصفقات ضرورية لتنفيذ المشاريع، لكنها تحتاج إلى قواعد واضحة تضمن المنافسة والشفافية والجودة وحماية المال العام.

وتظهر المخاطر عندما يحاول مسؤول التأثير في الصفقة لخدمة شركة مرتبطة به أو بمقربين منه، أو عندما تُصاغ الشروط بطريقة غير مبررة لإقصاء المنافسين، أو عندما تُقدّم معلومات غير متاحة للجميع، أو عندما لا تتناسب جودة الإنجاز مع الأموال المصروفة.

ويُعد تضارب المصالح من المسائل التي تتطلب يقظة خاصة. فقد تكون للمسؤول علاقة شخصية أو عائلية أو مالية بجهة تستفيد من قرار يتخذه. ولا يعني وجود علاقة من هذا النوع تلقائياً أن جريمة قد وقعت، لكنه يستدعي التصريح بالمصلحة عند الاقتضاء، واحترام قواعد التنحي والمنع والمراقبة المقررة قانوناً.

إن الهدف ليس منع كل شخص من المشاركة في الحياة العامة بسبب عمله أو علاقاته، بل منع استغلال الموقع العمومي للحصول على امتياز غير مشروع، وضمان ألا تتحول القرارات التي تمس أموال المواطنين إلى أدوات لخدمة المصالح الخاصة.

ولذلك تحتاج الصفقات العمومية إلى نشر المعلومات الأساسية، وإتاحة المنافسة العادلة، وتتبع مراحل الإنجاز، ومراقبة جودة الأشغال، وإعلان النتائج، ووجود آليات فعالة لتلقي الشكاوى والتحقيق في المخالفات.

كما ينبغي أن تتجاوز الرقابة مرحلة توقيع العقد إلى مراقبة التنفيذ الفعلي. فالسؤال لا يتعلق فقط بمن فاز بالصفقة، بل أيضاً بما أُنجز، وبأي جودة، وفي أي أجل، وبتكلفة تتناسب مع العمل المنفذ.

المحسوبية والزبونية: عندما تتراجع الكفاءة

من أخطر مظاهر الفساد السياسي والإداري أن تتحول العلاقات الشخصية إلى معيار للحصول على الفرص.

فبدل أن يحصل الشخص على الوظيفة بسبب مؤهلاته، أو على الخدمة بسبب أحييته، أو على الدعم بسبب استيفائه للشروط، يجد نفسه في منافسة غير متكافئة مع أشخاص يستفيدون من القرب أو النفوذ أو العلاقات.

وتؤدي المحسوبية إلى ظلم مزدوج. فهي تحرم الشخص الكفاء من فرصة يستحقها، وتضع في موقع المسؤولية شخصاً قد لا يمتلك المؤهلات المطلوبة. وبذلك يخسر الفرد والمرفق العام والمجتمع في الوقت نفسه.

تخيل شاباً قضى سنوات في الدراسة، واجتاز المباريات، واكتسب المهارات، ثم اكتشف أن فرصة العمل التي انتظرها طويلاً لم تُمنح وفق معايير واضحة. إن هذا الشاب لا يشعر فقط بأنه خسر وظيفة، بل قد يشعر بأن جهده لم يعد ذا قيمة، وأن مستقبله مرتبط بعوامل لا يستطيع التحكم فيها.

ومع تكرار هذه التجارب، قد يختار بعض الشباب الهجرة، أو الانسحاب من المشاركة العامة، أو فقدان الثقة في المؤسسات. وقد يلجأ آخرون إلى البحث عن الوساطة نفسها، لا لأنهم مقتنعون بها، بل لأنهم يخشون أن يبقوا خارج المنافسة.

ولهذا يجب أن تكون مباريات التوظيف والتعيين مبنية على معايير معلنة، وأن تكون النتائج قابلة للتدقيق، وأن توجد آليات للطعن في القرارات المخالفة للقانون، وأن تُراقب حالات تضارب المصالح والتدخل غير المشروع.

فالدولة التي تريد أن تستفيد من طاقات شبابها لا يمكنها أن تسمح بأن تصبح العلاقات الشخصية بديلاً عن الكفاءة والاستحقاق.

الرشوة: ثمن إضافي يدفعه المواطن

تُعد الرشوة من الممارسات التي تمس العلاقة بين المواطن والإدارة بصورة مباشرة. فقد يُطلب من المواطن مبلغ غير قانوني لتسريع خدمة، أو للحصول على وثيقة، أو لتجاوز إجراء، أو للحصول على قرار لا يستحقه وفق القواعد المعمول بها.

وفي حالات أخرى، قد يكون المواطن نفسه طرفاً يحاول تقديم منفعة للحصول على امتياز غير مشروع. ولذلك فإن مواجهة الرشوة تتطلب فهم مختلف صورها، مع التمييز بين من يمارس الابتزاز، ومن يشارك عمداً في دفع منفعة غير قانونية، ومن يوجد في وضع ضغط أو تهديد يحتاج إلى حماية قانونية.

إن الإدارة التي تعمل وفق إجراءات واضحة ومواعيد معقولة، وتتيح تتبع الملفات، وتحد من الاحتكاك غير الضروري، وتوفر قنوات آمنة للتبليغ، تقلل من الفرص التي قد تسمح بظهور الرشوة.

لكن الإجراءات التقنية وحدها لا تكفي. فلا بد من تطبيق القانون على الجميع، وحماية المبلغين وفق الضمانات القانونية، والتحقيق الجدي في الشكاوى، وعدم التساهل مع المسؤولين الذين يستعملون مواقعهم للابتزاز.

كما أن المواطن يحتاج إلى معرفة حقوقه والوثائق المطلوبة والرسوم القانونية والآجال المحددة، حتى لا يصبح ضحية لمن يستغل جهله بالإجراءات.

ومحاربة الرشوة لا تتحقق بالشعارات فقط، بل حين يصبح الحصول على الحق أمراً عادياً لا يحتاج إلى دفع مقابل غير مشروع، وحين يطمئن المواطن إلى أن شكواه ستدرس دون أن يتعرض للانتقام.

هل كل فساد سياسي جريمة مالية؟

ليس الفساد السياسي محصوراً في سرقة الأموال أو تلقي الرشاوى. فقد يتخذ صوراً أخرى، مثل استغلال النفوذ، أو إساءة استعمال السلطة، أو إخفاء

معلومات يجب نشرها، أو توظيف الموارد العمومية لأغراض خاصة، أو التدخل غير المشروع في القرارات.

وقد تظهر ممارسات تضر بالمصلحة العامة دون أن تكون جميعها جرائم بالمعنى القانوني. فالوعد الانتخابي غير الواقعي قد يكون تضليلاً سياسياً وأخلاقياً، لكنه لا يُصنف تلقائياً جريمة. والقرار الحكومي الذي يفشل في تحقيق أهدافه قد يكون نتيجة خطأ في التقدير أو ضعف في التخطيط، ولا يثبت وحده وجود فساد.

إن هذا التمييز ضروري حتى لا تتحول محاربة الفساد إلى وسيلة لتصفية الحسابات السياسية أو اتهام الخصوم دون دليل.

فالدولة القانونية لا تحارب الفساد بالإشاعات، بل بالوثائق والتحقيقات المستقلة والأدلة والإجراءات العادلة. ولا ينبغي أن يكون المسؤول فوق القانون، كما لا ينبغي أن يكون عرضة للإدانة لمجرد اتهام لم يثبت.

وتكمن قوة المؤسسات في قدرتها على التحقيق مع الجميع وفق القواعد نفسها، سواء تعلق الأمر بمسؤول كبير أو موظف صغير أو رجل أعمال أو منتخب محلي.

الفساد السياسي وثقة المواطن

الثقة هي إحدى الركائز الأساسية التي تسمح للمؤسسات بالعمل بصورة سليمة. فعندما يثق المواطن في الإدارة، يتعامل معها على أساس أن القواعد تُطبق على الجميع. وعندما يثق في القضاء، يشعر بأن لديه طريقاً قانونياً للدفاع عن حقوقه. وعندما يثق في الانتخابات، يرى أن المشاركة السياسية يمكن أن تؤدي إلى تغيير حقيقي.

أما حين تتراجع الثقة، فقد ينتشر الاعتقاد بأن القرارات تُتخذ في الخفاء، وأن المحاسبة لا تشمل الجميع، وأن المشاركة لا تغير شيئاً.

وهنا يصبح الفساد مكلفًا حتى عندما لا يمكن قياس تكلفته بالمال وحده. فهو يضعف الاستعداد للمشاركة، ويغذي السخرية من الحياة السياسية، ويجعل المواطن يتعامل مع الوعود بحذر شديد، وقد يدفعه إلى الابتعاد عن الشأن العام.

لكن فقدان الثقة ليس قدرًا محتومًا. يمكن استعادتها حين يرى الناس نتائج ملموسة: مشروعًا نُفذ كما خُطط له، وميزانية نُشرت بوضوح، ومسؤولًا خضع للمساءلة، ومخالفة عولجت وفق القانون، وخدمة تحسنت دون تمييز.

فالثقة لا تُبنى بالخطب وحدها، بل تتكون من تجارب يومية يشعر فيها المواطن بأن حقوقه محترمة وأن المؤسسات تعمل من أجله.

دور الأحزاب السياسية في مواجهة الفساد

تؤدي الأحزاب دورًا مهمًا في الحياة الديمقراطية، لأنها تؤطر المواطنين، وتقدم البرامج، وتشارك في الانتخابات، وتساهم في تكوين النخب السياسية. غير أن هذا الدور يفقد قيمته عندما تصبح بعض الممارسات الداخلية للأحزاب قائمة على الولاء الشخصي بدل الكفاءة، أو عندما تُقدّم المصالح الضيقة على المبادئ المعلنة.

فالحزب الذي يدافع عن الشفافية أمام المواطنين ينبغي أن يطبق مبادئ الشفافية داخل تنظيمه. والحزب الذي يطالب بتكافؤ الفرص ينبغي أن يمنح أعضائه فرصًا عادلة للمشاركة وتحمل المسؤولية. والحزب الذي ينتقد المحسوبية ينبغي أن يحاربها في طريقة اختيار مرشحيه وتدبير شؤونه.

ولا يمكن مطالبة المواطنين بالثقة في الأحزاب إذا كانت طريقة تدبيرها الداخلية غامضة، أو إذا لم تكن معايير اختيار المرشحين واضحة، أو إذا غابت المحاسبة عن المسؤولين التنظيميين.

ومن الإصلاحات الممكنة تعزيز الديمقراطية الداخلية، ونشر المعلومات المالية وفق القواعد القانونية، ووضع قواعد لتضارب المصالح، وتوفير آليات مستقلة لتلقي الشكاوى، وربط تحمل المسؤولية بالقدرة على الإنجاز والنزاهة.

كما ينبغي ألا يُختزل تقييم الحزب في خطابه الإعلامي، بل يجب أن يشمل طريقة تدبيره، ومواقف منتخبه، ومدى احترامهم لالتزاماتهم، وقدرته على الاعتراف بالأخطاء وتصحيحها.

دور المواطن في محاربة الفساد

قد يشعر المواطن بأن الفساد أكبر من قدرته، وأن مواجهة مسؤول أو مؤسسة أمر صعب، وأن صوته لن يغير شيئاً. لكن المشاركة المجتمعية، عندما تكون قانونية ومنظمة ومستمرة، تستطيع أن تساهم في تحسين الرقابة على الشأن العام.

يستطيع المواطن أن يطلب المعلومات المتاحة قانوناً، وأن يتابع الميزانيات والمشاريع التي تمس منطقته، وأن يشارك في النقاش العمومي، وأن يبلغ عن المخالفات عبر القنوات المختصة، وأن يساند المبادرات التي تعزز الشفافية.

كما يستطيع أن يرفض نشر الاتهامات دون دليل، وألا يحول الشائعات إلى أحكام نهائية، وأن يميز بين النقد السياسي المشروع والتشهير بالأشخاص.

وتتحمل وسائل الإعلام والمجتمع المدني والهيئات المهنية والمؤسسات الرقابية مسؤوليات مهمة في كشف الاختلالات وتفسيرها، بشرط احترام القانون والدقة في عرض المعلومات.

ولا ينبغي أن يُطلب من المواطن أن يقوم مقام القضاء أو أجهزة الرقابة، بل أن تتاح له وسائل آمنة وفعالة للمساهمة في حماية المصلحة العامة، وأن يجد مؤسسات تستجيب للمعلومات والشكاوى بصورة جدية.

إن محاربة الفساد ليست بطولة فردية تعتمد على شخص واحد، بل عمل مؤسسي يحتاج إلى قوانين واضحة، وإدارة فعالة، وقضاء مستقل، ورقابة مسؤولة، ومجتمع لا يتسامح مع استغلال السلطة.

كيف يمكن بناء نظام سياسي أكثر نزاهة؟

لا توجد وسيلة واحدة تنهي الفساد بصورة نهائية. فالمواجهة الجدية تحتاج إلى مجموعة من الإصلاحات المتكاملة التي تجعل إساءة استعمال السلطة أصعب، واكتشافها أسرع، ومحاسبة مرتكبيها أكثر فعالية.

أول هذه الإصلاحات هو تعزيز الشفافية في تدبير المال العام، ونشر المعلومات الأساسية المتعلقة بالميزانيات والصفقات والمشاريع والنتائج، مع احترام حماية المعطيات التي ينص القانون على سريتها.

وثانيها تقوية أجهزة الرقابة والتدقيق، وضمان قدرتها على الوصول إلى المعلومات، ومتابعة تنفيذ توصياتها، وتوضيح ما اتخذ من إجراءات لمعالجة الاختلالات التي تكشفها.

وثالثها حماية استقلال القضاء وضمان المساواة أمام القانون، حتى لا تتأثر التحقيقات والمحاكمات بالنفوذ السياسي أو الاقتصادي.

ورابعها تطوير الإدارة الرقمية وتبسيط المساطر، لأن الإجراءات المعقدة وغير الواضحة قد تفتح المجال للتدخلات غير المشروعة، بينما يساعد تتبع الملفات إلكترونياً على تقليل الغموض وتوثيق مراحل اتخاذ القرار.

وخامسها وضع قواعد واضحة لتضارب المصالح، والتصريح بالمصالح والممتلكات حيث يوجب القانون ذلك، وتطبيق إجراءات الوقاية والتحقق وفق ضمانات عادلة.

وسادسها إصلاح طرق التوظيف والتعيين، واعتماد الكفاءة والاستحقاق ومعايير معلنة، مع توفير آليات للطعن والرقابة.

وسابعها تعزيز التربية على النزاهة والمواطنة في المدرسة والجامعة والإدارة، حتى يفهم الأفراد أن احترام المال العام ليس مجرد واجب قانوني، بل مسؤولية تجاه المجتمع والأجيال المقبلة.

وثامنها نشر ثقافة تقييم السياسات العمومية، بحيث لا يكتفي المسؤول بالإعلان عن الميزانية أو إطلاق المشروع، بل يقدم نتائج قابلة للقياس، ويشرح أسباب التأخير أو الفشل، ويقبل المحاسبة على القرارات التي تدخل ضمن اختصاصه.

وأخيرًا، لا بد من تطبيق القواعد بصورة متساوية. فالقانون الذي يُطبق على الضعيف ويتراجع أمام صاحب النفوذ يفقد جزءًا كبيرًا من قدرته على الردع، ويقوي الاعتقاد بأن العدالة ليست حقًا للجميع.

السياسة النزيهة ممكنة

من الخطأ الاعتقاد بأن كل من يدخل السياسة يصبح فاسدًا، كما أنه من الخطأ تصوير النزاهة وكأنها أمر مستحيل داخل المؤسسات. فهناك أشخاص يختارون العمل العام بدافع خدمة المجتمع، ويقبلون الرقابة، ويحترمون القواعد، ويرفضون تحويل مناصبهم إلى وسيلة للمكاسب الخاصة.

لكن الاعتماد على حسن نية الأفراد وحده لا يكفي. فالنظام الجيد لا ينتظر أن يكون كل مسؤول مثاليًا، بل يضع قواعد تمنع التجاوزات، وتكشف المخالفات، وتحد من تضارب المصالح، وتضمن المساءلة.

إن المؤسسة النزيهة ليست المؤسسة التي لا ترتكب أي خطأ، بل التي تستطيع اكتشاف الأخطاء، والاعتراف بها، وتصحيحها، ومحاسبة من يثبت أنه خالف القانون.

ومن هنا يجب أن يكون الهدف بناء مؤسسات تستمر في أداء واجبها مهما تغير الأشخاص، وتكون قواعدها أقوى من العلاقات الشخصية، وتكون مصلحة المواطن معيارًا أساسيًا في قراراتها.

فالسياسة ليست بطبيعتها مرادفًا للفساد. إنها مجال تتنافس فيه المصالح والأفكار، ويمكن أن تكون وسيلة للإصلاح إذا أحاطتها مؤسسات قوية وثقافة سياسية مسؤولة ومواطنون قادرون على المحاسبة.

رسالة إلى الشباب المغربي

إلى الشباب الذين يبحثون عن العمل، وإلى الطلبة الذين ينتظرون فرصة لإثبات قدراتهم، وإلى حاملي الشهادات الذين يشعرون بأن الطريق أصبح طويلاً وصعباً، أقول: لا تسمحوا للفساد بأن يقتعكم بأن الكفاءة بلا قيمة، ولا تجعلوا التجارب السلبية تدفعكم إلى الاعتقاد بأن النزاهة ضعف.

من حقكم أن تطالبوا بمباريات شفافة، وبفرص عادلة، وبإدارة تحترم وقتكم وكرامتكم، وبمسؤولين يشرحون قراراتهم ويقبلون المحاسبة. ومن حقكم أن تنتقدوا السياسات التي ترون أنها تضر بمستقبلكم، وأن تطالبوا بإصلاحات حقيقية بدل الاكتفاء بالشعارات.

لكن بناء المستقبل يحتاج أيضاً إلى المعرفة والصبر والمشاركة. تعلّموا كيف تعمل المؤسسات، وكيف تُعد الميزانيات، وكيف تُراقب الصفقات، وما الحقوق التي يضمنها القانون. فالمعرفة تجعل النقد أكثر قوة، وتساعدكم على التمييز بين الادعاء والدليل، وبين الوعود الممكنة والوعود التي لا تستند إلى خطة واقعية.

لا تجعلوا الإحباط يتحول إلى قبول بالفساد، ولا تجعلوا الغضب يتحول إلى اتهامات عشوائية. طالبوا بالشفافية، وساندوا المبادرات الجادة، واحموا حقكم في المشاركة، وقيّموا السياسيين على أساس أعمالهم لا على أساس خطاباتهم فقط.

إن المستقبل لا يُبنى بتبرير الممارسات الخاطئة، بل بإصلاح القواعد التي تسمح بها، وبخلق مجتمع يرى في النزاهة قوة وفي المحاسبة ضرورة وفي خدمة المواطن معياراً للنجاح.

خاتمة الفصل

الفساد السياسي ليس مجرد خلل في تدبير الأموال، بل هو اعتداء على فكرة العدالة نفسها. فعندما تُستغل السلطة لخدمة المصالح الخاصة، يتراجع مبدأ

تكافؤ الفرص، ويصبح الوصول إلى الحقوق أكثر صعوبة، وتفقد المؤسسات جزءاً من ثقة المواطنين.

والخطر الأكبر أن يتحول الفساد إلى سلوك مقبول، وأن يقتنع الناس بأن النزاهة لا تنفع وأن العلاقات أهم من الكفاءة وأن القانون لا يحمي إلا من يمتلك النفوذ. عندها لا تكون الخسارة مالية فقط، بل تصبح خسارة في الأخلاق والثقة والأمل والقدرة على بناء مستقبل مشترك.

ومع ذلك، فإن محاربة الفساد ممكنة عندما تتوفر الإرادة السياسية، والرقابة الفعالة، والقضاء المستقل، والإدارة الشفافة، والمشاركة المجتمعية المسؤولة. ولا يكفي أن نطالب المسؤولين بالنزاهة؛ بل يجب أن نبني مؤسسات تجعل النزاهة قاعدة، وتحول المحاسبة إلى ممارسة عادية، وتضمن أن من يستغل السلطة يتحمل المسؤولية وفق القانون.

إن المواطن لا يحتاج إلى مسؤول يكثر من الحديث عن الوطنية، بقدر ما يحتاج إلى مسؤول يحترم المال العام، ويقدم معلومات واضحة، وينجز ما التزم به، ويقبل المساءلة. كما لا يحتاج إلى وعود مثالية، بل إلى مؤسسات تستطيع تحويل الموارد إلى خدمات وفرص ونتائج ملموسة.

وأقول في نهاية هذا الفصل إن السياسة لا تفقد قيمتها عندما يُكشف الفساد، بل عندما يُترك دون مواجهة. فالكشف عن الاختلالات خطوة ضرورية، لكن الإصلاح الحقيقي يبدأ حين تتحول الحقائق إلى إجراءات، وتتحول القوانين إلى تطبيق، وتتحول المطالبة بالعدالة إلى ممارسة يومية.

بقلم بدر شاشا

إن السلطة التي لا تخضع للمحاسبة قد تتحول إلى امتياز، والمال العام الذي لا تحميه الرقابة قد يصبح عرضة للهدر، والسياسة التي تنفصل عن أخلاق المسؤولية تفقد معناها. أما السياسة التي تجعل المواطن في قلب القرار، وتخضع المسؤول للقانون، وتحمي فرص الشباب وحقوق الفئات الهشة، فهي سياسة تستحق ثقة المجتمع.

والسؤال الذي ينبغي أن يبقى حاضراً أمام كل مسؤول ومواطن ليس: كم يملك صاحب المنصب من سلطة؟ بل: كيف استعمل هذه السلطة، ولمن كانت النتائج، ومن يتحمل المسؤولية عندما تُهدر الحقوق أو الأموال؟

من هنا تبدأ المحاسبة، ومن المحاسبة يبدأ الإصلاح، ومن الإصلاح يمكن أن تُستعاد الثقة في السياسة باعتبارها خدمة عامة، لا طريقاً للاغتناء على حساب المواطنين.

الفصل الرابع

شراء الأصوات وتجارة الوعود: كيف تتحول الانتخابات إلى سوق للمصالح؟

تأليف: بدر شاشا

مقدمة الفصل

الانتخابات من أهم الوسائل التي تمكّن المواطنين من المشاركة في تدبير شؤون بلادهم واختيار الأشخاص الذين يمثلونهم ويتحملون مسؤولية اتخاذ القرارات باسمهم. وهي ليست مجرد يوم يذهب فيه المواطن إلى مكتب التصويت، ويضع ورقة في صندوق، ثم يعود إلى حياته اليومية وكأن شيئاً لم يحدث. فالانتخابات عقد سياسي وأخلاقي بين المواطن والمرشح، واختبار لمدى احترام الإرادة الشعبية، وفرصة لتجديد المؤسسات ومحاسبة من تولوا المسؤولية.

لكن هذه الوظيفة الديمقراطية يمكن أن تتعرض للتشويه عندما تتحول أصوات المواطنين إلى سلعة، وعندما تصبح الحاجة إلى المال أو العمل أو المساعدة الاجتماعية مدخلاً لاستغلال الفئات الهشة، وعندما تُستعمل الوعود الكاذبة والعلاقات الشخصية والمنافع المؤقتة للتأثير في اختيار الناخبين.

في هذه الحالة، لا يعود التنافس الانتخابي قائماً بالضرورة على البرامج والكفاءة والحلول الواقعية، بل قد يتحول إلى منافسة بين من يملك المال والنفوذ والعلاقات، ومن يحاول إقناع المواطنين بأن مستقبله مرتبط بمرشح معين.

وهنا تظهر إحدى المفارقات المؤلمة في الحياة السياسية: قد يحتاج المواطن إلى مدرسة جيدة، ومستشفى قريب، وفرصة عمل، وسكن لائق، ونقل عمومي يحترم وقته وكرامته، ثم يجد نفسه أمام مرشح يقدم له مساعدة محدودة أو وعداً شخصياً، وكأن الحقوق الأساسية امتيازات يمنحها السياسي لمن يصوت له.

إن الخطر لا يكمن في تقديم المساعدة للناس في حد ذاته، فالتضامن قيمة إنسانية نبيلة، وإنما يكمن في استغلال الحاجة لإجبار المواطن، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منح صوته لشخص أو حزب. فالحق في التصويت يجب أن يبقى حرّاً، والاختيار السياسي يجب أن ينبع من اقتناع المواطن، لا من خوفه أو فقره أو حاجته إلى خدمة أساسية.

ومن هنا يطرح هذا الفصل سؤالاً جوهرياً: كيف يمكن حماية الانتخابات من أن تتحول إلى سوق للمصالح، واستعادة معناها باعتبارها وسيلة لاختيار من يخدم المجتمع؟

الصوت الانتخابي ليس سلعة

صوت المواطن ليس ملكاً للمرشح، وليس هدية يقدمها الناخب مقابل منفعة، وليس ديناً شخصياً يجب سداؤه بسبب مساعدة حصل عليها في الماضي. إنه حق سياسي يعبر من خلاله المواطن عن إرادته في اختيار من يراه قادراً على تمثيله.

عندما يصوت المواطن، فإنه لا يختار شخصاً فقط، بل يساهم في تحديد اتجاه السياسات العمومية، وطريقة تدبير الميزانيات، وأولويات التنمية، ومستقبل الخدمات الأساسية. ولهذا فإن قيمة الصوت الانتخابي تتجاوز بكثير أي مبلغ مالي قد يُعرض على الناخب.

قد يعاني شخص من البطالة، وقد تحتاج أسرة إلى مساعدة عاجلة، وقد يجد شاب نفسه عاجزاً عن تحمل تكاليف النقل أو الدراسة. هذه الظروف قد تجعل أي منفعة فورية تبدو مغرية، خصوصاً عندما يكون المستقبل غامضاً والوعود بعيدة.

لكن شراء الصوت لا يعالج الأسباب التي أنتجت الحاجة. فإذا حصل المواطن على منفعة مؤقتة مقابل التخلي عن استقلال قراره، فإن مشكلاته الأساسية قد تستمر بعد انتهاء الانتخابات، بينما يكون المرشح قد حصل على ما يريد.

إن العلاقة السليمة بين المواطن والسياسي لا تقوم على تبادل الأموال بالمواقف، بل على تقديم برنامج واضح، وشرح الحلول المقترحة، وقبول المحاسبة بعد الوصول إلى المسؤولية.

ومن الضروري التأكيد أن المواطن الذي يعيش الفقر أو الهشاشة ليس مسؤولاً عن خلق الظروف التي تجعله عرضة للاستغلال. المسؤولية تقع على من يستغل حاجته للتأثير غير المشروع في اختياره، وعلى المؤسسات التي يجب أن تحمي حرية التصويت وتضمن النزاهة الانتخابية.

كيف تتم تجارة الأصوات؟

قد يظهر شراء الأصوات في صور مختلفة. فقد يُعرض مبلغ مالي على ناخب مقابل التصويت لمرشح محدد، أو تُقدم هدية بهدف التأثير في اختياره، أو يُوعد شخص بوظيفة أو منفعة خاصة مقابل دعمه الانتخابي.

وقد تتخذ الممارسة شكلاً أكثر تعقيداً، عندما تُستعمل شبكة من الوسطاء لنقل الأموال أو توزيع المنافع أو جمع التعهدات. وقد يتعرض بعض المواطنين للضغط أو التهديد أو الإيحاء بأن حصولهم على خدمة أو استفادتهم من علاقة معينة مرتبط بتصويتهم.

وفي حالات أخرى، قد لا يكون هناك دفع مباشر للمال، بل استغلال لعلاقات التبعية أو النفوذ. فقد يشعر شخص بأن رفضه دعم مرشح معين قد يؤثر في

فرصة عمل ينتظرها، أو في خدمة يحتاج إليها، أو في علاقته بشخص يملك نفوذًا محليًا.

ولا يعني كل نشاط انتخابي أو تواصل مع الناخبين وجود شراء للأصوات. فالمرشحون والأحزاب يتواصلون مع المواطنين، ويعرضون برامجهم، وينظمون لقاءات انتخابية وفق القواعد المعمول بها. كما أن النقاش حول قضايا محلية أو تقديم معلومات عن برنامج انتخابي أمر طبيعي في الحياة الديمقراطية.

المشكلة تظهر عندما تتحول المنفعة أو التهديد أو الضغط إلى وسيلة غير مشروعة للتأثير في حرية الناخب، بدل الاعتماد على الاقتناع السياسي والتنافس النزيه.

ولذلك تحتاج الانتخابات إلى قواعد واضحة، ورقابة فعالة، وآليات آمنة للتبليغ، وتطبيق عادل للقانون، حتى لا تصبح إرادة المواطن رهينة المال أو النفوذ.

الفقر بوصفه مدخلًا للاستغلال السياسي

لا يمكن فهم شراء الأصوات دون النظر إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها بعض المواطنين. فالبطالة وارتفاع تكاليف المعيشة وضعف الدخل وصعوبة الحصول على الخدمات الأساسية قد تجعل الوعود الفورية أكثر تأثيرًا من البرامج طويلة الأمد.

فالشخص الذي لا يستطيع توفير احتياجات أسرته اليومية قد يجد صعوبة في التفكير في وعود تمتد لخمس سنوات، خصوصًا إذا كان لا يثق في أن هذه الوعود ستتحقق. وقد يسأل نفسه: لماذا أرفض مساعدة أستطيع الحصول عليها اليوم، من أجل وعد لا أعرف إن كان سيتحقق غدًا؟

هذا السؤال يعكس أزمة أعمق من مجرد سلوك انتخابي فردي. إنه يعكس أزمة ثقة، وشعورًا بأن السياسات العامة لم توفر دائمًا الحماية والفرص التي يحتاج إليها المواطن.

ومع ذلك، يجب ألا نختزل اختيارات المواطنين في الفقر، ولا نفترض أن كل شخص محدود الدخل يمكن شراؤه. فالمواطنون، مهما كانت ظروفهم، يمتلكون آراء ومواقف وقناعات وتجارب مختلفة. وقد يرفض شخص محتاج أي محاولة لاستغلاله، بينما قد يختار شخص ميسور مرشحاً بناءً على مصلحة خاصة.

إن معالجة الظاهرة تتطلب الجمع بين حماية حرية التصويت وتحسين الظروف الاجتماعية. فكلما توفرت خدمات عمومية موثوقة، وفرص عمل عادلة، وأنظمة دعم اجتماعي واضحة، قلت قدرة أي طرف على تحويل الحاجة إلى وسيلة للضغط السياسي.

لكن تحسين الأوضاع الاقتصادية وحده لا يكفي. فحتى المجتمعات التي تتمتع بمستويات معيشية مرتفعة تحتاج إلى قواعد انتخابية قوية، لأن التأثير غير المشروع في الانتخابات قد يتخذ أشكالاً مختلفة، لا تقتصر على دفع المال.

الوعود الانتخابية: بين الطموح والتضليل

ليس كل وعد انتخابي كذباً، وليس كل برنامج طموح دليلاً على الخداع. فالسياسي من حقه أن يقترح إصلاحات كبيرة، وأن يدافع عن مشروع يعتقد أنه سيحسن حياة المواطنين. لكن من واجبه أيضاً أن يشرح كيف سيُنَفَّذ ذلك المشروع، وما الموارد المطلوبة، وما الصلاحيات القانونية المتاحة له، وما المدة المتوقعة لتحقيق النتائج.

تبدأ المشكلة عندما يقدم المرشح وعوداً لا تستند إلى دراسة أو إمكانيات واضحة، أو يعتمد إخفاء العقبات التي يعرف أنها قد تمنع التنفيذ، أو يقدم صلاحيات ليست من اختصاص المنصب الذي يترشح له.

فقد يعد مرشح محلي بإنشاء مستشفى كبير، رغم أن المشروع يحتاج إلى قرارات وتمويل وتنسيق مع جهات متعددة لا يملك وحده سلطة تقريرها. وقد يعد آخر بتوفير آلاف الوظائف فوراً، دون تقديم خطة اقتصادية أو توضيح مصادر التمويل. وقد يعد مرشح بتخفيضات مالية أو مساعدات واسعة دون بيان أثرها على الميزانية أو الأساس القانوني الذي يسمح بها.

إن المشكلة ليست في أن بعض المشاريع قد تتأخر أو تفشل رغم حسن النية، بل في تقديم المستحيل على أنه مضمون، واستعمال أحلام المواطنين وسيلة لجمع الأصوات دون استعداد لتحمل مسؤولية الكلام.

ولهذا ينبغي أن يتضمن البرنامج الانتخابي أهدافاً قابلة للقياس، وتقديرات واقعية للتكلفة، ومراحل واضحة للتنفيذ، ومؤشرات تسمح بتقييم النتائج.

فالمرشح الذي يقول إنه سيعمل على تحسين النقل العمومي، ويحدد المشكلات التي يريد معالجتها، والجهات التي يحتاج إلى التنسيق معها، والموارد التي يتوقع توفيرها، يقدم للمواطن مادة يمكن مناقشتها ومحاسبتها عليها.

أما الذي يكتفي بالقول إنه سيحل جميع المشكلات في وقت قصير، دون تفاصيل أو وسائل واضحة، فإنه يطلب من الناس الثقة في شخصه بدل تقييم مشروعه.

لماذا يصدق بعض المواطنين الوعود المتكررة؟

قد يتساءل البعض: إذا كانت الوعود الانتخابية غير الواقعية تتكرر، فلماذا يستمر المواطنون في تصديقها؟

لا توجد إجابة واحدة عن هذا السؤال. فقد يثق المواطن في شخص يعرفه، أو يتأثر بخطاب مقتنع، أو يعتقد أن المرشح الجديد سيختلف عن السابقين. وقد يصوت شخص لمرشح لأنه يرى فيه فرصة للتغيير، حتى لو كانت المعلومات المتاحة غير كافية للحكم على قدرته على التنفيذ.

وقد تؤثر أيضاً قلة المعلومات الدقيقة، وضعف النقاش حول تفاصيل البرامج، وانتشار الأخبار المضللة، والاعتماد على الانطباعات الشخصية بدل المقارنة بين الالتزامات والنتائج السابقة.

كما أن الوعود قد تستفيد من رغبة الإنسان الطبيعية في الأمل. فعندما يعيش المواطن ظروفاً صعبة، يصبح البحث عن حل أمراً ملحاً، وقد ينجذب إلى من يقدم إجابات بسيطة لمشكلات معقدة.

لكن هذا لا يعني أن المواطن ساذج، ولا أن كل من يصدق وعدًا مخطئ يتحمل مسؤولية التضليل. فالسياسي الذي يقدم معلومات غير صحيحة يتحمل مسؤوليته، كما تتحمل المؤسسات ووسائل الإعلام مسؤولية المساهمة في توفير معلومات دقيقة ومفهومة.

وتتمثل إحدى وسائل حماية الناخب في طرح أسئلة مباشرة: ما الذي ستفعله تحديدًا؟ كيف ستنفذه؟ من سيموله؟ ما الذي يدخل ضمن صلاحياتك؟ كيف سنعرف أنك حققت ما وعدت به؟ وما الذي ستفعله إذا فشل المشروع؟

هذه الأسئلة لا تعني العداء للمرشح، بل تعني التعامل معه باعتباره شخصًا يطلب تفويضًا عامًا ويتحمل مسؤولية تجاه المواطنين.

الانتخابات المحلية وعودة القرب

تكتسب الانتخابات المحلية أهمية خاصة لأنها ترتبط بحياة المواطنين اليومية. فالجماعة الترابية قد تكون مسؤولة، ضمن اختصاصاتها والقوانين المنظمة لها، عن جوانب من تدبير المرافق المحلية والطرق والإنارة والنظافة والأسواق والمساحات العامة وغيرها من الخدمات.

ولهذا قد يكون المرشح المحلي قريبًا من السكان، يعرف مشكلاتهم، ويتواصل معهم باستمرار. وهذه ميزة يمكن أن تعزز المشاركة الديمقراطية إذا استُعملت لخدمة المصلحة العامة.

لكن القرب قد يتحول إلى أداة للزبونية إذا أصبح المواطن يعتقد أنه يحتاج إلى علاقة شخصية مع المنتخب من أجل الحصول على خدمة يفترض أن تُقدم وفق قواعد معانة للجميع.

فإذا أصبحت معالجة شكاية مرتبطة بمعرفة شخصية، أو الحصول على خدمة مرتبط بإعلان الولاء، فإن العلاقة بين المواطن والمؤسسة تتغير. ويصبح ما ينبغي أن يكون حقًا عامًا أقرب إلى منحة شخصية.

وقد يستعمل بعض المرشحين لغة توحى بأن كل مشروع في المنطقة فضل شخصي يعود إليهم، مع أن المشاريع العمومية تُنجز من خلال مؤسسات وميزانيات وإجراءات قانونية، وتستفيد من موارد عمومية أو شراكات مخصصة لها.

إن المنتخب المحلي النزيه لا يجعل المواطن مدينًا له بسبب إصلاح طريق أو تحسين مرفق، بل يوضح أن هذه الأعمال جزء من المسؤولية التي يتحملها، وأن المواطنين يملكون حق معرفة ما أنجز وكيف صُرفت الأموال.

والانتخابات المحلية الناجحة ليست التي يفوز فيها أكثر المرشحين قدرة على توزيع المنافع الفردية، بل التي تتيح للسكان اختيار من يمتلك برنامجًا واضحًا، وفريقًا كفؤًا، واستعدادًا للتواصل والمحاسبة.

من المسؤول عن حماية نزاهة الانتخابات؟

حماية الانتخابات مسؤولية مشتركة، لكنها ليست مسؤولية متساوية من حيث الاختصاص والقدرة. فالمؤسسات المكلفة بتنظيم الانتخابات ومراقبتها، والسلطات المختصة، وأجهزة إنفاذ القانون، والقضاء، تتحمل مسؤوليات أساسية في تطبيق القواعد والتعامل مع المخالفات.

وتتمثل مسؤولية الأحزاب والمرشحين في احترام القانون، وتجنب الممارسات غير المشروعة، وتقديم برامج واضحة، وتدريب فرقهم على قواعد الحملة الانتخابية، ورفض شراء الأصوات أو الضغط على الناخبين.

أما وسائل الإعلام، فيمكنها أن تساهم في كشف المعلومات غير الدقيقة، ومقارنة البرامج، وطرح الأسئلة على المرشحين، والتحقق من الادعاءات. كما يستطيع المجتمع المدني تنظيم حملات توعية ومراقبة انتخابية ضمن القواعد القانونية المعمول بها.

ويؤدي المواطن دورًا مهمًا حين يحافظ على استقلال قراره، ويتحقق من المعلومات، ويرفض الإكراه، ويستعمل قنوات التبليغ المتاحة عندما يواجه محاولة شراء أصوات أو تهديدًا انتخابيًا.

لكن ينبغي ألا يتحول المواطن إلى متهم أو مراقب خارج القانون. فلا يجوز التشهير بأشخاص أو نشر اتهامات غير مثبتة، كما يجب احترام سرية المعطيات الشخصية وسلامة الإجراءات. والتعامل مع الشبهات يحتاج إلى أدلة ومعلومات دقيقة، لا إلى إشاعات تنتشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

إن الانتخابات النزيهة تحتاج إلى قواعد واضحة ومؤسسات قادرة على تطبيقها، وإلى ثقافة عامة ترفض تحويل الاختيار السياسي إلى صفقة شخصية.

كيف نعرف المرشح الجاد من المرشح الذي يبيع الأوهام؟

لا توجد طريقة تضمن معرفة نيات كل مرشح بصورة كاملة، لكن هناك مؤشرات يمكن أن تساعد المواطن على تقييم البرامج والالتزامات.

أول مؤشر هو وضوح البرنامج. فالمرشح الجاد لا يكتفي بتعداد المشكلات، بل يقدم حلولاً محددة ويشرح الأولويات التي سيعمل عليها.

ثاني مؤشر هو واقعية الوعود. ينبغي أن تكون الأهداف متناسبة مع صلاحيات المنصب، والإمكانات المالية، والمدة الزمنية، والقيود القانونية.

ثالث مؤشر هو الاستعداد للمساءلة. فالمرشح الذي يقبل الأسئلة الصعبة، ويشرح نقاط ضعف برنامجه، ويعترف بأن بعض المشاريع تحتاج إلى شراكات أو قرارات إضافية، قد يكون أكثر جدية من شخص يعد بكل شيء ويرفض مناقشة التفاصيل.

رابع مؤشر هو السجل السابق. فإذا سبق للمرشح أن تحمل مسؤولية، يمكن تقييم ما تحقق من التزاماته السابقة، مع مراعاة الظروف والصلاحيات والموارد التي كانت متاحة له.

خامس مؤشر هو احترام المواطن. فالمرشح الذي يهين الناخبين، أو يضغط عليهم، أو يتعامل مع احتياجاتهم باعتبارها فرصة للمساومة، يكشف عن تصور للعلاقة السياسية يقوم على التبعية بدل المواطنة.

سادس مؤشر هو طريقة التعامل مع المال العام. يجب أن يكون المرشح مستعداً لتوضيح مبادئه في الشفافية وتضارب المصالح والمراقبة، وأن يبين كيف سيضمن نزاهة القرارات التي يتخذها إذا وصل إلى المسؤولية.

ولا ينبغي أن يُحكم على المرشح اعتماداً على صورة واحدة أو إشاعة أو مقطع مقتطع من سياقه. الأفضل مقارنة مصادر متعددة، وقراءة البرنامج كاملاً، والاستماع إلى النقاشات، والتحقق من الوقائع قدر الإمكان.

كيف نحاسب المنتخب بعد الفوز؟

لا تنتهي الديمقراطية عند إعلان النتائج. فالتصويت يمنح المنتخب تفويضاً لممارسة مسؤوليات محددة، لكنه لا يعفيه من تقديم المعلومات أو احترام القانون أو الاستجابة للمواطنين.

ومن الضروري أن يتمكن السكان من متابعة ما تحقق من البرنامج، ومعرفة المشاريع التي بدأت، وتلك التي تأخرت، وأسباب التأخير، والتكاليف الفعلية، والنتائج المحققة.

كما يمكن عقد لقاءات دورية لعرض حصيلة العمل، ونشر المعلومات المتاحة قانوناً، واستقبال الشكاوى والمقترحات، والاستماع إلى الفئات التي لا يصل صوتها بسهولة إلى مراكز القرار.

ويجب التمييز بين الوعد الذي لم يتحقق بسبب عائق موضوعي، والوعد الذي لم تُبذل جهود جدية لتنفيذه، والوعد الذي قُدم منذ البداية دون أساس واقعي. كما يجب التمييز بين فشل مشروع وبين وجود مخالفة قانونية؛ فكل حالة تحتاج إلى تقييم يناسبها.

إن المحاسبة لا تعني المطالبة بنتائج فورية في كل الظروف، ولا تعني إعفاء المنتخب من المسؤولية بسبب تعقيد العمل العام. بل تعني أن يقدم تفسيراً واضحاً، وأن تكون المعلومات متاحة، وأن يتحمل المسؤولية السياسية والقانونية بحسب طبيعة الحالة وما يثبتته التقييم.

وإذا كانت هناك مؤشرات على مخالفة، فيجب أن تتعامل معها الجهات المختصة وفق القانون. أما إذا كانت المشكلة ضعف الأداء، فيمكن للمواطنين التعبير عن موقفهم ومقارنة الحصيلة بالبدائل المتاحة في الاستحقاقات المقبلة.

بهذه الطريقة يصبح التصويت بداية لعلاقة مستمرة بين المنتخب والمواطن، لا تفويضاً مفتوحاً بلا حدود.

هل يمكن القضاء نهائياً على شراء الأصوات؟

القضاء على كل أشكال التأثير غير المشروع في الانتخابات هدف صعب، ولا يمكن تحقيقه بمجرد إصدار قانون أو تنظيم حملة توعية. لكن يمكن تقليص الظاهرة من خلال الجمع بين الوقاية والرقابة والمحاسبة والإصلاح الاجتماعي.

تحتاج الوقاية إلى توعية المواطنين بحقوقهم، وشرح السلوكيات التي قد تشكل مخالفات، وتوفير معلومات واضحة عن كيفية التبليغ. وتحتاج الرقابة إلى إجراءات فعالة لرصد المخالفات والتعامل معها بسرعة، مع حماية الأدلة واحترام الحقوق.

أما المحاسبة فتتطلب تطبيق القانون بصورة عادلة، دون تمييز بين مرشح قوي وآخر ضعيف، أو بين حزب كبير وحزب صغير. ويجب أن تكون الإجراءات واضحة، وأن تُحترم قرينة البراءة، وأن تُبنى العقوبات على ما يثبت وفق المساطر القانونية.

ويحتاج الإصلاح الاجتماعي إلى معالجة الأسباب التي تجعل بعض المواطنين أكثر عرضة للاستغلال، من خلال تحسين الخدمات الأساسية، وتوسيع فرص

العمل، وضمان وصول الدعم الاجتماعي وفق معايير معلنة لا ترتبط بالولاء السياسي.

كما يمكن تطوير آليات الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية، وتوضيح مصادر التمويل والنفقات وفق القانون، ومراقبة احترام السقوف والضوابط المعمول بها.

والأهم هو بناء ثقافة سياسية تجعل شراء الأصوات مصدرًا للعار والمساءلة، لا ممارسة يتفاخر بها البعض أو يبررونها بحجة أن المنافسين يفعلون الشيء نفسه.

إن تغيير السلوك الانتخابي يحتاج إلى وقت، لكنه يصبح ممكنًا حين يجد المواطن بدائل حقيقية، ويثق في المؤسسات، ويعرف أن صوته لن يكون محل مساومة، وأن القانون يوفر له حماية فعلية.

رسالة إلى المواطن المغربي

أيها المواطن، لا تسمح لأحد بأن يقتنعك بأن صوتك لا قيمة له، أو بأن مستقبلك يمكن أن يشتري بمبلغ محدود، أو بأن حقوقك مرتبطة بولائك لشخص معين.

أنت لست مجرد رقم في لائحة انتخابية، ولست وسيلة يستعملها المرشح للوصول إلى منصب. أنت مواطن له حقوق، وله الحق في اختيار من يراه مناسبًا، وله الحق في تغيير رأيه، وله الحق في انتقاد من انتخبه دون خوف أو شعور بأنه مدين له إلى الأبد.

إذا وعدك مرشح بوظيفة أو خدمة مقابل صوتك، فتذكر أن الوظائف والخدمات العامة يجب أن تخضع للقانون ومعايير الاستحقاق. وإذا قدم لك شخص مساعدة إنسانية دون شرط انتخابي، فلا ينبغي الخلط بين التضامن المشروع ومحاولة التأثير غير المشروع في التصويت. العبرة بطبيعة الفعل وظروفه والقواعد القانونية المنظمة له.

لا تصوت بدافع الخوف، ولا تجعل الغضب وحده يحدد اختيارك، ولا تعتمد على الوعود التي لا تستطيع التحقق منها. اقرأ البرامج، واسأل عن التفاصيل، وقارن بين المرشحين، وانظر إلى ما قدموه من أعمال ومواقف.

ولا تعتقد أن صوتك غير مهم لأنك شخص واحد. فكل صوت جزء من الإرادة الجماعية، وكل مشاركة واعية تساهم في بناء حياة سياسية أكثر مسؤولية.

إن الديمقراطية لا تحتاج إلى مواطنين مثاليين، بل إلى مواطنين أحرار في اختياراتهم، قادرين على السؤال، ومستعدين للمشاركة، ومقتنعين بأن المسؤولية العامة يجب أن تخضع للمحاسبة.

رسالة إلى السياسيين والمرشحين

إلى كل من يترشح لتحمل المسؤولية العامة، تذكر أن الوصول إلى المنصب ليس غاية مستقلة عن خدمة المواطنين. فالمنصب وسيلة لتنفيذ برنامج، وتحمل مسؤولية، واحترام القانون، والعمل من أجل المصلحة العامة.

لا تجعل حاجة الناس وسيلة لجمع الأصوات، ولا تقدم الوعود التي تعلم أنك لا تستطيع الوفاء بها، ولا تستعمل المال أو النفوذ للتأثير في إرادة الناخبين. فالمواطن الذي يحتاج إلى العمل يستحق سياسة تشغل جادة، والأسرة التي تحتاج إلى الدعم تستحق نظامًا اجتماعيًا منصفًا، والشباب الذي ينتظر فرصة يستحق مؤسسات تحترم كفاءته.

إذا كنت تمتلك برنامجًا قويًا، فاعرضه بوضوح. وإذا كنت ترى أن منافسك مخطئ، فناقش أفكاره بالأدلة. وإذا فزت، فاجعل حصيلتك قابلة للتقييم، وإذا أخفقت، فاشرح الأسباب وتحمل مسؤوليتك.

إن قيمة السياسي لا تقاس فقط بعدد الأصوات التي يحصل عليها، بل أيضًا بالطريقة التي يحصل بها عليها، وبالأعمال التي ينجزها بعد الفوز، وبمدى احترامه لكرامة الناس وحقوقهم.

والسياسة التي تُبنى على شراء الأصوات قد تحقق مكاسب انتخابية مؤقتة، لكنها تضعف الثقة وتسيء إلى المؤسسات. أما السياسة التي تُبنى على البرامج والكفاءة والنزاهة، فهي التي تستطيع أن تخلق علاقة مستدامة بين المواطن وممثليه.

خاتمة الفصل

شراء الأصوات ليس مجرد مخالفة انتخابية منفصلة عن بقية مشكلات المجتمع، بل هو انعكاس لعلاقة مختلة بين السلطة والمواطن، حين تصبح الحاجة الاقتصادية وسيلة للتأثير في القرار السياسي، وحين تتحول الوعود إلى أدوات لجمع الأصوات دون التزام واضح بالنتائج.

ولا يمكن إصلاح هذه العلاقة بمجرد مطالبة المواطنين برفض المال أو مطالبة المرشحين باحترام الأخلاق. لا بد من قوانين تطبق بعدالة، ورقابة فعالة، ومعلومات واضحة، وبرامج واقعية، وخدمات عمومية موثوقة، وفرص اقتصادية تقلل من قابلية الحاجة للاستغلال.

كما يجب أن نرفض التعميم. فليس كل سياسي فاسدًا، وليس كل وعد انتخابي كاذبًا، وليس كل مساعدة اجتماعية وسيلة لشراء الأصوات. إن العدالة تقتضي تقييم الأفعال وفق الأدلة والقانون، والتمييز بين العمل السياسي المشروع والممارسات التي تنتهك حرية الاختيار.

إن الانتخابات الحقيقية ليست سوقًا تُباع فيه الأصوات، بل مساحة يتنافس فيها المرشحون على إقناع المواطنين. ولا ينبغي أن يكون الفقر سببًا في فقدان الإنسان استقلال قراره، ولا أن تتحول الخدمات الأساسية إلى امتيازات يقدمها السياسي مقابل الولاء.

بقلم بدر شاشا

أؤمن أن المواطن يستحق أكثر من وعود موسمية، وأن الشباب يستحقون فرصًا حقيقية لا شعارات متكررة، وأن الأسر تستحق خدمات تحفظ كرامتها،

وأن السياسة يجب أن تكون وسيلة لتنظيم المصالح وتحقيق العدالة، لا أداة لاستغلال الحاجة.

إن الصوت الانتخابي ليس سلعة، والكرامة ليست ثمنًا، والحقوق ليست هدايا شخصية. ومن يريد تمثيل المواطنين عليه أن يقتنعهم ببرنامجه، لا أن يشتري صمتهم أو يستغل ظروفهم.

وعندما يصبح المواطن قادرًا على اختيار ممثليه بحرية، وعندما يخضع المرشحون للمحاسبة، وعندما تُقاس الوعود بالنتائج، تبدأ الانتخابات في استعادة معناها الحقيقي: إرادة شعب يختار من يخدمه، ومؤسسات تستمد قوتها من ثقة المواطنين، وسياسة تتحول من تجارة بالمصالح إلى مسؤولية عن المستقبل.

الفصل الخامس

الوعود الكاذبة والخطاب الشعبوي: كيف يربح السياسي عقول الناس قبل أن يخسر ثقتهم؟

تأليف: بدر شاشا

مقدمة الفصل

في عالم السياسة، لا تُحسم المعارك دائمًا بالأفكار الصحيحة أو البرامج الأكثر واقعية، بل قد تُحسم أحيانًا بالكلمات الأكثر تأثيرًا، والصور الأكثر انتشارًا، والخطابات التي تلامس مشاعر الناس وتستجيب لمخاوفهم وآمالهم. فقد يستطيع سياسي أن يجذب آلاف المواطنين بخطاب قوي، حتى قبل أن يقدم خطة واضحة لتنفيذ ما يقوله. وقد ينجح آخر في بناء صورة المنقذ الذي يمتلك حلولًا لكل المشكلات، بينما تبقى التفاصيل غامضة، والوسائل غير محددة، والنتائج مجرد وعود تنتظر المستقبل.

وهنا تظهر قوة الخطاب السياسي وخطورته في الوقت نفسه. فالكلمات قادرة على توحيد المجتمع حول مشروع إصلاح، وتحفيز المواطنين على المشاركة، وشرح القرارات الصعبة، وبناء الأمل في المستقبل. لكنها قد تتحول أيضاً إلى أداة للتضليل عندما تُستعمل لإخفاء الحقائق، أو تضخيم الإنجازات، أو تقديم حلول مستحيلة، أو تحويل النقد المشروع إلى عداوة شخصية.

إن المواطن لا يحتاج فقط إلى سياسي جيد الحديث، بل إلى مسؤول يستطيع تحويل الكلام إلى عمل، والوعود إلى نتائج، والشعارات إلى سياسات عمومية قابلة للتقييم. فالفارق بين القائد السياسي الحقيقي وصاحب الخطاب المضلل لا يظهر دائماً أثناء الحملة الانتخابية، بل يتضح بصورة أكبر عندما تبدأ مرحلة المسؤولية، وتظهر التكاليف والعقبات والقرارات التي تتطلب شجاعة ووضوحاً.

وفي هذا الفصل، سنناقش كيف تُصنع الوعود السياسية، ولماذا تنجح بعض الخطابات في التأثير على المواطنين، وكيف يمكن التمييز بين الخطاب الطموح المشروع والخطاب الذي يبيع الأوهام، ولماذا تحتاج الديمقراطية إلى ثقافة سياسية تجعل الحقيقة أهم من التصفيق.

السياسة فن الإقناع أم فن التضليل؟

السياسة بطبيعتها تقوم على الإقناع. فالمرشح يحتاج إلى شرح برنامجه، والحكومة تحتاج إلى تفسير قراراتها، والمعارضة تحتاج إلى الدفاع عن بدائلها، والمؤسسات تحتاج إلى التواصل مع المواطنين. ولا يمكن تصور حياة ديمقراطية دون خطاب سياسي يعرض الأفكار ويتنافس حول الحلول.

لكن الإقناع المشروع يختلف عن التضليل.

السياسي الذي يقتنع المواطنون بطريقة نزيهة يقدم معلومات يمكن التحقق منها، ويشرح أهدافه، ويعترف بحدود صلاحياته، ويبين الصعوبات التي قد تعترض التنفيذ. أما السياسي الذي يعتمد التضليل، فقد ينتقي المعلومات التي تخدم صورته، ويتجاهل المعطيات المخالفة، ويبالغ في النتائج، ويقدم الاحتمالات وكأنها حقائق مؤكدة.

قد يقول المرشح إنه سيعمل على تقليص البطالة من خلال الاستثمار والتكوين ودعم المقاولات. هذا وعد يمكن مناقشته، لأنه يحدد اتجاهًا عامًا للعمل. لكن عندما يُعد بالقضاء على البطالة نهائيًا خلال مدة قصيرة دون دراسة أو تمويل أو خطة، فإنه يضع المواطن أمام ادعاء يحتاج إلى مساءلة جديّة.

ولا ينبغي اعتبار كل خطاب عاطفي تضليلًا، لأن المشاعر جزء طبيعي من التواصل السياسي. كما أن استخدام كلمات قوية لا يعني بالضرورة أن المتحدث يكذب. المعيار الحقيقي هو مدى صدق المعلومات، ووضوح المقترحات، واحترام الحقائق، والاستعداد لتحمل المسؤولية عن الوعود.

إن السياسة الجيدة تحتاج إلى الإقناع، لكنها تحتاج قبل ذلك إلى الصدق، لأن الإقناع الذي يقوم على معلومات غير صحيحة قد يحقق نجاحًا مؤقتًا، لكنه يضعف الثقة عندما تظهر الحقيقة.

صناعة صورة المنقذ

من الأساليب التي قد تظهر في بعض الخطابات السياسية تقديم المرشح باعتباره الشخص الوحيد القادر على إنقاذ المجتمع، وكأن جميع المشكلات ستنتهي بمجرد وصوله إلى المسؤولية.

يُصوّر هذا الشخص على أنه يمتلك الإجابات الكاملة، وأن خصومه لا يفهمون الواقع، وأن المؤسسات لم تحقق أي نتيجة قبله، وأن كل ما يحتاج إليه البلد هو وجوده في المكان المناسب.

قد تبدو هذه الصورة جذابة للمواطن الذي يشعر بالإحباط، خصوصًا عندما تتكرر المشكلات ويطول انتظار الحلول. فالإنسان الذي يبحث عن التغيير قد يتمنى ظهور شخص قوي يستطيع اتخاذ القرارات بسرعة وإنهاء المعاناة.

لكن الدولة ليست مؤسسة صغيرة يمكن لشخص واحد أن يديرها بإرادته وحدها. فهناك قوانين ومؤسسات وميزانيات واختصاصات متعددة، وهناك ظروف اقتصادية واجتماعية داخلية وخارجية تؤثر في النتائج.

كما أن الإصلاح المستدام يحتاج إلى فرق عمل كفوءة، وإدارة فعالة، ومعلومات دقيقة، ومراقبة، وتعاون بين المؤسسات، واستمرارية في تنفيذ السياسات.

إن اختزال التنمية في شخص واحد قد يؤدي إلى تجاهل أهمية المؤسسات، ويجعل المواطنين يقيمون السياسة بناءً على صورة الزعيم بدل نتائج العمل العام.

والقائد الجاد لا يخشى الاعتراف بأن النجاح يحتاج إلى فريق، ولا يعتبر المؤسسات منافساً شخصياً له، بل يسعى إلى تقويتها حتى تستطيع أداء وظائفها بصورة أفضل.

فالدولة القوية ليست الدولة التي تعتمد على شخص لا يمكن تعويضه، بل الدولة التي تستطيع الاستمرار في خدمة المواطنين حتى عندما تتغير الحكومات والمسؤولون.

لماذا تجذب الشعارات البسيطة الناس؟

تتميز الشعارات السياسية بسهولة الحفظ والتكرار. فقد يتحدث المرشح عن الكرامة والعدالة والشغل والصحة والتعليم، وهي قضايا تمس حياة المواطنين بصورة مباشرة. وقد يرفع شعاراً يعد بالتغيير أو محاربة الفساد أو تحسين مستوى المعيشة.

هذه الشعارات ليست سيئة في حد ذاتها. فالشعار قد يلخص رؤية سياسية واضحة، ويساعد على التواصل مع جمهور واسع. لكن المشكلة تبدأ عندما يصبح الشعار بديلاً عن البرنامج، وعندما يُستعمل بدل تقديم الأهداف والإجراءات والموارد المطلوبة.

فعبارة «نريد تعليمًا أفضل» تعبر عن هدف مشروع، لكنها لا توضح كيف سيتحقق ذلك. أما البرنامج الجاد فيطرح أسئلة إضافية: كيف ستُحسن جودة التدريس؟ كيف سيُعالج الاكتظاظ؟ كيف سيُدعم التكوين المستمر للمدرسين؟ كيف ستُقاس النتائج؟ وما الموارد والآجال المطلوبة؟

وكذلك عبارة «سنحارب الفساد» لا تكفي وحدها. ينبغي معرفة الإجراءات التي ستتخذ لتعزيز الشفافية، وتقوية الرقابة، وحماية المبلغين، وتطبيق القانون، ومنع تضارب المصالح.

إن الفرق بين الشعار والبرنامج هو الفرق بين التعبير عن الرغبة وتحديد الطريق. فالرغبات قد تكون مشتركة بين معظم الأحزاب، لكن السياسات المقترحة والوسائل والأولويات هي التي تسمح للمواطن بالمقارنة.

ولذلك ينبغي للناخب ألا يكتفي بالسؤال عن الأهداف التي يعلنها المرشح، بل يسأل أيضاً عن الوسائل التي سيعتمدها، والموارد التي يحتاج إليها، والنتائج التي يمكن توقعها.

استغلال الخوف والغضب

من الممكن أن يعتمد الخطاب السياسي على الخوف أو الغضب لجذب التأييد. فقد يركز المتحدث على أخطار حقيقية أو متصورة، ويقدم نفسه باعتباره الحامي الوحيد من تلك الأخطار. وقد يوجه غضب المواطنين نحو فئة معينة، أو خصم سياسي، أو مؤسسة، بدل تحليل الأسباب الفعلية للمشكلات.

وعندما يعيش الناس ظروفًا صعبة، قد يصبحون أكثر استعدادًا للاستماع إلى الخطابات التي تقدم تفسيرًا بسيطًا لمعاناتهم. فإذا ارتفعت تكاليف المعيشة، فقد يرغب المواطن في معرفة من يتحمل المسؤولية وما الإجراءات الممكنة. أما الخطاب المضلل فقد يكتفي بإلقاء اللوم على طرف واحد، دون تقديم تحليل اقتصادي أو توضيح العوامل المتداخلة.

وفي بعض الحالات، قد يُصوّر كل منتقد باعتباره عدوًا للوطن، أو يُتهم كل مخالف بأنه يسعى إلى إفشال الإصلاح. وبهذه الطريقة، يصبح النقاش حول السياسات نقاشًا حول الولاء والانتماء، بدل أن يكون نقاشًا حول النتائج والأدلة.

إن الديمقراطية تحتاج إلى مساحة تسمح بالاختلاف. فمن حق المواطن أن يختلف مع الحكومة، ومن حق المعارضة أن تنتقد السياسات، ومن حق الصحافة أن تطرح الأسئلة، ما دام الجميع يحترم القانون وحقوق الآخرين.

والسياسي الذي يثق في مشروعه يستطيع الدفاع عنه بالأدلة، ولا يحتاج إلى إسكات كل صوت مخالف. أما تحويل النقد إلى عداوة دائمة، فإنه يضعف النقاش العام ويمنع تصحيح الأخطاء.

كيف تُصنع الوعود التي يستحيل تنفيذها؟

قد تُصاغ بعض الوعود السياسية بطريقة تجعلها جذابة دون أن تكون قابلة للتنفيذ. ويحدث ذلك عندما يتجاهل المرشح تكلفة المشروع، أو صلاحيات المنصب، أو المدة اللازمة، أو الموارد البشرية، أو الآثار المحتملة للقرار.

على سبيل المثال، قد يعد مسؤول بخفض الضرائب وزيادة الإنفاق الاجتماعي ورفع الأجور وتحسين جميع الخدمات في الوقت نفسه، دون أن يشرح كيف ستموّل هذه الالتزامات أو كيف ستوازن آثارها على الميزانية.

وقد يعد مرشح بتوفير فرص عمل كثيرة دون توضيح القطاعات التي ستخلق هذه الوظائف، أو نوع الاستثمار المطلوب، أو المهارات التي يحتاج إليها سوق العمل، أو كيفية قياس النتائج.

وفي حالات أخرى، تُستخدم أرقام كبيرة لإعطاء الانطباع بالجدية، رغم غياب التفاصيل التي تسمح بفهم مصدرها. فقد يعلن المرشح عن عدد محدد من الوظائف أو المشاريع أو المستفيدين، دون أن يوضح هل يتعلق الأمر بفرص جديدة أم بمناصب قائمة، أو هل تشمل الأرقام مشاريع مؤكدة أم مجرد توقعات.

ولهذا ينبغي النظر إلى الأرقام باعتبارها ادعاءات تحتاج إلى تفسير، لا باعتبارها دليلاً كافياً على جودة البرنامج.

فالبرنامج الجاد يحدد الوضع الحالي، والهدف المنشود، والمدة الزمنية، والموارد اللازمة، والمخاطر المحتملة، والجهة المسؤولة عن التنفيذ. كما يوضح كيف ستراجع الخطة إذا تغيرت الظروف.

إن الواقعية لا تعني التخلي عن الطموح. بل تعني تحويل الطموح إلى خطوات عملية، والتميز بين ما يمكن إنجازه مباشرة وما يحتاج إلى شراكات أو تغييرات قانونية أو موارد إضافية.

السياسي الذي يبالغ في الإنجازات

لا يقتصر التضليل السياسي على الوعود المستقبلية، بل قد يظهر أيضاً في طريقة الحديث عن الماضي والحاضر.

فقد ينسب مسؤول إلى نفسه مشروعاً أنجزته مؤسسة كاملة، أو يقدم عملاً بدأ قبل توليه المنصب باعتباره إنجازاً شخصياً، أو يعلن عن مشروع مبرمج وكأنه اكتمل، أو يخلط بين الأموال المرصودة والنتائج التي تحققت بالفعل.

وقد يعلن عن بناء مؤسسة دون أن يوضح هل دخلت الخدمة، أو يتحدث عن ميزانية مخصصة لمشروع دون بيان حجم الإنفاق الفعلي، أو يقدم عدد المستفيدين دون توضيح كيفية احتسابهم.

إن تقييم الإنجازات يحتاج إلى التمييز بين مراحل المشروع المختلفة: الإعلان عنه، والموافقة على تمويله، وبدء الأشغال، واستكمالها، ثم تشغيل المرفق وقياس أثره على المواطنين.

فبناء مدرسة لا يُقاس فقط بتشييد جدرانها، بل أيضاً بقدرتها على استقبال التلاميذ، وتوفير الأطر اللازمة، وتحسين ظروف التعلم.

وإنشاء مركز صحي لا يعني بالضرورة أن جميع الخدمات أصبحت متاحة، لأن الأمر قد يتطلب أطباء وممرضين وتجهيزات وأدوية وتنظيماً مستمراً.

ومن هنا تبرز أهمية نشر المعلومات والتحقق منها، ومقارنة الوعود بالنتائج الفعلية، وعدم الاكتفاء بالصور والاحتفالات والإعلانات الرسمية.

إن المسؤول الذي يقدم حصيلة دقيقة، ويذكر ما تحقق وما لم يتحقق، ويشرح أسباب التأخر، يكون أكثر احترامًا للمواطن من المسؤول الذي يعرض كل خطوة باعتبارها نجاحًا كاملاً.

وسائل التواصل الاجتماعي والحرب على الحقيقة

أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي من الوسائل المؤثرة في الحياة السياسية. فهي تسمح للمرشحين بالتواصل المباشر مع المواطنين، وتساعد على نشر البرامج والمعلومات، وتفتح المجال أمام الشباب للمشاركة في النقاش العام.

لكن السرعة نفسها التي تسمح بانتشار المعلومات الصحيحة قد تساعد أيضاً على انتشار الأخبار المضللة والمقاطع المجتزأة والصور التي تُعرض خارج سياقها.

وقد يُعاد نشر تصريح قديم باعتباره حديثاً، أو تُقتطع جملة من خطاب طويل لتغيير معناها، أو يُنشر رقم دون مصدر، أو تُقدم إشاعة على أنها حقيقة مؤكدة.

كما أن بعض المحتويات تركز على إثارة الغضب أو السخرية بدل توضيح القضية. وقد يشارك المستخدم منشوراً لأنه يؤكد رأيه المسبق، دون أن يتحقق من صحته.

وفي البيئة الرقمية، يمكن أن يبدو تكرار الادعاء وكأنه دليل على صحته، رغم أن تداوله على نطاق واسع لا يثبت شيئاً بمفرده.

ولهذا ينبغي للمواطن أن يتوقف قبل مشاركة أي ادعاء سياسي مهم، وأن يتحقق من تاريخ النشر، ومصدر المعلومة، وسياق التصريح، وما إذا كانت هناك مصادر مستقلة تؤيده.

كما ينبغي للمرشحين والأحزاب أن يتحملوا مسؤولية ما ينشرونه عبر حساباتهم الرسمية، وأن يصححوا المعلومات الخاطئة عندما تظهر، وألا يستعملوا وسائل التواصل لتشويه الخصوم أو نشر ادعاءات لا يستطيعون إثباتها.

إن حماية الحقيقة في المجال السياسي ليست مهمة الصحفيين وحدهم، بل هي مسؤولية كل من يشارك في إنتاج المعلومات وتداولها.

هل الخطاب الشعبوي سيئ دائماً؟

يُستخدم مصطلح الشعبوية أحياناً لوصف خطاب سياسي يقدم نفسه باعتباره صوت الشعب في مواجهة النخب أو المؤسسات أو القوى التي يُعتقد أنها لا تستجيب لمطالب المواطنين. لكن المصطلح واسع، ولا ينبغي استعماله باعتباره إدانة تلقائية لكل سياسي ينتقد النخب أو يدافع عن الفئات المهمشة.

فقد يكشف الخطاب الذي يستند إلى غضب المواطنين عن مشكلات حقيقية لم تحظ بالاهتمام الكافي. وقد يساعد على إعادة قضايا الفقر أو التهميش أو ضعف الخدمات إلى النقاش العام.

لكن الخطر يظهر عندما يُقسم المجتمع إلى شعب نقي من جهة، وأعداء مزعومين للشعب من جهة أخرى، أو عندما يُقدم المتحدث نفسه باعتباره الممثل الوحيد للإرادة الشعبية، أو عندما تُستبدل الحلول الواقعية باتهامات عامة ووعود لا تخضع للنقاش.

فالمجتمع ليس كتلة واحدة لها رأي واحد في كل القضايا. داخله مصالح مختلفة، وأولويات متباينة، ووجهات نظر متعددة. وقد تختلف آراء المواطنين حول الضرائب أو الدعم الاجتماعي أو التعليم أو الاستثمار، دون أن يعني ذلك أن أحدهم أقل وطنية من الآخر.

إن الخطاب السياسي المسؤول يعترف بهذا التنوع، ويقدم حلولاً قابلة للنقاش، ويحترم المؤسسات والقواعد الديمقراطية، حتى عندما يدعو إلى إصلاحها.

أما الخطاب الذي يختزل كل المشكلات في مؤامرة واحدة أو شخص واحد، فإنه قد يمنح الناس تفسيرًا سهلاً، لكنه لا يساعد بالضرورة على بناء سياسات ناجحة.

كيف نحول الكلام إلى التزام قابل للمحاسبة؟

من أجل جعل الوعود السياسية أكثر جدية، يجب الانتقال من اللغة العامة إلى التزامات واضحة يمكن متابعتها.

أولاً، ينبغي أن يكون الهدف محدداً. فبدل الحديث عن تحسين الصحة بصورة عامة، يمكن تحديد الجوانب التي تحتاج إلى إصلاح، مثل تقليص مدة الانتظار أو تحسين توزيع الأطر أو تطوير التجهيزات، مع احترام المؤشرات المتاحة.

ثانياً، يجب تحديد الجهة المسؤولة. فبعض الوعود يدخل ضمن صلاحيات مؤسسة معينة، بينما يحتاج بعضها الآخر إلى تعاون بين الحكومة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية أو إلى تغييرات تشريعية.

ثالثاً، يجب بيان الموارد اللازمة. فالسياسة ليست مجرد قائمة من الرغبات، بل هي اختيارات تتطلب تمويلاً وموارد بشرية وتنظيماً.

رابعاً، ينبغي وضع آجال واقعية ومراحل للتنفيذ، حتى يستطيع المواطن متابعة التقدم بدل الانتظار إلى نهاية الولاية دون معرفة ما تحقق.

خامساً، يجب نشر النتائج بصورة دورية، وشرح أسباب الإخفاق أو التأخر، وتعديل السياسات عندما تظهر معطيات جديدة.

سادساً، ينبغي توفير آليات للمساءلة، سواء من خلال المؤسسات المنتخبة أو أجهزة الرقابة أو وسائل الإعلام أو المشاركة المجتمعية، وفق الاختصاصات والقوانين المعمول بها.

إن هذه الخطوات لا تضمن النجاح في كل مشروع، لأن العمل العام يتأثر بظروف قد لا يمكن التحكم فيها بالكامل. لكنها تجعل التزامات المسؤول أكثر وضوحًا، وتساعد على التمييز بين الإخفاق الصادق والتضليل المتعمد.

المواطن الواعي لا يبحث عن الكلمات الأجمل فقط

ليس المطلوب من المواطن أن يصبح خبيرًا في الاقتصاد والقانون والإدارة قبل أن يشارك في الانتخابات. لكن من المفيد أن يمتلك بعض الأسئلة الأساسية التي تساعد على تقييم الخطاب السياسي.

عندما يسمع وعدًا كبيرًا، يمكنه أن يسأل عن طريقة التنفيذ. وعندما يسمع رقمًا ضخمًا، يمكنه أن يسأل عن مصدره. وعندما يشاهد إعلانًا عن مشروع، يمكنه أن يتحقق من مرحلته الفعلية. وعندما يسمع اتهامًا خطيرًا، يمكنه أن يبحث عن الأدلة قبل ترديده.

كما ينبغي ألا يحكم على المرشح من خلال خطاب واحد فقط. فالسجل السابق، وطريقة التعامل مع النقد، واحترام القانون، ووضوح البرنامج، والقدرة على شرح القرارات، كلها عناصر تساعد على بناء صورة أكثر توازنًا.

ولا يعني الوعي السياسي الشك في الجميع أو رفض كل وعد. بل يعني أن تكون الثقة مبنية على أسباب، وأن يبقى المواطن مستعدًا لمراجعة رأيه عندما تظهر معلومات جديدة.

فالمواطن الذي يطرح الأسئلة لا يعادي السياسة، بل يساهم في تحسينها. والمرشح الذي يُسأل عن برنامجه لا ينبغي أن يعتبر ذلك إهانة، بل فرصة لتوضيح أفكاره وإثبات جديته.

إن الديمقراطية القوية تحتاج إلى مواطنين لا يكتفون بالتصفيق، كما تحتاج إلى سياسيين لا يخافون من الأسئلة.

مسؤولية الأحزاب في صناعة الخطاب السياسي

لا يتحمل المرشح وحده مسؤولية الخطاب الذي يقدمه. فالأحزاب السياسية تؤدي دورًا مهمًا في تكوين المرشحين، واختيار البرامج، وتحديد الأولويات، وتوجيه الحملات الانتخابية.

إذا كان الحزب يكافئ الأشخاص الأكثر قدرة على إثارة الجدل فقط، فقد يمنح مساحة أكبر للخطاب الانفعالي على حساب النقاش حول الحلول. وإذا كان يعتمد على صور الشخصيات دون توضيح البرامج، فقد يتحول التنافس إلى منافسة حول الشعبية بدل الكفاءة.

أما الحزب الذي يريد تطوير الحياة السياسية، فعليه أن يستثمر في إعداد المرشحين، وتدريبهم على التواصل المسؤول، وتقديم برامج مدروسة، واحترام الحقائق، والاستعداد لمناقشة البدائل.

كما ينبغي أن يتيح المجال أمام الخبراء والباحثين والفاعلين المحليين للمساهمة في صياغة الحلول، وأن يوضح كيف اختيرت الأولويات، وما الأسس التي استندت إليها المقترحات.

ومن الضروري أن تكون للحزب آليات لتصحيح المعلومات الخاطئة التي تصدر عن أعضائه، وأن يرفض خطاب الكراهية والتشهير، وأن يميز بين النقد السياسي المشروع والاتهامات التي تحتاج إلى أدلة.

فالحزب الذي يريد إقناع المجتمع بأنه قادر على تدبير الشأن العام، ينبغي أن يبرهن على قدرته على تنظيم النقاش الداخلي، والاستفادة من الاختلاف، وتصحيح الأخطاء.

السياسة بين الأمل والواقعية

قد يؤدي التركيز على الوعود الكاذبة إلى اعتقاد بعض الناس أن كل خطاب سياسي مجرد خداع، وأن جميع البرامج متشابهة، وأن المشاركة لا تستحق

العناء. لكن هذا الاستنتاج قد يكون ظالمًا، لأنه يخلط بين ممارسات بعض السياسيين وإمكانية العمل السياسي نفسه.

فالمجتمع يحتاج إلى الأمل، والسياسة تحتاج إلى رؤية للمستقبل. ولا يمكن بناء تنمية حقيقية دون أهداف تتجاوز الواقع القائم. لكن الأمل يصبح أكثر قيمة عندما يستند إلى معرفة وخطة وموارد وإرادة للعمل.

فالمرشح الذي يقترح إصلاحًا صعبًا، ويشرح تكلفته، ويبين آثاره المتوقعة، ويعترف بالتضحيات التي قد يتطلبها، قد يقدم للمواطنين مشروعًا أكثر فائدة من مرشح يعدّ الجميع بمكاسب فورية دون أي تكلفة.

كما أن الواقعية لا تعني تبرير الفشل أو قبول الأوضاع السيئة. بل تعني فهم المشكلات بعمق، واختيار التدابير الممكنة، وقياس النتائج، وتصحيح المسار عند الحاجة.

إن المواطن يستحق خطابًا يحترم عقله، ويشرح له الحقائق، ويقدم له خيارات واضحة، بدل خطاب يعامله وكأنه يحتاج فقط إلى كلمات جميلة حتى يمنح ثقته.

رسالة إلى الشباب المغربي

إلى الشباب الذين يتابعون السياسة عبر الهاتف، ويشاهدون الخطب والمقاطع والمناظرات، ويبحثون عن مستقبل أفضل، لا تجعلوا عدد المشاهدات أو قوة الصوت أو شهرة السياسي معيارًا وحيدًا للحكم عليه.

قد يكون الشخص مشهورًا دون أن يكون برنامجًا قويًا، وقد يكون الخطاب بسيطًا لكنه يحمل فكرة مهمة، وقد يكون المرشح أقل حضورًا في وسائل التواصل لكنه يقدم حلولًا أكثر واقعية.

تعلموا أن تسألوا عن المصادر، وأن تقارنوا بين الوعود والنتائج، وأن تميزوا بين المعلومة والرأي، وبين النقد والالتهام، وبين الطموح المشروع والوعد الذي لا يستند إلى أساس.

ولا تسمحوا لأحد بأن يستغل غضبكم أو خوفكم ليقنعكم بأن التفكير غير ضروري. فالمستقبل الذي تريدونه يحتاج إلى معرفة، ومشاركة، ونقاش، وقدرة على تقييم من يتحملون المسؤولية.

إذا كنتم تريدون تعليمًا أفضل، فاسألوا عن خطط إصلاح التعليم. وإذا كنتم تريدون فرص عمل، فاسألوا عن الاستثمار والتكوين والسياسات الاقتصادية. وإذا كنتم تريدون عدالة اجتماعية، فاسألوا عن توزيع الموارد، وفعالية الدعم، وجودة الخدمات، وطرق مراقبة المال العام.

إن السياسة ليست مجرد أخبار تتناقلونها، بل قرارات قد تؤثر في فرصكم وحياتكم اليومية. وكلما فهمتم هذه القرارات بصورة أفضل، أصبحتم أكثر قدرة على المطالبة بإصلاحات حقيقية.

خاتمة الفصل

إن الخطاب السياسي قوة يمكن أن تُستخدم لبناء الثقة أو لتضليل المواطنين. والكلمات ليست مشكلة في حد ذاتها؛ فالمجتمع يحتاج إلى من يشرح له الرؤى، ويدافع عن البرامج، ويقنع الناس بالتغيير. لكن الكلمات تفقد قيمتها عندما تنفصل عن الحقيقة، وتتحول إلى وعود بلا وسائل، وإنجازات بلا أدلة، واتهامات بلا إثبات.

وقد يربح السياسي حملة انتخابية بخطاب مؤثر، لكنه لا يستطيع ضمان ثقة المواطنين إلى الأبد إذا لم تتحول الوعود إلى نتائج. فالذاكرة السياسية لا ينبغي أن تتوقف عند ما قيل، بل يجب أن تمتد إلى ما نُفذ، وما تعطل، وما تغير في حياة الناس.

ولذلك فإن مسؤولية المواطن هي السؤال والتحقيق والمقارنة، ومسؤولية السياسي هي الوضوح والصدق وتقديم برنامج قابل للتقييم، ومسؤولية المؤسسات هي توفير المعلومات وضمان المحاسبة، ومسؤولية الإعلام هي البحث عن الحقيقة بدل الاكتفاء بتضخيم الصراعات.

بقلم بدر شاشا

أكتب هذا الفصل لأنني أؤمن بأن المواطن يستحق خطابًا يحترم عقله، وسياسة لا تعتبر الأمل فرصة للاستغلال. فالكلمة التي تُقال أمام الناس يجب أن تكون مسؤولة، والوعد الذي يُقدم للناخبين يجب أن يكون قابلاً للمناقشة والمحاسبة.

لا أطالب السياسي بأن يعرف كل شيء، أو أن يضمن النجاح في جميع الظروف، بل أطالب بأن يكون صادقًا بشأن ما يعرفه وما لا يعرفه، وأن يوضح ما يستطيع فعله وما يحتاج إلى تعاون الآخرين، وأن يعترف بالأخطاء عندما تقع.

إن أخطر خطاب سياسي هو الذي يجعل المواطن يصدق أن المشكلات المعقدة يمكن أن تختفي بمجرد التصفيق، وأن الحقيقة يمكن أن تتغير بتكرار الشعار، وأن المسؤولية تنتهي عند إعلان الفوز.

أما السياسة التي تستحق الاحترام، فهي التي تجمع بين الرؤية والواقعية، وبين الطموح والمحاسبة، وبين قوة الخطاب وصدق العمل.

وفي النهاية، لا ينبغي أن نسأل فقط: من السياسي الذي يتحدث بطريقة أجمل؟ بل ينبغي أن نسأل: من الذي يقدم معلومات أدق، وبرنامجًا أوضح، وحلولًا أكثر واقعية، واستعدادًا أكبر للمساءلة؟

فالكلمات قد تفتح أبواب السلطة، لكن العمل الصادق وحده يستطيع أن يبني الثقة ويحافظ عليها.

الفصل السادس

المحاسبة والعدالة: لماذا يُحاسب الضعيف أحيانًا ويهرب صاحب النفوذ من المسؤولية؟

تأليف: بدر شاشا

تُقاس قوة الدولة بقدرتها على حماية حقوق مواطنيها، وتطبيق القانون على الجميع، وضمان ألا يتحول المال أو المنصب أو النفوذ إلى وسيلة للتهرب من المسؤولية. فالدولة التي تحترم نفسها لا تجعل العدالة امتيازاً لفئة معينة، ولا تجعل القانون سيفاً مسلطاً على الضعفاء بينما يتحول أمام الأقوياء إلى نصوص يمكن الالتفاف عليها.

إن المواطن لا يطلب من الدولة المستحيل، بل يطلب أن تكون القواعد واضحة، وأن تُطبق على الجميع، وأن يجد طريقاً قانونياً للدفاع عن حقوقه، وأن يعرف أن المسؤولية لا تسقط لمجرد أن الشخص يمتلك المال أو العلاقات أو المكانة الاجتماعية.

لكن عندما يشعر المواطن بأن المخالفات البسيطة قد تؤدي إلى عقوبات سريعة، بينما تمر قضايا أكثر خطورة دون توضيح أو محاسبة، تبدأ الثقة في المؤسسات بالتراجع. وعندما يرى شخص أن اجتهاده لا يكفي للحصول على حقه، وأنه يحتاج إلى معرفة شخصية أو قدرة مالية حتى تُسمع شكواه، قد يبدأ في الاعتقاد بأن العدالة ليست متاحة للجميع بالقدر نفسه.

ويجب هنا التمييز بين شعور المواطن بالظلم وبين إثبات وقوع مخالفة قانونية. فليس كل اختلاف في النتائج دليلاً على المحاباة، وليس كل تأخر في قضية دليلاً على تدخل غير مشروع. لكن الشعور المتكرر بعدم الإنصاف يستحق الاهتمام، لأنه يكشف عن حاجة إلى مزيد من الشفافية، وتحسين التواصل مع المواطنين، وضمان فعالية المؤسسات.

إن المحاسبة ليست انتقاماً من السياسيين، وليست وسيلة لتصفية الحسابات بين الخصوم. إنها مبدأ أساسي يضمن أن من يتولى مسؤولية عامة لا يصبح فوق القانون، وأن من يتخذ قراراً مؤثراً في حياة المواطنين يكون مستعداً لتفسيره وتحمل تبعاته.

ومن هنا يبدأ هذا الفصل بسؤال جوهري: كيف يمكن بناء دولة تكون فيها العدالة حقاً مضموناً، لا امتيازاً مرتبطاً بالمكانة أو النفوذ؟

القانون فوق الجميع

القانون هو الإطار الذي ينظم العلاقات داخل المجتمع، ويحدد الحقوق والواجبات، ويضع حدوداً للسلطة، ويوفر الوسائل القانونية لحل النزاعات. ومن دون قواعد واضحة ومؤسسات تطبقها، قد تتحول العلاقات الاجتماعية إلى صراع بين من يمتلك القوة ومن يفتقر إليها.

لكن وجود القانون في النصوص لا يكفي وحده. فالقيمة الحقيقية للقانون تظهر في طريقة تطبيقه، وفي مدى قدرة المواطنين على الوصول إلى المؤسسات التي تحمي حقوقهم، وفي استقلال الجهات التي تتولى التحقيق والفصل في النزاعات.

إذا كان المواطن يستطيع الاعتراض على قرار إداري وفق مسطرة واضحة، وإذا كان الموظف يستطيع الدفاع عن حقوقه دون خوف من الانتقام، وإذا كان المسؤول يخضع للتحقيق عندما توجد أدلة على مخالفة، فإن القانون يصبح وسيلة لحماية المجتمع.

أما إذا اعتقد الناس أن القواعد تختلف بحسب الأسماء والمناصب، فإن الثقة تتراجع حتى لو كانت النصوص القانونية جيدة.

ولا يعني تطبيق القانون على الجميع أن تكون العقوبة واحدة في كل الحالات؛ فالعدالة تقتضي مراعاة طبيعة الفعل، والأدلة، والظروف التي يحددها القانون، وحقوق الدفاع، ومبدأ التناسب حيث يكون معمولاً به. لكن ما يجب أن يكون متساوياً هو احترام الإجراءات القانونية، وعدم منح أي شخص حصانة غير مستحقة، وضمان ألا يتعرض أحد للتمييز أو العقاب التعسفي.

إن دولة القانون لا تُقاس بعدد القوانين التي تصدرها فقط، بل بقدرتها على جعل تلك القوانين مفهومة وعادلة وقابلة للتطبيق.

ما الفرق بين المحاسبة والانتقام؟

قد يخلط بعض الناس بين المحاسبة والانتقام، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بمسؤول سياسي يختلفون معه أو لا يثقون في مواقفه.

المحاسبة تعني فحص القرارات والأفعال، والتحقق من مدى احترامها للقانون، وتقييم النتائج، وتحديد المسؤوليات بناءً على الأدلة. أما الانتقام فيقوم على الرغبة في الإضرار بشخص بسبب خلاف أو خصومة، بصرف النظر عن ثبوت المخالفة.

قد ينتقد المواطن مسؤولًا لأنه أخفق في تحسين خدمة عمومية. وهذا نقد سياسي مشروع، لكنه لا يثبت وحده أن المسؤول ارتكب جريمة. وقد تظهر أدلة على اختلاس أو رشوة أو استغلال للنفوذ، وهنا يصبح الأمر موضوعًا للتحقيق وفق الإجراءات القانونية.

ومن المهم أيضًا التمييز بين المسؤولية السياسية والمسؤولية الإدارية والمسؤولية المدنية والمسؤولية الجنائية، لأن لكل منها طبيعتها وشروطها وآثارها.

فقد يتحمل مسؤول مسؤولية سياسية عن فشل برنامج أو ضعف الحصيلة، دون أن يثبت ارتكابه جريمة. وقد يرتكب موظف خطأ إداريًا يحتاج إلى تصحيح أو إجراء تأديبي. وقد توجد وقائع تستدعي تحقيقًا جنائيًا إذا توافرت مؤشرات على ارتكاب فعل مجرم.

إن العدالة لا تقوم على إدانة الأشخاص مسبقًا، بل على التحقيق المنصف، واحترام حقوق الدفاع، وتقييم الأدلة، وصدور القرارات عن الجهات المختصة.

ولهذا فإن محاربة الفساد تحتاج إلى الشجاعة في كشف الاختلالات، لكنها تحتاج أيضًا إلى الدقة والإنصاف حتى لا تتحول الاتهامات إلى أدوات للضغط السياسي أو التشهير.

لماذا يخاف بعض المواطنين من المطالبة بحقوقهم؟

قد يكون الحق واضحاً في نظر المواطن، لكنه يتردد في المطالبة به بسبب الخوف أو الكلفة أو تعقيد الإجراءات.

فقد يخشى موظف أن يؤدي تقديم شكوى إلى توتر علاقته برئيسه. وقد يتردد عامل في المطالبة بمستحقاته خوفاً من فقدان العمل. وقد تتجنب أسرة الدخول في نزاع قانوني لأنها لا تستطيع تحمل المصاريف أو الوقت المطلوب. وقد يشعر مواطن بأن الشكوى لن تغير شيئاً، فيختار الصمت.

وهذه المخاوف ليست متطابقة في جميع الحالات، لكنها توضح أن الوصول إلى العدالة لا يتعلق بوجود المحاكم والقوانين فقط. بل يتعلق أيضاً بقدرة الناس على فهم الإجراءات، وتحمل تكلفتها، والحصول على المساعدة اللازمة، والثقة في أن الشكوى ستدرس دون انتقام أو تمييز.

ومن أجل معالجة هذه الصعوبات، تحتاج المؤسسات إلى تبسيط الإجراءات حيثما أمكن، وتوفير المعلومات القانونية الأساسية بلغة واضحة، وتحسين خدمات الاستقبال والتوجيه، وتطوير المساعدة القانونية وفق القواعد المعمول بها، وتوفير آليات مناسبة للتبليغ عن المخالفات.

كما يجب التعامل بجدية مع الشكاوى المتعلقة بالتهديد أو الانتقام، وتوفير الضمانات القانونية للأشخاص الذين يمارسون حقوقهم بحسن نية.

إن المواطن الذي يطالب بحقه لا ينبغي أن يُعامل باعتباره مصدر إزعاج، بل باعتباره شخصاً يساهم في اختبار مدى احترام المؤسسة للقانون.

القضاء واستقلال العدالة

لا يمكن بناء دولة عادلة دون قضاء قادر على الفصل في النزاعات وفق القانون، بعيداً عن الضغوط غير المشروعة.

فالقاضي يحتاج إلى الاستقلال في عمله، وإلى احترام الإجراءات القانونية، وإلى إمكانية الوصول إلى الأدلة، وإلى ضمانات تسمح له باتخاذ القرار بناءً على الملف المعروض عليه، لا بناءً على مكانة الأطراف أو رغباتهم.

كما يحتاج المواطنون إلى معرفة أن القضايا ستُعالج وفق المساطر المحددة، وأن حقوق الدفاع مصونة، وأن القرارات القضائية يمكن الطعن فيها بالطرق التي يتيحها القانون.

ولا يعني استقلال القضاء أنه لا يخضع لأي رقابة أو مساءلة. بل يعني أن الرقابة على عمله يجب أن تتم وفق الضوابط القانونية والمؤسسية، دون تدخل غير مشروع في مضمون الأحكام أو توجيه القضاة إلى نتائج محددة.

وتتطلب العدالة الفعالة أيضاً موارد بشرية ومادية كافية، وإجراءات واضحة، وتديراً جيداً للملفات، ووسائل تقلل من التأخير غير المبرر.

فالتأخر الطويل في الفصل في النزاعات قد يرهق المواطنين، ويزيد تكلفة المطالبة بالحقوق، ويجعل بعض الناس يفقدون الثقة في قدرة النظام على توفير الإنصاف في الوقت المناسب.

إن إصلاح العدالة لا يتحقق بمجرد رفع الشعارات، بل يتطلب تحسين جودة الخدمات، واحترام الضمانات، وتطوير الوسائل التنظيمية والتقنية، ومعالجة الاختلالات التي تظهر من خلال التقييم المستمر.

هل المال يشتري العدالة؟

من الضروري التمييز بين القدرة المالية التي تساعد الشخص على الاستعانة بمحامٍ أو خبير، وبين شراء قرار قضائي أو التأثير غير المشروع في مسار قضية.

فامتلاك الموارد المالية قد يمنح بعض الأشخاص قدرة أكبر على تحمل تكاليف النزاع، والاستفادة من الاستشارة القانونية، وجمع الوثائق والخبرات اللازمة.

وهذه الفوارق قد تجعل الوصول إلى العدالة أكثر صعوبة بالنسبة إلى الأشخاص محدودي الدخل، حتى في غياب أي فساد.

أما الرشوة أو التدخل غير المشروع أو تزوير الأدلة أو الضغط على الشهود، فهي ممارسات مختلفة تمامًا، وتحتاج إلى مواجهة قانونية صارمة عندما تثبت.

إن التحدي الحقيقي هو بناء نظام يضمن ألا تتحول القدرة المالية إلى شرط فعلي للدفاع عن الحقوق. ويتطلب ذلك تحسين الوصول إلى المساعدة القانونية، وتوفير المعلومات، وضمان تكافؤ الفرص الإجرائية، ومراقبة أي محاولة للتأثير غير المشروع في القضايا.

ولا ينبغي أن يفهم النقد الموجه إلى تفاوت الإمكانيات على أنه اتهام للقضاة أو المحامين أو المؤسسات دون دليل. فالحديث عن إصلاح العدالة يجب أن يستند إلى الوقائع، وأن يهدف إلى تحسين النظام وحماية استقلاله ونزاهته.

إن العدالة لا تكون قوية عندما يثق بها أصحاب النفوذ فقط، بل عندما يستطيع المواطن العادي أن يلجأ إليها وهو يعلم أن قضيته ستُدرس وفق القانون.

المسؤول السياسي والمحاسبة

المسؤول السياسي يشغل منصبًا عامًا، وقد تكون قراراته مؤثرة في حياة آلاف المواطنين. ولذلك فإن من حق المجتمع أن يعرف كيف استُعملت الصلاحيات، وما النتائج التي تحققت، وكيف صُرفت الموارد، وهل احترمت القرارات القواعد القانونية.

وتبدأ المحاسبة السياسية من وضوح البرنامج والالتزامات. فعندما يقدم المنتخب وعودًا محددة، يمكن للمواطنين متابعة ما تحقق منها، ومقارنة النتائج بالأهداف، وطرح الأسئلة حول أسباب التأخير أو الفشل.

كما تتطلب المحاسبة وجود معلومات متاحة عن الميزانيات والمشاريع والصفقات والحصيلة، ضمن الحدود التي يسمح بها القانون. فالمعلومات

الواضحة تساعد على تقييم العمل، بينما يفتح الغموض المجال للتأويل والشكوك.

لكن المحاسبة السياسية لا تعني أن كل مشروع لم ينجح يثبت وجود فساد، ولا أن كل قرار مثير للجدل يمثل مخالفة قانونية. فقد تفشل بعض السياسات بسبب ضعف التخطيط أو تغير الظروف أو محدودية الموارد أو صعوبات التنفيذ.

ولهذا ينبغي أن تتناسب طريقة المحاسبة مع طبيعة الواقعة. فالفشل السياسي قد يستدعي النقد وتغيير الأولويات أو تجديد الاختيار الانتخابي، أما الاشتباه في جريمة فيحتاج إلى تحقيق قانوني وأدلة.

والمسؤول النزيه لا يخشى أن يُسأل عن عمله. فهو يعرف أن المنصب العام ليس إعفاءً من النقد، وأن الشفافية تساعد على تصحيح الأخطاء، وأن احترام المواطنين يقتضي تقديم التفسيرات بدل الاكتفاء بالدفاع عن الصورة الشخصية.

الحصانة والمسؤولية

توجد في بعض الأنظمة القانونية ضمانات خاصة لأشخاص يشغلون وظائف عامة معينة، ومنها أشكال من الحصانة المرتبطة بأداء المهام أو بحرية التعبير البرلماني. وقد يكون لهذه الضمانات هدف مشروع، مثل حماية العمل المؤسسي من الضغوط أو الانتقام السياسي.

لكن وجود ضمانات قانونية خاصة لا يعني أن صاحبها فوق القانون، ولا ينبغي تفسيرها باعتبارها ترخيصاً لارتكاب المخالفات.

ويجب فهم الحصانات وفق نطاقها وشروطها والإجراءات التي ينص عليها القانون، دون تعميم أو افتراض أن جميع المسؤولين يتمتعون بالضمانات نفسها.

إن التحدي هو تحقيق التوازن بين حماية المؤسسات من التدخلات غير المشروعة، وضمان عدم استعمال الامتيازات القانونية لتعطيل المساءلة عن أفعال لا تشملها تلك الضمانات.

وتزداد أهمية الوضوح في هذا المجال، لأن الغموض قد يغذي الاعتقاد بأن بعض الأشخاص يتمتعون بحماية مطلقة، حتى عندما لا يكون ذلك صحيحاً قانوناً.

فالدولة التي تحترم القانون تحمي الوظائف العامة من الضغوط غير المشروعة، لكنها تحرص في الوقت نفسه على أن تبقى المسؤولية قائمة، وأن تُعالج الادعاءات وفق المساطر المختصة.

العدالة الاجتماعية جزء من العدالة القانونية

لا تقتصر العدالة على المحاكم والعقوبات. فهناك أيضاً عدالة تتعلق بتوزيع الفرص، وإمكانية الوصول إلى التعليم والصحة والعمل والسكن والخدمات الأساسية.

قد يكون القانون واحداً من الناحية النظرية، لكن بعض المواطنين يواجهون صعوبات أكبر في الوصول إلى حقوقهم بسبب الفقر أو ضعف التعليم أو البعد الجغرافي أو الإعاقة أو نقص المعلومات.

ولهذا فإن بناء مجتمع عادل يتطلب الجمع بين حماية الحقوق القانونية وتحسين الظروف التي تسمح للناس بالاستفادة منها.

فالتلميذ الذي لا يستطيع الوصول إلى مدرسة جيدة لا يملك الفرص نفسها التي يملكها من تتوفر له ظروف تعليمية أفضل. والمريض الذي لا يستطيع تحمل تكلفة العلاج الخاص قد يتأثر أكثر بأي ضعف في الخدمات العمومية. والعامل الذي يفتقر إلى معلومات قانونية أو دعم مناسب قد يجد صعوبة في المطالبة بمستحقاته.

إن معالجة هذه الفوارق لا تعني منح امتيازات غير مستحقة، بل تعني العمل على إزالة العقبات التي تمنع المواطنين من الاستفادة من الحقوق والفرص بصورة عادلة.

ومن هنا تصبح جودة التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والتشغيل جزءاً من مشروع العدالة الشاملة، لأن الكرامة الإنسانية لا تتحقق فقط بوجود نص قانوني، بل تحتاج أيضاً إلى ظروف عملية تسمح للناس بالعيش والمشاركة والدفاع عن مصالحهم.

الموظف البسيط بين الواجب والضغط

يعمل الموظف العمومي في كثير من الأحيان في مواجهة مباشرة مع المواطنين، وقد يكون أول شخص يتعامل معه المواطن عندما يحتاج إلى وثيقة أو خدمة أو قرار إداري.

ولهذا يتحمل الموظف مسؤولية مهمة في احترام الإجراءات، وتقديم المعلومات الصحيحة، والتعامل مع المرتفقين دون تمييز، والمحافظة على المال العام.

لكن الموظف يحتاج أيضاً إلى بيئة عمل تحميه من الضغط غير المشروع، وتوفر له التكوين والوسائل اللازمة، وتحدد اختصاصاته بوضوح.

فإذا طُلب منه تنفيذ تعليمات مخالفة للقانون، أو تعرض لضغط من أجل تفضيل شخص على آخر، فإنه يحتاج إلى قواعد مؤسسية واضحة تتيح له التعامل مع الوضع وفق القانون.

وفي المقابل، لا ينبغي أن تتحول صعوبة العمل أو ضعف الموارد إلى مبرر لسوء المعاملة أو تعطيل الحقوق أو استغلال حاجة المواطنين.

إن الإدارة الجيدة تقوم على توازن بين المسؤولية والحماية. فهي تحاسب الموظف على ما يثبت من مخالفات، لكنها توفر له أيضاً شروط العمل السليم،

وتتيح له الاعتراض على التعليمات غير المشروعة وفق الإجراءات المعمول بها.

كما أن الرقمنة وتبسيط المساطر ونشر المعلومات يمكن أن تقلل من الغموض، وتساعد على توثيق القرارات، وتحد من الاعتماد غير الضروري على العلاقات الشخصية.

محاسبة المسؤول دون ظلم

قد يكون الغضب من الفساد أو سوء التدبير مفهوماً، لكنه لا ينبغي أن يؤدي إلى التخلي عن قواعد العدالة نفسها التي نطالب باحترامها.

فلا يجوز اعتبار الاتهام دليلاً نهائياً، ولا نشر معلومات شخصية غير ضرورية، ولا التشهير بأفراد دون أساس موثوق. كما لا ينبغي استخدام القضاء أو الشكاوى بقصد الانتقام من الخصوم.

إن المحاسبة الجادة تتطلب أدلة قابلة للتحقق، وإجراءات تحترم حقوق جميع الأطراف، وقرارات تصدر عن الجهات المختصة.

وفي الوقت نفسه، يجب ألا تُستعمل ضرورة احترام قرينة البراءة ذريعة لمنع النقاش العام أو تجاهل المعلومات الموثوقة. فمن حق الصحافة والمواطنين مناقشة القضايا العامة، وطرح الأسئلة، والمطالبة بالشفافية، مع احترام القانون وتجنب تقديم الادعاءات غير المثبتة على أنها حقائق نهائية.

إن المجتمع الذي يريد عدالة قوية يجب أن يحمي حق المتهم في الدفاع عن نفسه، كما يحمي حق المواطن في التبليغ عن المخالفات، وحق الصحافة في التحقيق، وحق المؤسسات في أداء مهامها باستقلالية.

فالعدالة الحقيقية لا تبحث عن شخص يُدان بأي ثمن، بل تبحث عن الحقيقة وفق إجراءات عادلة.

إصلاح الإدارة لتقوية المحاسبة

تحتاج الإدارة إلى إجراءات واضحة تسمح للمواطن بمعرفة حقوقه والوثائق المطلوبة والرسوم والآجال والجهة المسؤولة عن معالجة ملفه.

عندما تكون المساطر معقدة أو المعلومات ناقصة، قد يجد المواطن نفسه مضطراً إلى زيارة المكاتب مرات متعددة، أو الاعتماد على وسطاء لفهم الإجراءات، أو الانتظار دون معرفة سبب التأخير.

ويمكن لتبسيط المساطر، وتطوير الخدمات الرقمية، وتوفير قنوات للتظلم، وتوثيق القرارات، ونشر المعلومات الأساسية أن يساعد على تقليل هذه المشكلات.

كما ينبغي أن تكون آليات معالجة الشكاوى فعالة، بحيث يحصل المواطن على معلومات بشأن طلبه، ويعرف ما إذا كان قد قُبل أو رُفض، والأسباب القانونية للقرار، والوسائل المتاحة للطعن عند الاقتضاء.

ويجب أن تخضع الإدارة لتقييم مستمر يعتمد على مؤشرات واضحة، مثل مدة معالجة الملفات، وجودة الخدمات، ونسبة الشكاوى التي تمت معالجتها، ومدى احترام المعايير المعلنة.

إن هذه الإصلاحات لا تستهدف الموظفين، بل تهدف إلى جعل العمل الإداري أكثر وضوحاً وفعالية، وحماية الموظف النزيه من الضغوط، وحماية المواطن من التعسف أو الإهمال.

ماذا يحتاج المغرب لبناء ثقافة قوية للمحاسبة؟

يحتاج المغرب، مثل أي دولة تسعى إلى تطوير مؤسساتها، إلى مواصلة العمل على ترسيخ سيادة القانون، وتعزيز الشفافية، وتحسين جودة الخدمات، وتقوية الثقة بين المواطن والمؤسسات.

ومن بين المسارات المهمة في هذا المجال، نشر المعلومات المتعلقة بتدبير المال العام وفق القانون، وتحسين فعالية الرقابة، ومتابعة تنفيذ التوصيات، وتطوير آليات التصريح بالمصالح والممتلكات حيثما ينص القانون، وتعزيز قواعد الوقاية من تضارب المصالح.

كما أن ضمان فعالية الشكاوى والتظلمات، وتسهيل الوصول إلى المعلومات، وتحسين المساعدة القانونية، وتطوير الإدارة الرقمية، كلها إجراءات يمكن أن تجعل المطالبة بالحقوق أكثر وضوحًا وأقل كلفة.

ويحتاج الأمر أيضًا إلى ثقافة سياسية تعتبر النقد جزءًا من العمل الديمقراطي، لا اعتداءً على المؤسسات، وتعتبر السؤال عن النتائج حقًا مشروعًا، لا دليلًا على العدا.

لكن الإصلاح لا ينبغي أن يُقاس بعدد المبادرات المعلنة فقط، بل بمدى تأثيرها الفعلي على حياة المواطنين. فالسؤال هو: هل أصبح الحصول على الخدمة أسهل؟ هل تقلصت مدة الانتظار؟ هل تحسنت إمكانية الوصول إلى المعلومات؟ هل أصبحت الشكاوى تُعالج بصورة أكثر فعالية؟ وهل أصبحت قواعد المحاسبة أكثر وضوحًا؟

إن تقييم الإصلاح يحتاج إلى بيانات ومؤشرات ومتابعة مستقلة، حتى لا تتحول محاربة الفساد نفسها إلى مجرد شعار سياسي جديد.

رسالة إلى المواطن المغربي

أيها المواطن، من حَقك أن تطالب بالعدالة، وأن تسأل عن المال العام، وأن تنتقد ضعف الخدمات، وأن تطالب المسؤولين بتفسير قراراتهم.

لا تعتقد أن المطالبة بحقوقك نوع من التمرد، ولا تجعل الخوف يمنعك من استعمال القنوات القانونية المتاحة. وفي الوقت نفسه، احرص على أن تكون شكاواك مبنية على معلومات دقيقة، وأن تحترم حقوق الآخرين، وأن تميز بين ما تعرفه وما تشك فيه.

إذا واجهت مشكلة إدارية، فحاول معرفة المسطرة الصحيحة والجهة المختصة، واحتفظ بالوثائق ذات الصلة، واستفسر عن أسباب القرار أو التأخير. وإذا كانت هناك مؤشرات جدية على مخالفة، فاستعمل قنوات التبليغ أو التظلم المناسبة، مع تجنب نشر اتهامات غير مثبتة.

ولا تقبل أن يُقنعك أحد بأن حقوقك مرتبطة بعلاقة شخصية أو بولاء سياسي. فالمؤسسات العمومية وجدت لخدمة المواطنين وفق القانون، لا لتوزيع الحقوق بحسب القرب والبعد.

وتذكر أن العدالة ليست مطلباً لفئة واحدة. فحين ندافع عن حق شخص آخر في محاكمة عادلة، حتى لو اختلفنا معه، فإننا ندافع عن القواعد التي قد نحتاج إليها يوماً لحماية أنفسنا.

رسالة إلى المسؤولين

إلى كل مسؤول يتحمل جزءاً من تدبير الشأن العام، تذكر أن المنصب ليس حصانة أخلاقية، وأن السلطة لا تمنحك الحق في تجاهل الأسئلة أو التعامل مع النقد باعتباره إهانة.

المواطن الذي يسأل عن مشروع أو ميزانية أو قرار لا يطلب بالضرورة إسقاطك أو التشكيك في نياتك، بل قد يريد أن يفهم كيف تُدار الأمور التي تؤثر في حياته.

ومن واجبك أن تقدم المعلومات التي يسمح القانون بنشرها، وأن تشرح أسباب القرارات، وأن تحترم المساطر، وأن تتعامل مع الشكاوى بجدية.

إذا أخطأت، فاعترف بالخطأ وصححه. وإذا واجهت عائقاً، فاشرحه بوضوح. وإذا ظهرت شبهة مخالفة، فتعاون مع الإجراءات القانونية المختصة، ولا تستعمل نفوذك لمنع التحقيق أو الضغط على المشتكين.

إن المسؤول الذي يقبل المحاسبة لا يفقد هيئته، بل يساهم في بناء مؤسسة أقوى من شخصه. أما المسؤول الذي يرفض كل مساءلة، فإنه يجعل المنصب

يبدو وكأنه ملكية خاصة، ويضعف الثقة التي تحتاج إليها المؤسسات كي تؤدي دورها.

خاتمة الفصل

المحاسبة ليست عقوبة جماعية للسياسيين، وليست وسيلة لتشويه المؤسسات، بل هي ضمانة لحماية المال العام والحقوق والحريات. وهي لا تكون فعالة إلا عندما تستند إلى قواعد واضحة، ومعلومات موثوقة، ومؤسسات مستقلة، وإجراءات عادلة.

إن أخطر ما يمكن أن يحدث لأي مجتمع هو أن يفقد المواطنون إيمانهم بإمكانية الحصول على الإنصاف، أو أن يعتقدوا أن النفوذ أقوى من القانون، أو أن الصمت هو الطريق الوحيد لتجنب المشكلات.

لكن استعادة الثقة ممكنة حين تصبح الإجراءات واضحة، والشكاوى قابلة للمتابعة، والقرارات قابلة للتفسير، والمخالفات قابلة للتحقيق، والمسؤوليات محددة وفق القانون.

ولا ينبغي أن نختار بين محاربة الفساد واحترام الحقوق، لأنهما ليسا هدفين متعارضين. فمحاربة الفساد تحتاج إلى عدالة تحترم الأدلة والإجراءات، واحترام الحقوق يحتاج إلى مؤسسات تستطيع منع استغلال السلطة.

بقلم بدر شاشا

أكتب هذا الفصل لأنني أؤمن أن الدولة العادلة لا تُقاس بقوة خطابها، بل بقدرة المواطن على الدفاع عن حقه، وبمدى خضوع المسؤول للقانون، وبمقدار الثقة التي يستطيع الناس وضعها في مؤسساتهم.

لا أريد عدالة تنتقم من الخصوم، ولا قانوناً يُستعمل ضد الضعفاء فقط، ولا محاسبة تقوم على الشائعات. أريد عدالة تحمي الجميع، وتحقق في المخالفات

بجدية، وتمنح كل شخص حقه في الدفاع، وتمنع أن يتحول النفوذ إلى وسيلة للتهرب من المسؤولية.

إن المنصب يزول، والحكومات تتغير، والوجوه السياسية تتبدل، لكن المؤسسات والقواعد التي نحافظ عليها اليوم ستؤثر في حياة الأجيال القادمة.

ولذلك يجب أن يكون السؤال الدائم أمام كل مسؤول: هل تستطيع أن تشرح قراراتك أمام المواطنين؟ وهل تستطيع أن تثبت أن الموارد استُعملت وفق القانون؟ وهل تقبل أن تُقيّم أعمالك بالنتائج لا بالشعارات؟

فالعدالة التي لا تصل إلى المواطن العادي تبقى ناقصة، والمحاسبة التي لا تشمل أصحاب النفوذ تفقد قوتها، والقانون الذي لا يحمي الجميع يفقد جزءاً من معناه.

إن بناء دولة عادلة يبدأ حين يصبح احترام القانون قاعدة، وحين تتحول المحاسبة إلى ممارسة مؤسسية، وحين يعرف المواطن أن كرامته وحقوقه لا تتوقف على اسم عائلته أو حجم ثروته أو قربته من السلطة.

وهذا هو الأساس الذي ينبغي أن تقوم عليه السياسة التي تستحق ثقة الشعب واحترامه.

الفصل السابع

الأحزاب السياسية بين خدمة الوطن والبحث عن السلطة

تأليف: بدر شاشا

مقدمة الفصل

تُعد الأحزاب السياسية من أهم المؤسسات التي تقوم عليها الحياة الديمقراطية. فهي الإطار الذي تتجمع داخله الأفكار والتوجهات المختلفة، ومن خلالها تُصاغ البرامج، ويُختار المرشحون، وتُقدم البدائل السياسية، ويشارك المواطنون في تدبير الشأن العام. ومن المفترض أن تكون الأحزاب مدارس لتكوين القيادات،

ومختبرات لإنتاج الحلول، وفضاءات للنقاش والتنافس حول أفضل السبل لخدمة المجتمع.

لكن السؤال الذي يفرض نفسه هو: هل تتجح الأحزاب دائماً في أداء هذه الوظيفة؟ وهل تظل المبادئ التي تعلنها في برامجها هي نفسها التي توجه سلوكها عندما تقترب من السلطة؟ وهل يدخل جميع الأشخاص إلى العمل الحزبي من أجل خدمة المواطنين، أم أن بعضهم قد يرى في الحزب طريقاً للوصول إلى منصب أو نفوذ أو امتياز؟

إن هذه الأسئلة لا تهدف إلى اتهام جميع الأحزاب أو المنتمين إليها، فداخل الحياة السياسية توجد تجارب مختلفة، وأشخاص يعملون بصدق، وآخرون يختلفون في أهدافهم وأساليبهم. لكن من الضروري دراسة المشكلات التي قد تصيب التنظيمات السياسية عندما تتراجع المبادئ أمام المصالح، وعندما يصبح الفوز الانتخابي أهم من جودة البرنامج، وعندما تتحول المناصب إلى غاية بدل أن تكون وسيلة لخدمة المجتمع.

إن الحزب السياسي لا يُقاس فقط بعدد أعضائه أو مقاعده أو حضوره الإعلامي، بل يُقاس أيضاً بمدى احترامه للديمقراطية الداخلية، وشفافية تدبيره، وجودة مرشحيه، وواقعية برامجه، وقدرته على الاستماع إلى المواطنين ومحاسبة أعضائه.

ومن هنا يبدأ هذا الفصل بمحاولة فهم العلاقة المعقدة بين الحزب والسلطة، وكيف يمكن للأحزاب أن تتحول إلى مؤسسات حقيقية لخدمة الوطن بدل أن تصبح مجرد آلات انتخابية لا يظهر نشاطها إلا عندما تقترب الانتخابات.

لماذا تأسست الأحزاب السياسية؟

ظهرت الأحزاب السياسية الحديثة نتيجة تطور المجتمعات والمؤسسات التمثيلية واتساع المشاركة السياسية. فقد احتاج المواطنون إلى تنظيم أنفسهم حول أفكار ومصالح مشتركة، وإلى وسائل تسمح لهم بالتأثير في القرارات العامة، وتقديم مرشحين يمثلون رؤاهم.

وتطورت الأحزاب مع توسع حق التصويت، ونمو الصحافة، وظهور النقابات والحركات الاجتماعية، وتغير البنية الاقتصادية والاجتماعية للدول. وأصبحت تؤدي وظائف متعددة، من بينها تأطير المواطنين، وتكوين القيادات، وتجميع المطالب الاجتماعية، والمشاركة في الانتخابات، ومراقبة الحكومات أو تشكيلها بحسب النظام السياسي.

ولم تتخذ الأحزاب شكلاً واحداً في جميع البلدان. فهناك أحزاب تقوم على مرجعيات فكرية واضحة، وأخرى تركز على برامج اقتصادية أو اجتماعية، وأخرى نشأت من حركات وطنية أو اجتماعية أو نقابية. كما تختلف قواعد التنظيم الداخلي، وطريقة اختيار القيادات، ومدى تأثير الأعضاء في القرارات.

ومع ذلك، فإن الغاية الأساسية من وجود الحزب في النظام الديمقراطي هي توفير وسيلة منظمة للتنافس على الأفكار والبرامج والتمثيل السياسي، ضمن القواعد القانونية والمؤسسية.

فإذا فقد الحزب علاقته بالمجتمع، ولم يعد يستمع إلى المواطنين إلا في المواسم الانتخابية، فإنه يخاطر بفقدان وظيفته الأساسية. وإذا أصبح مجرد وسيلة للوصول إلى المناصب، فإن السياسة تتحول من مجال لتقديم الحلول إلى مجال للتنافس حول المواقع.

الحزب ليس ملجأ للزعيم

من المشكلات التي قد تظهر داخل بعض التنظيمات السياسية تركيز القرار في يد شخص واحد أو دائرة ضيقة، بحيث تصبح المؤسسات الداخلية موجودة من الناحية الشكلية، بينما تُتخذ القرارات الأساسية خارجها.

قد يؤدي هذا الوضع إلى ضعف النقاش الداخلي، وتراجع دور الأعضاء، وصعوبة تجديد القيادات، وتهميش الكفاءات التي تمتلك أفكاراً مختلفة. وقد يشعر المناضلون بأن مستقبلهم التنظيمي مرتبط برضا القيادة أكثر من ارتباطه بعملهم وقدرتهم على تقديم مقترحات مفيدة.

لكن الحزب الذي يريد خدمة المجتمع يحتاج إلى مؤسسات داخلية حقيقية، وقواعد معلنة لاختيار المسؤولين، وآليات لتداول القيادة، وفرص عادلة أمام الأعضاء للمشاركة في صنع القرار.

ولا يعني ذلك أن القيادة القوية أمر سلبي دائماً. فالتنظيم يحتاج إلى التنسيق والقدرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها. لكن قوة القيادة ينبغي أن تستند إلى الشرعية التنظيمية والكفاءة والثقة، لا إلى إلغاء النقاش أو منع النقد.

فالزعيم الذي يحترم حزبه لا يعتبره ملكية شخصية، بل مؤسسة تستمر بعده، وتستطيع إنتاج قيادات جديدة، ومراجعة برامجها، وتصحيح أخطائها.

إن الحزب الحقيقي هو الذي يستطيع أن يناقش رئيسه، ويقيم أداؤه، ويغير قيادته وفق قواعد واضحة دون أن ينهار التنظيم أو يتحول الاختلاف إلى صراع شخصي.

الديمقراطية داخل الحزب

من الصعب أن يدافع حزب عن الديمقراطية في المجتمع إذا كانت آليات المشاركة داخله ضعيفة. فالديمقراطية ليست مجرد كلمة تُذكر في الخطب، بل هي ممارسة تتطلب قواعد تسمح للأعضاء بالمشاركة، والتعبير عن آرائهم، والتنافس على المسؤوليات، ومراقبة تدبير التنظيم.

وتبدأ الديمقراطية الداخلية من وضوح شروط العضوية، وشفافية اختيار المرشحين، واحترام المؤتمرات التنظيمية، وإتاحة المعلومات للأعضاء، وتوفير وسائل قانونية لمعالجة النزاعات الداخلية.

كما تتطلب وجود نقاش حقيقي حول البرامج والتحالفات والقرارات الكبرى، بدل الاكتفاء بالموافقة الشكلية على اختيارات جاهزة.

وقد تكون هناك اختلافات داخل الحزب بشأن السياسة الاقتصادية أو الاجتماعية أو التحالفات أو طريقة إدارة الحملات الانتخابية. وهذه الاختلافات ليست دليلاً

على ضعف التنظيم بالضرورة، بل يمكن أن تكون مصدرًا للإبداع إذا أُديرت بطريقة مسؤولة.

أما عندما يُعامل كل اعتراض باعتباره خيانة، وكل نقد باعتباره محاولة لإضعاف الحزب، فإن التنظيم يفقد قدرته على التعلم، ويصبح أعضاؤه أكثر ميلًا إلى الصمت بدل تقديم الأفكار.

إن الحزب الذي يتيح لأعضاء المشاركة في قراراته، ويحترم قواعده، ويحاسب مسؤوليه، يكون أكثر قدرة على فهم المجتمع الذي يريد تمثيله.

اختيار المرشحين: الكفاءة أم الولاء؟

يُعد اختيار المرشحين من أهم الاختبارات التي تكشف طبيعة الحزب وأولوياته. فالمرشح هو الشخص الذي يقدم نفسه للمواطنين باعتباره ممثلًا لهم، وقد يتولى مسؤوليات تؤثر في المال العام والسياسات والخدمات.

لذلك ينبغي أن يعتمد الاختيار على معايير واضحة، تشمل النزاهة، والكفاءة، والقدرة على التواصل، وفهم القضايا المحلية والوطنية، والاستعداد لتحمل المسؤولية.

لكن قد تظهر اختلالات عندما يصبح الولاء الشخصي أهم من الكفاءة، أو عندما يُفضل الشخص بسبب قربه من القيادة، أو بسبب قدرته المالية على تمويل الحملة، أو بسبب شهرته التي لا ترتبط بالضرورة بقدرته على أداء العمل العام.

ولا يعني امتلاك المرشح للموارد المالية أو الشهرة أنه غير صالح تلقائيًا، كما لا يعني أن الشخص الذي لا يملك المال عاجز عن النجاح. المسألة الأساسية هي وجود معايير عادلة تمنع الامتيازات غير المبررة، وتسمح للكفاءات المختلفة بالمشاركة.

ومن أجل تحسين عملية الاختيار، يمكن للأحزاب اعتماد معايير معلنة، ومقابلات تنظيمية جادة، وتقييم للتجربة والخبرة، وآليات للتصريح بتضارب

المصالح، وإجراءات تتيح للأعضاء معرفة أسباب الاختيار والظعن في المخالفات وفق القواعد الداخلية والقانونية.

كما ينبغي ألا ينتهي دور الحزب عند اختيار المرشح. بل عليه أن يواكب أداء المنتخبين، ويساعدهم على فهم اختصاصاتهم، ويقيم حصيلتهم، ويتخذ الإجراءات التنظيمية المناسبة عندما تثبت مخالفة القواعد.

فالمقعد الانتخابي ليس جائزة تُمنح لشخص، بل مسؤولية تجاه المواطنين.

الأحزاب في موسم الانتخابات

تزداد أنشطة الأحزاب عادة خلال الحملات الانتخابية، حيث تتكثف اللقاءات والتصريحات والزيارات وتقديم البرامج. وهذه الأنشطة جزء طبيعي من التنافس الديمقراطي، لأنها تسمح للمرشحين بعرض أفكارهم والتواصل مع الناخبين.

لكن المشكلة تظهر عندما يصبح العمل الحزبي موسميًا، بحيث يقل التواصل مع السكان بين الانتخابات، وتراجع الأنشطة التكوينية، ولا تُتابع الشكاوى المحلية، ولا يُشرح للمواطنين ما يقوم به المنتخبون داخل المؤسسات.

في هذه الحالة، قد يشعر المواطن بأن الحزب يتذكره فقط عندما يحتاج إلى صوته، ثم يختفي بعد انتهاء الاستحقاق الانتخابي.

أما الحزب الذي يؤدي دوره باستمرار، فينظم لقاءات حول قضايا المجتمع، ويستمع إلى مطالب السكان، ويشرح القرارات العمومية، ويقدم مقترحات، ويتابع تنفيذ البرامج، ويهيئ أعضاءه لتحمل المسؤولية.

ولا يعني التواصل المستمر أن الحزب يستطيع حل جميع المشكلات، بل يعني أنه يحافظ على علاقة واضحة مع المواطنين، ويشرح حدود اختصاصاته، ويوجه المطالب إلى المؤسسات المختصة، ويعمل على تحويل المشكلات إلى مقترحات قابلة للنقاش.

إن العمل السياسي لا يبدأ عند اقتراب الانتخابات ولا ينتهي بإعلان النتائج. إنه نشاط مستمر يحتاج إلى حضور ميداني، ومعرفة، وتنظيم، واستعداد للمحاسبة.

مناضل الحزب بين المبادئ والمصالح

ينضم كثير من الأشخاص إلى الأحزاب بسبب قناعات فكرية أو رغبة في خدمة المجتمع أو المشاركة في التغيير. وقد يخصصون وقتًا وجهدًا لتنظيم الأنشطة والتواصل مع السكان والدفاع عن برامج الحزب.

لكن العمل الحزبي قد يواجه تحديات عندما تصبح فرص الترقى التنظيمي مرتبطة بعوامل لا تتصل بالكفاءة أو العمل الجاد، أو عندما يشعر الأعضاء بأن الالتزام بالمبادئ لا يمنحهم فرصًا عادلة للمشاركة.

وقد يؤدي ذلك إلى الإحباط، أو الانسحاب، أو انتقال بعض الأعضاء إلى تنظيمات أخرى، أو تحول النشاط السياسي إلى مجرد انتظار لمنفعة شخصية.

ومن المهم التمييز بين الطموح المشروع إلى تحمل المسؤولية وبين السعي إلى استغلال الحزب. فمن حق العضو أن يطمح إلى الترشح أو القيادة، لكن عليه أن يقبل المنافسة وفق قواعد واضحة، وأن يضع المصلحة العامة فوق المكاسب غير المشروعة.

كما ينبغي للحزب أن يقدر العمل التنظيمي والفكري والميداني، وألا يختزل قيمة أعضائه في قدرتهم على جمع الأصوات أو توفير الموارد المالية.

إن الحزب الذي يحترم مناضليه يمنحهم فرصًا عادلة للتعلم والتقدم، ويستفيد من أفكارهم، ويتيح لهم نقد القرارات دون خوف، ويضمن أن تكون المسؤوليات نتيجة مسار تنظيمي واضح لا مجرد مكافآت شخصية.

التحالفات السياسية: مبدأ أم حسابات انتخابية؟

تُعد التحالفات جزءًا من الحياة السياسية في كثير من الأنظمة الديمقراطية. فقد لا يحصل حزب واحد على الأغلبية اللازمة لتشكيل الحكومة أو إدارة مجلس منتخب، فيحتاج إلى التفاوض مع أحزاب أخرى حول برنامج مشترك.

والتحالف في حد ذاته ليس دليلًا على التخلي عن المبادئ. فقد يكون وسيلة لتحقيق إصلاحات ممكنة، أو لتجميع القوى حول أولويات مشتركة، أو لتجنب تعطيل المؤسسات.

لكن التحالف يصبح موضع تساؤل عندما تُقدّم المناصب على البرامج، أو عندما لا تُشرح أسباب تغيير المواقف، أو عندما يُبرم الاتفاق دون توضيح الالتزامات التي سيتحملها كل طرف.

فالمواطن الذي صوت لحزب بناءً على برنامج معين من حقه أن يعرف كيف ستؤثر التحالفات في تنفيذ ذلك البرنامج، وما التنازلات التي قُبِلت، وما الأولويات التي ستبقى قائمة.

ولا يمكن مطالبة الأحزاب بتحقيق جميع وعودها دون مراعاة طبيعة التفاوض السياسي وتوزيع الصلاحيات. لكن من واجبها أن تشرح قراراتها بوضوح، وأن توضح ما أمكن تنفيذه وما تعذر، بدل تقديم التحالف باعتباره نجاحًا كاملاً دون تقييم نتائجه.

إن التحالف المسؤول يقوم على اتفاقات واضحة، وأهداف قابلة للمتابعة، واحترام متبادل، وشرح للمواطنين. أما التحالف الذي لا يجمعه سوى تقاسم المناصب، فإنه يخاطر بإضعاف الثقة في العمل الحزبي.

المعارضة ليست عداوة

في الأنظمة الديمقراطية، تؤدي المعارضة دورًا أساسيًا في مراقبة الحكومة، وانتقاد قراراتها، واقتراح البدائل، والكشف عن الاختلالات. وهي بذلك تساهم في منع تركيز السلطة دون رقابة، وتمنح المواطنين خيارات سياسية مختلفة.

لكن المعارضة الفعالة لا تقتصر على رفض كل ما تقترحه الحكومة. فهي تحتاج إلى تحليل السياسات، وتقديم حلول بديلة، ومناقشة الأرقام، ومتابعة تنفيذ الميزانيات، وتوضيح الآثار المحتملة للقرارات.

وفي المقابل، لا ينبغي للحكومة أن تعتبر النقد دليلاً على العداء للوطن أو محاولة لإفشال الدولة. فالاختلاف حول السياسات أمر طبيعي، ويمكن أن يكون مفيداً إذا استند إلى المعلومات والاحترام.

كما أن المعارضة تتحمل مسؤولية في طريقة نقدها. فالتهويل المستمر، أو نشر معلومات غير دقيقة، أو تقديم وعود لا تستند إلى خطط، قد يجعل الخطاب المعارض أقل فائدة للمواطنين.

إن التنافس الديمقراطي لا يعني أن أحد الأطراف يمتلك الحقيقة كاملة، بل يعني أن البرامج تُعرض للنقاش، وأن القرارات تخضع للمراجعة، وأن المواطن يستطيع تقييم أداء الأغلبية والمعارضة معاً.

الأحزاب والمال والشفافية

تحتاج الأحزاب إلى موارد مالية لتنظيم أنشطتها، وتكوين أعضائها، وإدارة حملاتها، والتواصل مع المواطنين. لكن المال قد يصبح مصدر خطر إذا غابت قواعد واضحة للتمويل والمراقبة.

فقد يؤدي الاعتماد المفرط على ممولين محددين إلى إثارة مخاوف بشأن تأثير المصالح الخاصة في قرارات الحزب، كما أن غموض مصادر التمويل والنفقات قد يضعف الثقة في نزاهة التنظيم.

ولا يعني ذلك أن كل تمويل خاص غير مشروع أو أن كل علاقة بين الحزب والفاعلين الاقتصاديين تمثل مخالفة. بل إن المطلوب هو احترام القواعد القانونية، والشفافية حيث يوجبها القانون، ومنع تضارب المصالح، وضمان ألا تتحول الموارد المالية إلى وسيلة لشراء القرار السياسي.

ومن الإصلاحات المهمة وجود حسابات واضحة، وتدقيق مناسب، واحترام قواعد تمويل الحملات، وتحديد المسؤوليات المالية داخل الحزب، ونشر المعلومات التي يوجب القانون نشرها.

كما ينبغي أن يعرف أعضاء الحزب كيف تُدار موارده، وأن توجد آليات داخلية لمراقبة النفقات، والتبليغ عن المخالفات، ومعالجة الشكاوى.

إن الحزب الذي يدافع عن حماية المال العام ينبغي أن يبرهن على الجدية نفسها في تدبير موارده الداخلية، لأن النزاهة لا تتجزأ بحسب المجال الذي تُمارس فيه.

تجديد النخب السياسية وإشراك الشباب

تحتاج الأحزاب إلى تجديد مستمر في أفكارها وقياداتها، لأن المجتمع يتغير، وتظهر تحديات جديدة في الاقتصاد والتكنولوجيا والتعليم وسوق العمل والبيئة.

ويستطيع الشباب أن يساهموا في هذا التجديد من خلال خبراتهم في مجالات متعددة، وأفكارهم حول التحولات الاجتماعية، وقدرتهم على استعمال أدوات التواصل الجديدة.

لكن إشراك الشباب لا ينبغي أن يقتصر على استخدامهم في الحملات الانتخابية أو الاستعانة بهم في الأنشطة الميدانية دون منحهم دورًا حقيقيًا في صنع القرار.

فالمشاركة الفعلية تتطلب تكوينًا سياسيًا، وفرصًا لتقديم المقترحات، وإمكانية الوصول إلى المسؤوليات التنظيمية، ومعايير عادلة للترشح، وفضاءات للنقاش بين الأجيال.

كما أن التجديد لا يعني استبعاد أصحاب الخبرة لمجرد تقدمهم في السن، بل يعني الجمع بين التجربة والكفاءة والأفكار الجديدة، ضمن قواعد تسمح بالتداول والتقييم.

إن الحزب الذي يغلق أبوابه أمام الطاقات الجديدة قد يفقد القدرة على فهم التحولات الاجتماعية، بينما الحزب الذي يتيح فرصاً عادلة للتجديد يستطيع بناء قيادات أكثر تنوعاً واستعداداً للمستقبل.

هل المواطن مسؤول عن ضعف الأحزاب؟

يتحمل المواطن دوراً مهماً في الحياة السياسية من خلال المشاركة والاختيار والتقييم، لكنه ليس المسؤول الوحيد عن جميع الاختلالات التي قد تعرفها الأحزاب.

فقد تتأثر المشاركة بعوامل متعددة، منها ضعف الثقة، وقلة المعلومات، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، وصعوبة الوصول إلى التنظيمات السياسية، أو الاعتقاد بأن المشاركة لن تؤدي إلى تغيير ملموس.

ولهذا فإن مطالبة المواطنين بالمشاركة لا تكفي وحدها. يجب أن تكون هناك أحزاب تقدم برامج واضحة، وتفتح أبوابها أمام النقاش، وتختار مرشحيها وفق معايير منصفة، وتحافظ على التواصل مع المجتمع.

وفي المقابل، يمكن للمواطن أن يساهم في تحسين الحياة الحزبية من خلال متابعة البرامج، والسؤال عن الحصيلة، والمشاركة في النقاشات العامة، وتجنب الحكم على الأحزاب بناءً على الإشاعات وحدها.

كما ينبغي ألا يختزل الناخب تقييمه في الوعود الشخصية أو العلاقات المحلية، بل ينظر إلى البرنامج والسجل والكفاءة والنزاهة والقدرة على العمل الجماعي.

إن العلاقة بين المواطن والحزب علاقة متبادلة: الحزب مطالب بخدمة المجتمع وتمثيله، والمواطن يملك حق التقييم والاختيار والمحاسبة وفق الوسائل الديمقراطية المتاحة.

كيف يصبح الحزب مدرسة حقيقية للسياسة؟

إذا أرادت الأحزاب استعادة ثقة المواطنين، فعليها أن تنظر إلى نفسها باعتبارها مؤسسات للتكوين والتأطير، لا مجرد وسيلة للوصول إلى المناصب.

ويبدأ ذلك بتكوين الأعضاء في القانون والمؤسسات والاقتصاد والسياسات العمومية، وتعريفهم باختصاصات المسؤوليات التي قد يتحملونها، وتدريبهم على إعداد البرامج وقراءة الميزانيات والتواصل مع المواطنين.

كما ينبغي تنظيم نقاشات داخلية حول القضايا الوطنية والمحلية، والاستفادة من الخبراء والباحثين، وتشجيع إعداد الدراسات التي تساعد على فهم المشكلات بدل الاكتفاء بالشعارات.

ومن المهم أيضاً تقييم أداء المنتخبين، وتوفير الدعم المعرفي لهم، ونشر الحصيلة، ومعالجة المخالفات التنظيمية وفق القواعد المعلنة.

ويمكن للحزب أن يضع مؤشرات لتقييم أدائه، مثل عدد المبادرات التي أطلقها، ومدى متابعة الملفات المحلية، وجودة البرامج، ودرجة مشاركة الأعضاء، ومدى احترام قواعد الشفافية.

ولا ينبغي أن تكون هذه المؤشرات مجرد أرقام شكلية، بل أدوات تساعد على معرفة ما إذا كان الحزب يحقق أهدافه، وما الذي يحتاج إلى تحسين.

إن الحزب الذي يتعلم من أخطائه ويطور قدرات أعضائه يصبح أكثر قدرة على تقديم بدائل واقعية، وعلى إدارة المسؤولية العامة بكفاءة.

نموذج الحزب الذي يستحق ثقة المواطنين

يمكن تصور حزب سياسي يعلن برنامجه بوضوح، ويشرح مصادر تمويله وفق القانون، ويختار مرشحيه بناءً على معايير معلنة، ويفتح مؤسساته أمام الأعضاء، ويمنح الشباب فرصاً فعلية للمشاركة.

ويتابع هذا الحزب المنتخبين الذين ينتمون إليه، ويطلب منهم تقديم حصيلة دورية، ويستمع إلى شكاوى المواطنين، ويشرح مواقفه من التحالفات والقرارات، ويصحح المعلومات الخاطئة التي تصدر عنه.

وعندما يختلف أعضاؤه، فإنه يوفر آليات للنقاش وتسوية الخلافات بدل تحويلها إلى صراعات شخصية. وعندما يفشل أحد برامجهم، فإنه يدرس أسباب الفشل، ويعلن ما تعلمه، ويقترح بدائل أكثر واقعية.

ولا يعني هذا النموذج أن الحزب سيكون معصوماً من الخطأ. فكل تنظيم بشري قد يواجه خلافات أو إخفاقات، لكن الفرق يكمن في قدرته على اكتشافها ومعالجتها، وفي مدى استعداده للخضوع للقواعد نفسها التي يطالب المجتمع باحترامها.

إن الحزب الذي يستحق ثقة المواطنين ليس الذي يدعي الكمال، بل الذي يثبت جديته من خلال الممارسة اليومية، والشفافية، والكفاءة، والالتزام بالمصلحة العامة.

رسالة إلى الشباب المغربي

إلى الشباب الذين يفكرون في الانضمام إلى حزب سياسي، لا تجعلوا السياسة مجرد وسيلة للحصول على منصب أو شهرة. اسألوا أنفسكم عن الأفكار التي تؤمنون بها، وعن القضايا التي تريدون العمل عليها، وعن نوع التغيير الذي تستطيعون المساهمة فيه.

اختاروا التنظيم الذي يتيح لكم التعلم والنقاش والمشاركة، والذي يحترم كرامة أعضائه، ويمنحهم فرصاً عادلة، ولا يطلب منهم التخلي عن ضمائرهم مقابل القرب من القيادة.

ولا تخافوا من طرح الأسئلة داخل أحزابكم. فالاختلاف حول البرامج والمواقف يمكن أن يكون مفيداً إذا جرى باحترام ومسؤولية. وتعلموا كيف تفهمون القوانين والميزانيات والسياسات العمومية، لأن الحماس وحده لا يكفي لإدارة الشأن العام.

وإذا رأيتم اختلالات، فحاولوا معالجتها بالوسائل التنظيمية والقانونية المتاحة. وإذا لم تجدوا مجالاً للمشاركة الحقيقية، فمن حقكم إعادة تقييم اختياراتكم السياسية.

إن الوطن يحتاج إلى شباب لا يكتفون بانتقاد الواقع، بل يستعدون لفهمه والعمل على تغييره، دون التخلي عن النزاهة أو قبول أن تصبح المصالح الشخصية بديلاً عن المبادئ.

رسالة إلى قيادات الأحزاب

إلى قيادات الأحزاب السياسية، تذكروا أن الحزب ليس ملكاً شخصياً، وأن الأعضاء ليسوا مجرد أدوات لتنفيذ القرارات، وأن المواطنين ليسوا أرقاماً تُستعمل عند الانتخابات.

إن قوة الحزب لا تُقاس فقط بعدد المقاعد التي يحصل عليها، بل بقدرته على تقديم الأفكار، وإعداد الكفاءات، واحترام قواعده، والاستماع إلى المجتمع، وتقديم نموذج مسؤول في تدبير الاختلاف.

افتحوا المجال أمام النقاش، وضعوا معايير واضحة لاختيار المرشحين، وامنحوا الشباب فرصاً حقيقية، واحترموا حق الأعضاء في المشاركة، وراقبوا تدبير الموارد، وقدموا المعلومات التي يسمح القانون بنشرها.

ولا تجعلوا الفوز الانتخابي مبررًا للتخلي عن المبادئ، ولا تعتبروا الانتقاد الداخلي تهديدًا لمكانة القيادة. فالحزب الذي يستطيع مراجعة نفسه يكون أكثر قدرة على التطور والاستمرار.

إن المسؤولية السياسية لا تبدأ عند تولي منصب حكومي أو انتخابي فقط، بل تبدأ داخل التنظيم نفسه، من طريقة اتخاذ القرار إلى كيفية اختيار المرشحين، ومن احترام الأعضاء إلى احترام المواطنين.

خاتمة الفصل

الأحزاب السياسية مؤسسات ضرورية لتنظيم التنافس الديمقراطي، لكنها لا تحقق هذه الوظيفة بمجرد وجودها أو مشاركتها في الانتخابات. فهي تحتاج إلى مبادئ واضحة، وديمقراطية داخلية، وشفافية، وكفاءة، وتواصل مستمر مع المجتمع.

وقد تتحول الأحزاب إلى أدوات لخدمة المصالح الضيقة عندما تضع المناصب فوق البرامج، أو تجعل الولاء الشخصي أهم من الكفاءة، أو تتعامل مع المواطنين باعتبارهم ناخبين موسميّين. لكن هذه الاختلالات ليست قدرًا محتومًا، ويمكن مواجهتها من خلال إصلاح التنظيمات، وتطوير طرق اختيار المرشحين، وتقوية الرقابة، وتوسيع المشاركة.

إن الحزب الذي يريد تغيير المجتمع ينبغي أن يبدأ بمراجعة ممارساته الداخلية. فلا معنى للدفاع عن العدالة مع إقصاء الأعضاء دون معايير، ولا معنى للدفاع عن الشفافية مع غموض تدبير الموارد، ولا معنى للدفاع عن الديمقراطية مع رفض النقاش والمحاسبة.

بقلم بدر شاشا

أكتب هذا الفصل لأنني أؤمن بأن السياسة تحتاج إلى أحزاب قوية بمؤسساتها، لا بأسماء قادتها فقط. أحزاب تستطيع أن تنتج الأفكار، وتكوّن الكفاءات، وتفتح المجال أمام الشباب، وتحترم المواطنين حتى عندما لا تكون هناك انتخابات.

إن الحزب الذي يسعى إلى السلطة دون أن يحدد كيف سيستعملها، قد يفوز بمقعد أو أكثر، لكنه لا يقدم بالضرورة مشروعاً يخدم الوطن. أما الحزب الذي يبني برنامجه على دراسة المشكلات، ويختار مرشحيه بنزاهة، ويقبل المحاسبة، فإنه يساهم في تطوير الحياة السياسية حتى عندما يكون في المعارضة.

وأعتقد أن إصلاح السياسة لا يبدأ من الحكومة وحدها، بل يبدأ أيضاً من الأحزاب التي تختار المرشحين، وتصوغ البرامج، وتربي الأجيال الجديدة على معنى المسؤولية.

فالسياسة التي لا تتعلم داخل الأحزاب كيف تحترم الاختلاف والشفافية والمحاسبة، ستجد صعوبة في ترسيخ هذه المبادئ عندما تصل إلى تدبير شؤون الدولة.

إن الوطن لا يحتاج إلى أحزاب تتنافس فقط على من يصل إلى السلطة، بل إلى أحزاب تتنافس على من يقدم الحل الأفضل، ومن يحترم القانون أكثر، ومن يستطيع تحويل برنامجه إلى نتائج ملموسة.

وعندما تصبح خدمة المواطن أساس العمل الحزبي، وتصبح المسؤولية أعلى من المصلحة الشخصية، يمكن للأحزاب أن تستعيد دورها باعتبارها مدارس للديمقراطية ومؤسسات لبناء المستقبل.

الفصل الثامن: ماذا لو أصبحت السياسة عملاً تطوعياً بلا رواتب وامتيازات؟

تأليف: بدر شاشا

مقدمة: هل يخدم الإنسان وطنه من أجل المنصب أم من أجل المسؤولية؟

ماذا لو استيقظ المواطنون يومًا في المغرب، فوجدوا أن السياسة لم تعد مهنة تضمن لصاحبها راتبًا وامتيازات ومكانة اجتماعية، بل أصبحت عملاً تطوعيًا يؤديه الإنسان لخدمة المجتمع، دون أن يحصل على مقابل مالي بسبب منصبه؟

ماذا لو أصبح النائب البرلماني، والمستشار الجماعي، ورئيس الجماعة، وعضو المجلس الإقليمي أو الجهوي، وكل من يتولى مسؤولية تمثيلية، مطالبًا بخدمة المواطنين دون أن يتحول المنصب إلى مصدر للغنى أو وسيلة لتحسين الوضع الشخصي؟

هل سيبقى الناس يتنافسون على هذه المناصب بالحرارة نفسها؟ وهل ستظل السياسة حلمًا يسعى إليه الجميع؟ وهل ستختفي الوعود الكاذبة والمصالح الشخصية؟ وهل سيصبح المواطن أكثر ثقة في المؤسسات؟

هذه الأسئلة تفتح بابًا مهمًا للتفكير في طبيعة السياسة، وفي العلاقة بين السلطة والمال، وبين المسؤولية والمصلحة العامة.

إن الفكرة الأساسية لهذا الفصل ليست اتهام جميع السياسيين بأنهم يبحثون عن المال، فهناك أشخاص يدخلون العمل السياسي بدافع وطني حقيقي، وهناك من يخصص وقتًا وجهدًا لخدمة المواطنين. لكن السؤال الذي يستحق النقاش هو: كيف نصمم نظامًا سياسيًا يجعل خدمة الوطن هي الدافع الأساسي، ويحد من استغلال المناصب لتحقيق المصالح الخاصة؟

أولاً: السياسة بوصفها خدمة عامة

في أصلها، السياسة وسيلة لتنظيم شؤون المجتمع، وتدبير الموارد العامة، ووضع القوانين، وحماية الحقوق، وتحسين ظروف الحياة.

فالبرلماني يمثل المواطنين ويساهم في التشريع ومراقبة العمل الحكومي، ورئيس الجماعة يشارك في تدبير الشؤون المحلية، والمستشار الجماعي يساهم في مناقشة القرارات والمشاريع التي تؤثر في حياة السكان.

هذه المسؤوليات ليست امتيازات شخصية، بل تكاليف عامة.

ومن هذا المنطلق، يمكن تخيل نموذج تكون فيه السياسة أقرب إلى التطوع المدني: أشخاص يخصصون جزءاً من وقتهم وخبراتهم للمساهمة في تدبير الشأن العام، دون أن يكون الهدف هو الحصول على دخل إضافي أو مكانة اجتماعية.

لكن التطوع السياسي لا يعني أن المسؤول يجب أن يكون غنياً، أو أن يتحمل وحده تكاليف التنقل والاجتماعات والإقامة، أو أن يتخلى عن عمله ومصدر رزقه حتى يستطيع خدمة المواطنين.

فالخدمة العامة تحتاج إلى وقت وجهد ومسؤولية، وأحياناً إلى تفرغ كامل. ولذلك ينبغي التمييز بين أجر شخصي مرتبط بالمنصب، وبين تعويض عادل عن المصاريف الفعلية، وبين توفير الوسائل الضرورية لأداء المهمة.

ثانياً: ماذا سيحدث لو ألغيت رواتب السياسيين؟

لنفترض أن الدولة قررت إلغاء رواتب المسؤولين المنتخبين، وجعلت العمل السياسي تطوعياً بالكامل.

قد تظهر بعض النتائج الإيجابية المحتملة.

أولاً، قد يتراجع اهتمام بعض الأشخاص الذين يرون في السياسة فرصة للحصول على دخل أو امتيازات.

ثانياً، قد يزداد النقاش حول معنى المسؤولية العامة، وحول ضرورة أن يكون الهدف من الترشح هو خدمة المجتمع.

ثالثًا، قد تصبح الشفافية والمحاسبة أكثر حضورًا في النقاش العام، لأن المواطنين سيطالبون بمعرفة من يتحمل المسؤولية، وكيف تُتخذ القرارات، وكيف تُصرف الأموال العمومية.

لكن هذه النتائج ليست مضمونة، ولا يعني إلغاء الرواتب بالضرورة اختفاء الفساد أو تضارب المصالح.

فالفساد يمكن أن يرتبط بعقود الصفقات، أو النفوذ، أو المصالح الاقتصادية غير المباشرة، وليس بالراتب وحده. وقد يستمر بعض الأشخاص في السعي إلى السلطة حتى دون أجر رسمي، إذا كانت لديهم مصالح أخرى مرتبطة بالقرار السياسي.

وهنا تظهر حقيقة مهمة: لا يكفي أن نلغي المال المرتبط بالمنصب، بل يجب أن نراقب أيضًا المال الذي قد يستفيد من المنصب بطرق غير مباشرة.

ثالثًا: هل تصبح السياسة أكثر نزاهة إذا كانت تطوعية؟

يمكن أن يساعد العمل التطوعي على تعزيز ثقافة الخدمة العامة، لكنه ليس ضمانًا تلقائيًا للنزاهة.

فالنزاهة لا تُقاس بكون المسؤول يتقاضى أجرًا أو لا يتقاضاه فقط، بل تُقاس أيضًا بمدى احترامه للقانون، وشفافيته، واستعداده للمحاسبة، وطريقة تدبيره للمال العام، واحترامه للمواطنين.

قد يكون هناك مسؤول يتقاضى أجرًا مقابل عمله، لكنه يؤدي مهامه بجدية ونزاهة. وقد يكون هناك شخص يعمل دون أجر، لكنه يستغل موقعه للحصول على مصالح خاصة.

لذلك فإن الإصلاح الحقيقي يتطلب مجموعة من الضمانات، منها:

- التصريح بالمصالح التي قد تتعارض مع المسؤولية العامة.
- مراقبة الصفقات العمومية وفق قواعد واضحة.

- . منع استغلال النفوذ لتحقيق مكاسب شخصية.
- . نشر المعلومات المتعلقة بالميزانيات والقرارات والمشاريع.
- . فرض المحاسبة عند ثبوت المخالفات.
- . حماية المبلغين عن الفساد وفق القانون.
- . ضمان استقلال الجهات المكلفة بالمراقبة والتحقيق.

إن التطوع قد يكون جزءًا من ثقافة سياسية جديدة، لكنه لا يمكن أن يحل محل المؤسسات والقوانين والرقابة.

رابعًا: من يستطيع أن يكون سياسيًا إذا لم يكن هناك راتب؟

هذا السؤال من أهم الأسئلة في هذا النقاش.

إذا أصبحت جميع المناصب السياسية تطوعية دون أي تعويض، فمن يستطيع تحمل تكاليف التفرغ والتنقل والاجتماعات؟

قد يستطيع رجل أعمال أو شخص ميسور تخصيص ساعات طويلة للعمل السياسي دون الحاجة إلى دخل من المنصب. وقد يستطيع موظف أو صاحب مهنة حرة المشاركة لأن لديه دخلاً آخر.

لكن ماذا عن الشاب العاطل؟ وماذا عن العامل الذي يحتاج إلى أجر يومي لإعالة أسرته؟ وماذا عن المواطن الذي يعيش في قرية بعيدة ويتطلب حضوره إلى الاجتماعات مصاريف التنقل؟ وماذا عن المرأة التي تتحمل مسؤوليات أسرية، أو الشخص الذي لا يستطيع ترك عمله دون أن يفقد مصدر رزقه؟

إذا ألغينا كل التعويضات، فقد نجد أنفسنا أمام مفارقة: نريد أن تصبح السياسة بعيدة عن المال، لكننا نجعل المشاركة السياسية متاحة أساسًا لمن يملكون المال أصلاً.

وهكذا قد تتحول السياسة التطوعية، دون قصد، إلى مجال يسيطر عليه أصحاب الثروات والوقت المتاح.

فالمواطن الفقير قد يكون صاحب كفاءة وتجربة ومعرفة بمشكلات الناس، لكنه لا يستطيع العمل مجاناً لسنوات. وقد يكون العامل البسيط أكثر اطلاعاً على مشكلات النقل والسكن والأسعار وظروف العمل من بعض أصحاب المناصب، لكنه يحتاج إلى مصدر رزق يحفظ كرامته.

لهذا، فإن المساواة السياسية تتطلب التفكير في كيفية تمكين المواطنين من المشاركة، لا الاكتفاء بإلغاء أجورهم.

خامساً: هل ينبغي أن يعمل البرلماني مجاناً؟

البرلماني يتحمل مسؤوليات تتعلق بالتشريع ومناقشة السياسات العامة ومراقبة العمل الحكومي وتمثيل المواطنين. وقد تتطلب هذه المسؤوليات قراءة ملفات معقدة، وحضور جلسات واجتماعات، والتواصل مع المواطنين، والمشاركة في أعمال اللجان.

إذا أصبح هذا العمل تطوعياً بالكامل، فقد يتمكن بعض الأشخاص من أدائه، لكن آخرين قد يجدون صعوبة في ذلك بسبب التزاماتهم المهنية والأسرية.

والسؤال ليس فقط: هل يستحق البرلماني راتباً؟

بل ينبغي أن نسأل أيضاً:

- . ما حجم العمل الذي يؤديه؟
- . هل تتناسب التعويضات مع المسؤوليات؟
- . هل تُنشر المعلومات المتعلقة بالتعويضات وفق قواعد واضحة؟
- . هل توجد رقابة على المصاريف المهنية؟
- . هل تتم محاسبة من يتغيب دون مبرر؟
- . هل توجد قواعد تمنع تضارب المصالح واستغلال المنصب؟
- . هل يستطيع المواطن الاطلاع على أداء ممثله ومساءلته؟

يمكن مناقشة تخفيض التعويضات أو مراجعتها أو ربط بعض عناصرها بقواعد واضحة تتعلق بالحضور والعمل الفعلي، وفق القانون. لكن ينبغي تجنب نظام يجعل المنصب البرلماني متاحاً عملياً للأغنياء وحدهم.

فالهدف هو أن يكون البرلماني ممثلاً للمواطنين، لا أن تكون قدرته المالية الشخصية شرطاً للقيام بواجبه.

سادساً: رئيس الجماعة بين التطوع والمسؤولية

رئيس الجماعة ليس مجرد شخص يحضر الاجتماعات ويلقي الكلمات، بل يشارك في تدبير ملفات محلية قد تكون معقدة، مثل النظافة والإنارة والطرق والمرافق العمومية والتعمير والميزانية.

وقد يحتاج هذا العمل إلى وقت طويل وتواصل مستمر مع المصالح الإدارية والمواطنين والجهات الأخرى.

إذا أصبح منصب رئيس الجماعة تطوعياً دون أي تعويض، فقد يجد بعض الرؤساء صعوبة في التوفيق بين العمل الجماعي ومهنتهم الخاصة.

وقد تظهر أيضاً مخاطر أخرى إذا لم تصاحب الفكرة قواعد صارمة للمراقبة، مثل الاعتماد على المصالح الخاصة أو العلاقات الشخصية لتغطية تكاليف العمل، أو زيادة تأثير الأشخاص الذين يملكون المال والنفوذ.

لذلك يمكن التفكير في بدائل أكثر توازناً، منها:

1. تحديد تعويضات واضحة ومتناسبة مع حجم المسؤولية والعمل الفعلي.
2. نشر قواعد التعويضات والمصاريف التي يسمح بها القانون.
3. مراقبة استعمال وسائل الجماعة وممتلكاتها.
4. نشر حصيلة المشاريع والميزانيات والقرارات.
5. تقوية آليات التظلم والمحاسبة.
6. ضمان عدم استعمال الموارد العمومية لأغراض شخصية أو انتخابية.

إن رئيس الجماعة الذي يخدم المواطنين لا ينبغي أن يقاس فقط بمقدار ما يتقاضاه، بل بما يحققه من نتائج، وبطريقة تدبيره للأموال العامة، وباحترامه للقانون.

سابعًا: المستشار الجماعي والعمل التطوعي

يمكن أن يكون العمل التطوعي مناسبًا لبعض أشكال المشاركة المحلية، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بالمبادرات المجتمعية، أو الاستماع إلى السكان، أو المشاركة في أنشطة مدنية لا تتطلب تفرغًا كاملاً.

لكن مسؤوليات المستشار الجماعي قد تشمل دراسة الميزانيات والمشاريع، وحضور الدورات، ومناقشة القرارات، ومراقبة التدبير المحلي ضمن الاختصاصات القانونية.

ولذلك ينبغي التمييز بين التطوع المدني، وبين المسؤولية التمثيلية التي تفرض واجبات قانونية وعملية.

يمكن تشجيع التطوع في اللجان المجتمعية والمبادرات المحلية، مع ضمان أن المسؤوليات الرسمية تؤدي وفق قواعد عادلة وشفافة.

كما يمكن تعزيز مشاركة المواطنين في مراقبة المشاريع المحلية، من خلال الاجتماعات المفتوحة، والآليات القانونية للتشاور، وإتاحة المعلومات المتعلقة بالميزانية والقرارات.

فليس المطلوب أن يتولى كل مواطن منصبًا رسميًا، بل أن تتاح له فرصة حقيقية للمساهمة في مراقبة من يتولى ذلك المنصب.

ثامنًا: هل تختفي الوعود الكاذبة إذا اختفى الراتب؟

قد يتصور البعض أن إلغاء رواتب السياسيين سيجعل الوعود الانتخابية أكثر صدقًا، لأن المنصب لن يعود مصدر دخل مباشر.

لكن الوعود السياسية قد ترتبط بأسباب أخرى، مثل الرغبة في النفوذ أو الشهرة أو بناء شبكة من العلاقات أو تحقيق مكاسب انتخابية مستقبلية.

ولذلك فإن إلغاء الرواتب لا يكفي لضمان الصدق.

الأهم هو أن تصبح الوعود قابلة للفحص والمحاسبة.

يمكن لكل مرشح أن يقدم برنامجاً يتضمن أهدافاً محددة، وجدولاً زمنياً، وتقديراً للتكاليف، والجهة المسؤولة عن التنفيذ، والحدود القانونية والمالية التي قد تمنع تحقيق بعض الوعود.

وبعد الانتخابات، يمكن للمواطنين مقارنة ما وُعدوا به بما تحقق فعلاً.

إذا وعد المرشح بتحسين الإنارة العمومية، فينبغي أن يوضح المناطق المستهدفة والمدة والميزانية المتوقعة. وإذا وعد بإحداث فرص عمل، فينبغي أن يبين الاختصاصات التي تسمح له بالمساهمة في ذلك، بدل تقديم أرقام لا تستند إلى خطة واقعية.

إن السياسة التي تحترم المواطن لا تطلب منه أن يصدق كل شيء، بل تمنحه المعلومات التي تساعد على التحقق.

تاسعاً: هل يمكن فصل السياسة عن المال نهائياً؟

من الصعب فصل السياسة عن المال فصلاً كاملاً، لأن تدبير الدولة والجماعات والمؤسسات يحتاج إلى ميزانيات وموارد ومصاريف.

لكن يمكن الفصل بين المال بوصفه وسيلة لخدمة المجتمع، والمال بوصفه وسيلة لتحقيق مصالح خاصة على حسابه.

فالميزانية العمومية ضرورية لبناء المدارس والمستشفيات والطرق، وتمويل الخدمات، وأداء أجور الموظفين، وتنفيذ المشاريع.

كما أن العمل السياسي نفسه قد يتطلب مصاريف مهنية مشروعة، مثل التنقل الضروري أو أدوات العمل أو تنظيم الاجتماعات وفق الضوابط القانونية.

المشكلة ليست في وجود المال وحده، بل في كيفية جمعه وصرفه ومراقبته، وفي وجود قواعد تمنع تحويل السلطة إلى طريق لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

لذلك فإن الهدف الواقعي ليس إلغاء كل إنفاق مرتبط بالسياسة، بل ضمان أن كل نفقة مشروعة وضرورية وشفافة، وأن كل مسؤول يخضع للمحاسبة دون تمييز.

عاشراً: نموذج متوازن بين التطوع والتعويض

بدل الاختيار بين نظام يمنح امتيازات غير منضبطة ونظام تطوعي كامل قد يقصي ذوي الدخل المحدود، يمكن مناقشة نموذج يجمع بين الخدمة العامة والتعويض العادل والرقابة.

يمكن أن يقوم هذا النموذج على المبادئ الآتية:

المبدأ الأول: الخدمة قبل الامتياز.

يُنظر إلى المنصب باعتباره مسؤولية عامة، لا وسيلة للحصول على المكانة أو تحقيق المصالح الشخصية.

المبدأ الثاني: التعويض الواضح.

تكون التعويضات محددة وفق قواعد معلنة، ومتناسبة مع طبيعة العمل ومسؤولياته، وخاضعة للمراجعة القانونية.

المبدأ الثالث: لا مكاسب غير مشروعة.

تُمنع الاستفادة الشخصية من النفوذ والصفقات والقرارات، وتُراقب حالات تضارب المصالح وفق القانون.

المبدأ الرابع: المشاركة متاحة للجميع.

لا ينبغي أن يكون الفقر سبباً يمنع المواطن الكفاء من الترشح أو أداء مسؤولية عامة. لذلك يجب مراعاة تكاليف المشاركة المشروعة وحقوق الأفراد في العمل والعيش الكريم.

المبدأ الخامس: المحاسبة مقابل المسؤولية.

كلما اتسعت المسؤوليات، وجب أن تكون الرقابة واضحة، وأن يستطيع المواطن معرفة ما أنجز وما لم يُنجز، ولماذا.

المبدأ السادس: التطوع حيث يكون مناسباً.

يمكن توسيع العمل التطوعي المدني والمشاركة المجتمعية، دون أن يؤدي ذلك إلى إضعاف المؤسسات المنتخبة أو إقصاء الفئات التي لا تستطيع العمل مجاناً.

هذا النموذج لا يفترض أن التعويضات المرتفعة أفضل، ولا أن التطوع الكامل أفضل في جميع الحالات؛ بل يجعل النقاش قائماً على العدالة والشفافية والفعالية والمساواة في المشاركة.

الحادي عشر: كيف نغيّر الثقافة السياسية؟

القوانين مهمة، لكنها ليست كافية وحدها. فالمجتمع يحتاج أيضاً إلى ثقافة سياسية ترفض تحويل المنصب إلى رمز للتفوق على الآخرين.

ينبغي أن يفهم المسؤول أن منصبه لا يجعله أفضل من المواطن، وأن احترامه لا يأتي من سيارة رسمية أو مكتب واسع أو مرافقة خاصة، بل من سلوكه واحترامه للقانون وجودة العمل الذي يؤديه.

وينبغي أن يفهم المواطن بدوره أن المسؤولية العامة ليست مسابقة في توزيع الهدايا والوعود، بل عملية تدبير تحتاج إلى كفاءة وموارد وقرارات قد تكون صعبة.

كما ينبغي أن تتعلم الأجيال الجديدة أن المشاركة السياسية لا تبدأ بالضرورة من الترشح للانتخابات؛ فقد تبدأ بالتطوع في الحي، أو المشاركة في جمعية، أو متابعة ميزانية الجماعة، أو تقديم اقتراح قانوني، أو المشاركة في النقاش العام بطريقة مسؤولة.

وكلما أصبحت مراقبة الشأن العام جزءًا من الحياة اليومية، قلّ اعتماد المجتمع على الوعود وحدها، وزادت أهمية النتائج والأدلة.

الثاني عشر: ماذا لو أصبح المسؤول يؤدي عمله دون امتيازات خاصة؟

يمكن تصور مؤسسات لا يحصل فيها المسؤول على معاملة استثنائية لمجرد أنه يشغل منصبًا عامًا.

فلا تُستخدم الموارد العامة لمصالح شخصية، ولا تُمنح الأولوية في الخدمات بسبب العلاقات السياسية، ولا يُعفى المسؤول من القواعد التي يخضع لها المواطنون.

وقد يشمل ذلك وضع ضوابط واضحة لاستخدام السيارات والمكاتب والمصاريف المهنية، وإعلان قواعد الاستفادة من الموارد العمومية، ومراقبة أي استعمال خارج الغرض المخصص لها.

لكن يجب التمييز بين الامتياز الشخصي غير المبرر، وبين الوسائل الضرورية للعمل. فقد يحتاج بعض المسؤولين إلى ترتيبات أمنية أو إدارية أو وسائل تنقل مرتبطة بواجباتهم، ويجب أن تُحدد هذه الاحتياجات وفق الضرورة والقانون، لا وفق الرغبة في التمييز عن المواطنين.

إن العدالة لا تعني حرمان المسؤول من كل وسيلة تساعد على أداء مهمته، بل تعني أن تكون الوسائل متناسبة مع الحاجة، وأن تخضع للرقابة، وألا تتحول إلى منفعة شخصية غير مبررة.

الثالث عشر: أسئلة ينبغي أن يطرحها المجتمع

قبل اتخاذ قرار بإلغاء الرواتب أو الامتيازات، ينبغي للمجتمع أن يناقش مجموعة من الأسئلة الأساسية:

- . هل سيؤدي إلغاء الرواتب إلى توسيع المشاركة السياسية أم إلى حصرها في القادرين ماليًا؟
- . ما الفرق بين الأجر عن العمل، والتعويض عن المصاريف، والامتياز الشخصي؟
- . كيف يمكن مراقبة المصالح الاقتصادية غير المباشرة للمسؤولين؟
- . ما المعايير التي تجعل التعويض عادلاً ومتناسباً مع المسؤولية؟
- . كيف يمكن ضمان أن يؤدي المسؤول عمله بجدية، سواء كان متفرغاً أو غير متفرغ؟
- . ما الوسائل التي تتيح للمواطن الاطلاع على الأداء والمحاسبة؟
- . كيف يمكن تشجيع التطوع المدني دون أن يحل محل المؤسسات المنتخبة؟
- . ما الإصلاحات القانونية اللازمة، وما تكلفتها وآثارها المحتملة؟

إن طرح هذه الأسئلة أهم من الاكتفاء بشعار عام. فالسياسات العامة تحتاج إلى دراسة آثارها على مختلف الفئات، وإلى تقييم ما إذا كانت تحقق أهدافها بالفعل.

خاتمة: ليست القضية أن يعمل السياسي مجاناً، بل أن يخدم بضمير

قد تبدو السياسة التطوعية حلمًا جذابًا لمن يتمنى أن تصبح المناصب العامة بعيدة عن المصالح المالية. وهي فكرة تستحق النقاش من زاوية أخلاقية ومدنية، خصوصاً فيما يتعلق بتشجيع التطوع وتعزيز ثقافة خدمة المجتمع.

لكن إلغاء الرواتب والتعويضات بالكامل قد يخلق مشكلة جديدة، لأنه قد يجعل المشاركة السياسية أسهل لمن يملكون المال وأصعب على العمال والشباب وأصحاب الدخل المحدود.

كما أن غياب الأجر لا يمنع بالضرورة استغلال النفوذ، ولا يغني عن القانون والشفافية والمحاسبة.

لذلك ينبغي أن ينصب الإصلاح على بناء نظام يجعل المسؤولية العامة واضحة، والتعويضات منضبطة، والمصاريف خاضعة للرقابة، والمصالح الخاصة مكشوفة وفق القانون، والمحاسبة ممكنة عند وقوع المخالفات.

فليس كل من يتقاضى أجرًا يسعى إلى المصلحة الشخصية، وليس كل من يعمل مجانًا يخدم المجتمع بالضرورة. المعيار هو السلوك والنتائج واحترام القانون.

رسالة بدر شاشا إلى القارئ:

لا تسأل فقط: كم يتقاضى السياسي؟ بل اسأل أيضًا: ماذا يقدم للمجتمع؟ وكيف تُصرف الأموال العامة؟ وهل يحترم القانون؟ وهل يمكن محاسبته؟ وهل يستطيع المواطن العادي أن يشارك في الحياة السياسية دون أن يكون غنيًا؟

إن الوطن لا يحتاج إلى مسؤولين يعملون مجانًا فقط، بل يحتاج إلى مؤسسات تمنع استغلال السلطة، وتضمن تكافؤ الفرص، وتجعل خدمة المواطن واجبًا لا امتيازًا.

وعندما تصبح المسؤولية العامة تكليفًا يخضع للشفافية والمحاسبة، يصبح النقاش حول الرواتب والامتيازات نقاشًا عقلانيًا يبحث عن العدالة، لا مجرد صراع بين من يريد إلغاء كل شيء ومن يريد الإبقاء على كل شيء.

بدر شاشا

الفصل التاسع: الحصانة والوساطة والإكراميات والمصالح — لماذا

يبقى الفقير فقيرًا ويزداد الغني غني؟

تأليف: بدر شاشا

مقدمة: حين يدخل الإنسان فقيرًا إلى عالم السلطة ويخرج منه أكثر ثراءً

من الأسئلة التي تثير قلق المواطنين: لماذا يعجز بعض الناس عن تحسين أوضاعهم رغم العمل سنوات طويلة، بينما يستطيع آخرون توسيع ثروتهم وعلاقاتهم ومشاريعهم بسرعة بعد الاقتراب من مراكز القرار؟

لماذا يحتاج المواطن البسيط إلى الانتظار للحصول على وثيقة أو خدمة، بينما يستطيع شخص آخر تسريع إجراءاته بفضل معارفه وعلاقاته؟ لماذا يشعر بعض الناس أن القانون يطبق عليهم بحزم، بينما يعتقدون أن أصحاب النفوذ يستطيعون الوصول إلى حلول لا تتاح للجميع؟

ولماذا يثير دخول شخص إلى الحياة السياسية وهو محدود الدخل، ثم ظهوره لاحقًا بامتلاكات أو شركات أو مصالح واسعة، أسئلة حول مصادر الثروة والشفافية وتضارب المصالح؟

هذه الأسئلة لا تعني أن كل مسؤول يصبح غنيًا بسبب الفساد، ولا أن كل ثروة مرتبطة بالسياسة غير مشروعة. فقد تتغير الأوضاع المالية لأسباب قانونية، مثل نجاح مشروع تجاري مستقل أو الميراث أو الاستثمار المشروع. لكن عندما لا تكون مصادر الثروة واضحة، أو تظهر علاقات بين السلطة والمصالح الخاصة، يصبح من حق المجتمع المطالبة بالشفافية والتحقق وفق القانون.

إن القضية الأساسية ليست محاكمة الناس بالشائعات، بل بناء نظام يجعل من الصعب استغلال المنصب، ويسمح بكشف المخالفات ومحاسبة مرتكبيها، ويحمي في الوقت نفسه كل شخص من الاتهامات غير المثبتة.

أولاً: الحصانة — حماية الوظيفة أم حماية الشخص؟

الحصانة من أكثر المفاهيم التي تحتاج إلى شرح دقيق في النقاش السياسي.

ففي بعض الأنظمة الدستورية، تُمنح فئات من المسؤولين حماية قانونية محددة حتى يتمكنوا من أداء وظائفهم دون ضغط أو تهديد بسبب آرائهم أو أعمالهم الرسمية. وقد تكون هذه الحماية ضرورية لحماية استقلال المؤسسات.

لكن المشكلة تبدأ عندما يعتقد المواطن أن الحصانة تعني الإفلات من المحاسبة، أو عندما لا يفهم حدودها وشروطها.

ينبغي التمييز بين حماية العمل البرلماني المشروع، وبين إعفاء الشخص من المسؤولية عن أفعال لا علاقة لها بأداء مهمته. فالحصانة، بحسب نوعها والقانون المنظم لها، ليست ترخيصاً مفتوحاً لارتكاب المخالفات.

والمبدأ الذي ينبغي الدفاع عنه هو أن تكون الحماية القانونية محددة ومبررة، وألا تتحول إلى امتياز شخصي يضع صاحبه فوق القانون.

إن ثقة المواطنين لا تتحقق بمجرد وجود نصوص قانونية، بل تحتاج أيضاً إلى وضوح الإجراءات، واستقلال الجهات المختصة، واحترام قرينة البراءة، وتطبيق القانون دون تمييز.

ثانياً: المعارف والوساطة — عندما تصبح العلاقة أهم من الحق

تخيل مواطناً يحتاج إلى وثيقة إدارية، أو موعد، أو ترخيص، أو فرصة عمل.

يتقدم بطلبه، وينتظر، ويعود مرة أخرى، وربما يُطلب منه استكمال وثائق لم يكن يعلم بها. وفي المقابل، يسمع أن شخصاً آخر حصل على الخدمة بسرعة لأنه يعرف موظفاً أو مسؤولاً.

قد لا تكون كل حالة تأخير دليلاً على الوساطة، فقد تكون هناك أسباب إدارية حقيقية. لكن عندما تصبح العلاقات الشخصية طريقاً متكرراً لتجاوز المساطر، تتضرر الثقة في المؤسسات.

فالوساطة غير المشروعة تجعل الوصول إلى الحقوق مرتبطاً بمن تعرف، لا بما تستحقه وفق القانون.

وتنتج عنها آثار خطيرة:

- . شعور المواطن بأن القانون لا يعامل الجميع بالطريقة نفسها.
- . إضعاف الثقة في الإدارة والمؤسسات.
- . إهدار الوقت والمال على من لا يملكون العلاقات.
- . إضعاف مبدأ تكافؤ الفرص في العمل والخدمات.
- . تشجيع بعض الأشخاص على البحث عن النفوذ بدل تطوير الكفاءة.
- . تحويل العلاقات الاجتماعية إلى أدوات للحصول على امتيازات غير مستحقة.

والحل ليس منع الناس من مساعدة بعضهم بعضاً بصورة مشروعة، بل منع استعمال العلاقات لتجاوز القانون أو إقصاء المواطنين الآخرين.

ينبغي أن تكون الإجراءات واضحة، والآجال معقولة ومعلنة، وأسباب الرفض قابلة للتفسير والطعن، وأن تتاح قنوات للشكايات والتظلمات.

فالمواطن الذي يملك حقاً قانونياً يجب ألا يحتاج إلى وسيط حتى يحصل عليه.

ثالثاً: الإكراميات والهدايا — متى تتحول المجاملة إلى فساد؟

توجد في المجتمعات عادات اجتماعية تتعلق بالضيافة وتبادل الهدايا والمجاملات. لكن هذه العادات تختلف عن تقديم المال أو المنفعة لموظف أو مسؤول بهدف التأثير في قرار أو تسريع إجراء أو الحصول على امتياز غير مستحق.

عندما تصبح الهدية وسيلة للحصول على خدمة يفترض أن تقدم وفق القانون، تتغير طبيعة العلاقة: لم يعد الأمر مجرد مجاملة، بل قد يدخل في نطاق الرشوة أو مخالفة قواعد الوظيفة، بحسب الوقائع والقانون المطبق.

وتظهر خطورة هذه الممارسات عندما يعتقد المواطن أن دفع مبلغ إضافي أمر ضروري للحصول على حقه، أو عندما يشعر الموظف أن الخدمة لا تُنجز إلا إذا تلقى منفعة خاصة.

في هذه الحالة، يصبح المواطن الفقير أكثر تضرراً، لأنه قد لا يستطيع دفع المال الإضافي، بينما يستطيع شخص ميسور تحمّل هذه التكاليف أو الوصول إلى خدمات خاصة.

وتكون النتيجة أن الحقوق تتفاوت بحسب القدرة على الدفع، بدل أن تكون متاحة وفق قواعد موحدة.

لمواجهة هذه المشكلة، يجب أن يعرف المواطن المساطر الرسمية والرسوم القانونية، وأن تكون كل المبالغ المستحقة محددة ومعلنة، وأن تتوفر وسائل أمانة للإبلاغ عن طلبات الرشوة، مع حماية المبلغين وفق القانون.

كما يجب أن تتوفر آليات رقابة فعالة، وألا يُترك المواطن وحده في مواجهة موظف أو مسؤول يملك سلطة اتخاذ القرار.

رابعاً: المجاملات السياسية — حين يصبح القرب من المسؤول ميزة

قد تكون المجاملة في الحياة اليومية أمراً طبيعياً، لكن المجاملة في تدبير الشأن العام تصبح خطيرة عندما تؤثر في توزيع الموارد أو اختيار المستفيدين أو منح الفرص.

فإذا حصل شخص على دعم لأنه قريب من مسؤول، بينما رُفض طلب شخص آخر يستوفي الشروط نفسها، فإن المشكلة لا تتعلق بالمجاملة وحدها، بل بخرق العدالة وتكافؤ الفرص.

وينطبق الأمر نفسه على التوظيف، والمنح، والتراخيص، والاستفادة من المشاريع، والتعاقدات العمومية.

لا يمكن للمؤسسات أن تعمل بطريقة عادلة إذا كانت القرارات تعتمد على الولاء الشخصي بدل المعايير المعلنة.

لذلك ينبغي أن تخضع القرارات لمعايير موضوعية، وأن تُوثق أسباب الاختيار أو الرفض، وأن تُراقب حالات تضارب المصالح، وأن تتاح إمكانية الاعتراض أمام الجهات المختصة.

فالعدالة لا تعني أن يحصل الجميع على النتيجة نفسها في كل الحالات، بل أن يخضع الجميع للقواعد نفسها، وأن تكون الفروق في النتائج مبنية على معايير مشروعة وواضحة.

خامساً: تضارب المصالح — عندما تلتقي السلطة بالمصلحة الخاصة

تضارب المصالح يحدث عندما يمكن لمصلحة شخصية أو عائلية أو مالية أن تؤثر في أداء المسؤول لواجباته العامة، أو عندما يبدو أن قراراً عاماً قد يُتخذ لمصلحة خاصة.

ليس كل تضارب محتمل دليلاً على جريمة، لكنه يستدعي قواعد واضحة لإدارته ومنعه من التأثير في القرارات.

لنفترض أن مسؤولاً يشارك في قرار يتعلق بشركة يملك فيها مصلحة مالية، أو أن شخصاً له تأثير في اختيار الصفقات يملك علاقة اقتصادية مباشرة بأحد المتنافسين.

هنا تظهر ضرورة الإفصاح عن المصلحة، والامتناع عن المشاركة في القرار عند الاقتضاء، وإخضاع العملية للرقابة وفق القواعد القانونية.

وتزداد أهمية هذه الإجراءات عندما تكون القرارات مرتبطة بصفقات كبيرة أو أراضٍ أو تراخيص أو مشاريع عمومية.

ينبغي أن يعرف المواطن كيف اختير المستفيد، وما المعايير التي طبقت، وهل احترمت المنافسة، وهل توجد علاقة تستوجب الإفصاح أو التنحي عن القرار.

إن الثقة في المؤسسات لا تعتمد فقط على نوايا المسؤولين، بل على وجود أنظمة تمنع المصالح الشخصية من التحكم في القرار العام.

سادسًا: كيف يمكن لشخص محدود الدخل أن يصبح صاحب شركات ومصالح؟

هذا السؤال يحتاج إلى التمييز بين أمرين: نمو الثروة بصورة مشروعة، ونموها من خلال استغلال المنصب أو النفوذ.

يمكن لشخص محدود الدخل أن يصبح صاحب شركة ناجحة إذا طور مشروعًا، أو حصل على تمويل مشروع، أو دخل في شراكة قانونية، أو استفاد من ميراث أو استثمار ناجح. لذلك لا يصح اعتبار التحسن المالي دليلًا على فساد من تلقاء نفسه.

لكن تظهر أسئلة مشروعة عندما تترافق الثروة الجديدة مع مؤشرات تستحق الفحص، مثل عدم وضوح مصادر الأموال، أو وجود صفقات عمومية مرتبطة بمصالح الشخص، أو استعمال معلومات غير متاحة للجمهور لتحقيق مكاسب، أو وجود تناقضات موثقة تستوجب التحقق.

المطلوب ليس أن يُمنع المسؤول من امتلاك أموال أو ممارسة أنشطة مشروعة وفق القانون، بل أن توجد ضمانات تمنع تحويل سلطته العامة إلى وسيلة لتحقيق منافع خاصة.

ومن هذه الضمانات:

1. قواعد واضحة للتصريح بالامتلاكات والمصالح حيث يفرض القانون ذلك.
2. مراقبة الصفقات والعقود العمومية.
3. قواعد فعالة لمنع تضارب المصالح.
4. التحقق القانوني من المؤشرات الجدية على الإثراء غير المشروع.
5. استقلال جهات الرقابة والتحقيق.

6. احترام سرية المعلومات المحمية قانونًا وحقوق الأشخاص أثناء التحقيق.
7. نشر المعلومات التي يسمح القانون بنشرها بما يعزز الشفافية والمساءلة.

إن السؤال الصحيح ليس: لماذا أصبح هذا الشخص غنيًا فحسب؟ بل: هل يمكن تفسير نمو ثروته بمصادر مشروعة؟ وهل احترام القواعد التي تمنع استغلال المنصب؟ وهل توجد أدلة تستدعي التحقيق؟

سابعًا: لماذا قد يبقى الفقير فقيرًا بينما تزداد ثروة الغني؟

لا يوجد سبب واحد يفسر استمرار الفقر أو تراكم الثروة. فهذه الظاهرة تتأثر بعوامل اقتصادية واجتماعية ومؤسسية متعددة.

1. تفاوت فرص التعليم والتكوين

قد يحصل بعض الأشخاص على تعليم جيد وتكوين مهني وعلاقات تساعد على دخول سوق العمل، بينما يواجه آخرون صعوبات في الوصول إلى تعليم ذي جودة أو إلى تكوين مناسب.

وهذا التفاوت قد يؤثر في الدخل وفرص التقدم المهني طوال الحياة.

2. صعوبة الحصول على التمويل

قد يمتلك شخص فكرة مشروع جيدة، لكنه لا يملك الضمانات أو رأس المال اللازم للبدء. في المقابل، قد يستطيع شخص يمتلك أصولًا أو علاقات مالية الحصول على تمويل بشروط أفضل.

وهكذا يصبح المال وسيلة لإنتاج مزيد من المال، بينما يظل من لا يملك رأس المال محصورًا في بيع وقته وجهده مقابل أجر.

3. امتلاك الأصول

قد تأتي الثروة من امتلاك عقارات أو أراضٍ أو حصص في شركات أو استثمارات تزداد قيمتها أو تدر دخلاً.

أما الشخص الذي يعتمد فقط على راتبه، فقد يضطر إلى إنفاق معظم دخله على السكن والطعام والنقل والتعليم والعلاج، فلا يتبقى له ما يكفي لتكوين أصول.

4. عدم الاستقرار في العمل

العامل الذي يواجه البطالة أو العمل غير المستقر أو الأجور المحدودة يجد صعوبة في الادخار والتخطيط للمستقبل.

أما صاحب النشاط الاقتصادي الناجح، فقد يستفيد من الأرباح وإعادة الاستثمار وتوسيع نشاطه، مع تحمله أيضاً مخاطر الخسارة.

5. الإرث والعلاقات الاجتماعية

قد يبدأ بعض الناس حياتهم بإرث أو دعم عائلي أو شبكة علاقات تتيح لهم فرصاً لا تتوافر لغيرهم.

هذه الفروق لا تعني أن كل ثري حصل على ثروته بطرق غير عادلة، لكنها تبين أن الناس لا يبدأون جميعاً من النقطة نفسها.

6. ضعف المنافسة أو سوء تطبيق القواعد

عندما تُمنح الفرص على أساس العلاقات بدل الكفاءة، أو تُضعف المنافسة بسبب ممارسات غير مشروعة، قد يتضرر أصحاب المشاريع الصغيرة والعمال والشباب الذين لا يملكون النفوذ.

ولهذا فإن مكافحة الفساد ليست مسألة أخلاقية فقط، بل ترتبط أيضًا بتحسين بيئة الأعمال، وفتح المجال أمام المنافسة العادلة، وتسهيل وصول المشاريع الصغيرة إلى الفرص.

ثامنًا: الفقر ليس دليلًا على الكسل، والغنى ليس دليلًا على الفساد

من الأخطاء الشائعة تفسير فقر الإنسان بأنه نتيجة تقصيره وحده، أو تفسير ثروة الإنسان بأنها نتيجة فساد بالضرورة.

فالناس يختلفون في ظروفهم الصحية والتعليمية والعائلية والاقتصادية، وفي الفرص التي تتاح لهم، وفي المخاطر التي يستطيعون تحملها.

قد يعمل شخص ساعات طويلة ويبقى دخله محدودًا بسبب انخفاض الأجر أو ارتفاع تكاليف المعيشة أو ضعف فرص العمل. وقد ينجح شخص آخر في بناء مشروع قانوني يوفر له دخلًا مرتفعًا.

وفي المقابل، قد تحدث حالات يُستغل فيها النفوذ أو تُخرق فيها قواعد المنافسة، وهو ما يستدعي التحقيق والمحاسبة حين توجد أدلة.

المجتمع العادل لا يعاقب النجاح المشروع، ولا يبرر استغلال السلطة، ولا يحمل الفقراء وحدهم مسؤولية ظروفهم.

بل يعمل على ضمان فرص عادلة، وحماية الحقوق، وتوفير تعليم جيد، وتحسين الوصول إلى التمويل والعمل والخدمات الأساسية، ومحاسبة من يثبت أنه استغل منصبه أو خالف القانون.

تاسعًا: الوساطة في التوظيف — من يستحق الفرصة؟

من أكثر المجالات التي تظهر فيها مشكلة المحاباة التوظيف، عندما يشعر الشباب أن الشهادة والكفاءة وحدهما لا تكفيان، وأن الحصول على فرصة يتطلب معرفة شخص داخل المؤسسة.

قد تكون العلاقات المهنية وسيلة مشروعة للتعرف إلى الفرص، لكن المشكلة تبدأ عندما تحل العلاقات محل شروط الاستحقاق، أو عندما تُقصى طلبات مؤهلة بسبب المحاباة.

في هذه الحالة، يخسر المجتمع أكثر من شخص لم يحصل على وظيفة؛ إذ يخسر أيضاً فرصة الاستفادة من كفاءته، وتضعف ثقة الشباب في المؤسسات، وقد يزداد الإحباط والهجرة نحو فرص أفضل.

ومن أجل تقليص هذه المخاطر، ينبغي اعتماد إعلانات واضحة عن المناصب، ومعايير اختيار معلنة، وإجراءات موثقة، ولجان تقييم وفق قواعد قانونية، وسبل للطعن في القرارات عند وجود أسباب جدية.

كما ينبغي أن تكون نتائج المباريات والإجراءات قابلة للمراجعة وفق الضوابط القانونية، حتى لا يبقى المواطن مضطراً إلى تخمين أسباب رفضه.

فالدولة التي تريد الاستفادة من كفاءات شبابها يجب أن تمنحهم فرصة عادلة لإثبات قدراتهم.

عاشراً: الصفقات العمومية — أين تبدأ المخاطر؟

تُستخدم الصفقات العمومية لشراء الخدمات والأشغال واللوازم التي تحتاج إليها المؤسسات العامة. وهي ضرورية لبناء الطرق والمدارس والمرافق وإنجاز مشاريع كثيرة.

لكن حجم الأموال المتداولة في هذا المجال يجعل النزاهة والشفافية والمنافسة أموراً أساسية.

تظهر المخاطر عندما تُصاغ الشروط بطريقة تقصي منافسين دون مبرر، أو تُسرّب معلومات إلى جهة دون أخرى، أو تُتخذ القرارات بناءً على مصالح خاصة، أو لا تُراقب جودة التنفيذ بما يكفي.

ولا يجوز افتراض وقوع هذه الممارسات في كل صفقة، لكن وجود أنظمة رقابة فعالة يساعد على الوقاية منها وكشف المخالفات عند حدوثها.

ومن وسائل الحماية: الإعلان عن الفرص وفق القواعد المعمول بها، وتوثيق قرارات الاختيار، ومراقبة تنفيذ العقود، والتحقق من تضارب المصالح، وإتاحة المعلومات التي يسمح القانون بنشرها.

كما ينبغي أن تتمكن المقاولات الصغيرة والمتوسطة من فهم شروط المشاركة والمنافسة ضمن قواعد عادلة، حتى لا تتحول الفرص العامة إلى مجال مغلق أمام عدد محدود من الفاعلين.

الحادي عشر: لماذا لا تكفي القوانين وحدها؟

قد توجد قوانين جيدة على الورق، لكن تطبيقها يحتاج إلى مؤسسات فعالة وموارد بشرية مؤهلة وإجراءات واضحة وإرادة مؤسساتية لاحترامها.

إذا كان المواطن لا يعرف أين يشتكي، أو يخشى الانتقام، أو لا يتلقى جوابًا عن تظلمه، فقد تبقى حقوقه نظرية.

وإذا لم تُنشر المعلومات الضرورية، يصعب على الصحافة والمجتمع المدني والمواطنين متابعة القرارات العامة.

وإذا لم تكن الرقابة مستقلة وفعالة، فقد تتأخر معالجة المخالفات أو لا تُعالج بما يكفي.

لذلك يحتاج الإصلاح إلى أكثر من سن القوانين؛ يحتاج إلى تبسيط الإجراءات، وتكوين الموظفين، وتوفير قنوات آمنة للشكايات، ونشر المعلومات، ومراقبة الأداء، واحترام استقلال الجهات المختصة.

كما ينبغي حماية الأشخاص من الاتهامات الكاذبة، لأن العدالة لا تعني إدانة كل من وُجه إليه اتهام، بل تعني فحص الأدلة وفق إجراءات قانونية عادلة.

الثاني عشر: ماذا ينبغي أن يتغير؟

إذا أراد المجتمع الحد من الوساطة والإكراهيات وتضارب المصالح واستغلال النفوذ، فيمكنه المطالبة بإصلاحات واضحة وقابلة للقياس.

أولاً: إدارة عمومية شفافة. نشر المساطر والرسوم والآجال، وتوضيح أسباب التأخير والرفض، وتسهيل تتبع الطلبات.

ثانياً: رقابة فعالة على تضارب المصالح. إلزام المسؤولين المعنيين بالإفصاح وفق القانون، ووضع قواعد للتنحي عن القرارات التي تمس مصالحهم الخاصة.

ثالثاً: محاسبة دون تمييز. فحص المخالفات بناءً على الأدلة، مع احترام حقوق الدفاع وقرينة البراءة، وعدم جعل المكانة الاجتماعية سبباً في التساهل أو التشدد.

رابعاً: حماية المبلغين. توفير قنوات آمنة للإبلاغ عن المخالفات، وضمان التعامل الجدي مع البلاغات وحماية الحقوق وفق القانون.

خامساً: فرص اقتصادية أكثر عدالة. تسهيل إنشاء المشاريع الصغيرة، وتحسين التكوين، وتعزيز المنافسة، وتوسيع فرص العمل اللائق.

سادساً: شفافية في القرارات العامة. نشر المعلومات المتعلقة بالمشاريع والميزانيات والصفقات والنتائج ضمن الحدود التي يسمح بها القانون.

سابعاً: مراقبة الأداء السياسي. تقييم البرامج والوعود والنتائج، ومطالبة المسؤولين بتفسير قراراتهم أمام المواطنين.

ثامناً: حماية المال العام. إخضاع الإنفاق والصفقات والممتلكات العامة للرقابة، واتخاذ الإجراءات القانونية عند ثبوت المخالفات.

هذه الإصلاحات لا تضمن اختفاء كل أشكال الفساد أو التفاوت، لكنها تضع قواعد تساعد على الحد من استغلال النفوذ وتحسين فرص المشاركة والمنافسة العادلة.

الثالث عشر: دور المواطن في مواجهة الوساطة والفساد

المواطن ليس مسؤولاً وحده عن إصلاح المؤسسات، لكنه يستطيع المساهمة في تعزيز المساءلة بوسائل قانونية وسلمية.

يمكنه الاحتفاظ بوثائق طلباته، والاستفسار عن المساطر الرسمية، وطلب تفسير القرارات، واستعمال قنوات التظلم والشكايات المتاحة، والمشاركة في النقاش العام، ومتابعة حصيلة المنتخبين.

كما يمكنه دعم المبادرات المدنية التي تعمل على نشر المعلومات ومراقبة السياسات العامة، واحترام حق الأشخاص في الدفاع عن أنفسهم وعدم نشر اتهامات غير مثبتة.

ومن المهم أن يعرف المواطن الفرق بين الشكوى المبنية على واقعة موثقة، وبين الإشاعة التي قد تضر بسمعة شخص دون دليل.

إن محاربة الفساد تحتاج إلى الشجاعة، لكنها تحتاج أيضاً إلى الدقة والمسؤولية واحترام القانون.

خاتمة: لا ينبغي أن يكون النفوذ طريقاً مختصراً إلى الثروة

لماذا يبقى الفقير فقيراً ويزداد الغني غني؟

لا توجد إجابة واحدة تشمل جميع الحالات. فقد يتأثر الأمر بالأجور وتكاليف المعيشة والتعليم والتمويل وامتلاك الأصول والإرث وفرص الاستثمار. وقد تتفاقم الفوارق عندما تكون المنافسة غير عادلة، أو تُستخدم العلاقات لتجاوز القواعد، أو يُستغل النفوذ لتحقيق مكاسب خاصة.

ولهذا لا يكفي أن نتهم الأغنياء جميعًا، ولا أن نحمل الفقراء مسؤولية أوضاعهم، ولا أن نفترض أن كل مسؤول أصبح أكثر ثراءً قد ارتكب مخالفة.

المطلوب هو نظام يميز بين النجاح المشروع والفساد، وبين العلاقة الاجتماعية العادية والوساطة غير المشروعة، وبين الحماية القانونية الضرورية والإفلات من المحاسبة، وبين التعويض المستحق والامتياز غير المبرر.

إن المواطن البسيط لا يطلب أن يصبح الجميع متساوين في الثروة، بل يطلب أن تكون أمامه فرصة عادلة للعمل والتعلم وبناء مستقبله، وأن يحصل على حقوقه دون أن يحتاج إلى دفع المال أو استعمال النفوذ.

وهو يريد أن يعرف أن من يتولى مسؤولية عامة لا يستطيع تحويلها إلى وسيلة لتحقيق مكاسب خاصة، وأن أي مخالفة تثبت بالأدلة ستُعالج وفق القانون، مهما كانت مكانة صاحبها.

رسالة بدر شاشا إلى القارئ:

لا تجعلوا الفقر تهمة، ولا تجعلوا الغنى تهمة، ولا تجعلوا المنصب دليلاً على النزاهة. اجعلوا القانون والمعايير الواضحة والأدلة أساس الحكم على الأفعال.

إن المجتمع العادل ليس مجتمعاً يمنع الناس من النجاح، بل مجتمع لا يسمح بأن يكون النفوذ بديلاً عن الكفاءة، أو أن تكون الرشوة طريقاً إلى الحق، أو أن تتحول السلطة إلى وسيلة للإثراء غير المشروع.

وعندما يستطيع المواطن أن يحصل على حقه دون وسيط، وأن ينافس دون محاباة، وأن يشتكي دون خوف، وأن يرى المسؤول خاضعاً للمحاسبة، تبدأ الثقة في المؤسسات بالتحسن.

بدر شاشا

الفصل العاشر: السياسة بين كثرة الكلام وصراعات الأحزاب — حين

تتحول المسؤولية إلى مسرح للملاسنات

تأليف: بدر شاشا

مقدمة: هل خُلقت السياسة للكلام أم لحل مشكلات المواطنين؟

يدخل المواطن إلى عالم السياسة وهو يحمل آمالاً كبيرة. يريد عملاً يحفظ كرامته، وسكناً يستطيع تحمّل تكلفته، ومدرسة جيدة لأبنائه، ومستشفى يوفر العلاج، وإدارة تحترم وقته، وقضاءً يضمن حقوقه، ومستقبلاً يمنح الشباب فرصة حقيقية للحياة.

لكنه قد يجد نفسه أمام مشهد سياسي يكثر فيه الكلام، وتطول فيه النقاشات، وتتبادل فيه الأحزاب الانتقادات، وتتحول بعض الجلسات إلى مواجهات لفظية، بينما ينتظر المواطن أن يرى نتائج ملموسة في حياته اليومية.

يتابع المواطن تصريحات المسؤولين، ويسمع الوعود والاتهامات والردود، ويرى خلافات حادة بين ممثلي الأحزاب داخل المؤسسات. ثم قد يلاحظ أن بعض الخصوم السياسيين يلتقون خارج قاعات النقاش في مناسبات اجتماعية، ويتبادلون التحيات، وربما تجمعهم علاقات شخصية أو مصالح مشتركة.

وهنا يطرح سؤالاً يستحق التفكير: هل الخلاف السياسي خلاف حقيقي حول البرامج والمبادئ، أم أن بعضه يتحول إلى مشهد إعلامي يتجاوز مصلحة المواطن؟

ليس الاختلاف بين الأحزاب مشكلة في حد ذاته؛ بل هو جزء طبيعي من الحياة الديمقراطية. فالمجتمع يضم مصالح وأفكاراً وتصورات مختلفة، ومن حق ممثليه أن يناقشوا السياسات وينتقدوا القرارات ويقترحوا بدائل.

لكن المشكلة تظهر عندما يصبح الصراع اللفظي أهم من مضمون النقاش، وعندما يتقدم الاستعراض على العمل، وتتحول البرامج الانتخابية إلى كلمات جميلة لا تتبعها خطط واضحة أو نتائج قابلة للقياس.

هذا الفصل لا يهدف إلى إدانة جميع السياسيين أو الأحزاب، بل إلى مناقشة الفجوة المحتملة بين الخطاب السياسي والعمل الفعلي، وبين ما يسمعه المواطن وما يللمسه في حياته.

أولاً: كثرة الكلام لا تعني كثرة الإنجاز

الكلام وسيلة أساسية في السياسة. فمن خلاله تُشرح القوانين، وتُعرض البرامج، وتُناقش الميزانيات، وتُكشف الأخطاء، ويُعبّر عن مطالب المواطنين.

لكن الكلام يفقد قيمته عندما لا يتحول إلى قرارات أو إجراءات أو نتائج.

قد يتحدث مسؤول عن محاربة البطالة، لكن المواطن يحتاج إلى معرفة عدد فرص العمل المستهدفة، والقطاعات المعنية، ومصادر التمويل، والجدول الزمني، والجهة المكلفة بالتنفيذ.

وقد يتحدث منتخب عن تحسين الخدمات الصحية، لكن المواطن يحتاج إلى معرفة ما إذا كانت هناك مشاريع مبرمجة، وموارد مخصصة، وأطر صحية متاحة، ومؤشرات تقيس التحسن.

وقد يتحدث حزب عن دعم الشباب، لكن الشباب يحتاجون إلى برامج واضحة للتكوين والتشغيل والمقاولة والسكن، مع تحديد ما يدخل ضمن صلاحيات المؤسسة التي يمثلها الحزب.

الفرق كبير بين أن يقول السياسي: «سنحارب البطالة»، وبين أن يشرح كيف سيساهم في ذلك، وما الوسائل المتاحة، وما العقوبات المحتملة، وكيف سيتم محاسبته على النتائج.

السياسة الفعالة لا تستغني عن الخطاب، لكنها لا تعتبر الخطاب بديلاً عن العمل.

ثانيًا: البرلمان بين النقاش المسؤول والمصارعة الكلامية

البرلمان مؤسسة تقوم على النقاش والتشريع ومراقبة العمل الحكومي. ومن الطبيعي أن تختلف مواقف النواب، وأن ينتقدوا بعضهم بعضًا، وأن يطرحوا أسئلة صعبة على الحكومة.

فالاختلاف قد يكشف عيوب مشروع قانون، أو تلفت الانتباه إلى فئة اجتماعية لم تُراعَ مصالحها، أو يدفع الحكومة إلى تعديل قرار أو تقديم توضيحات.

لكن النقاش يفقد فائدته عندما يبتعد عن الموضوع، أو يتحول إلى تبادل للإهانات، أو يصبح الهدف منه إحراج الخصم بدل معالجة المشكلة.

عندما يشاهد المواطن جلسة برلمانية، فإنه لا يحتاج فقط إلى معرفة من رفع صوته أكثر، بل يريد أن يفهم:

- . ما القضية التي يناقشها النواب؟
- . ما الحجج والأرقام التي قدمها كل طرف؟
- . ما البدائل المقترحة؟
- . ما أثر القرار في حياة المواطنين؟
- . هل انتهى النقاش إلى تعديل أو توصية أو إجراء؟
- . ما الذي يمكن تتبعه بعد انتهاء الجلسة؟

إن قيمة النائب لا تقاس بحدة صوته أو قدرته على إثارة الجدل وحدها، بل بقدرته على فهم الملفات، وتقديم مقترحات جدية، ومراقبة السياسات العامة، والدفاع عن مصالح المواطنين ضمن القانون.

وقد يكون خطاب هادئ مدعوم بالأرقام أكثر تأثيرًا من عشرات التصريحات الصاخبة.

ثالثًا: الأحزاب تتصارع داخل المؤسسات، لكن هل تختلف في

البرامج؟

تختلف الأحزاب في تصوراتها الاقتصادية والاجتماعية، وفي أولوياتها المتعلقة بالتعليم والصحة والضرائب والتشغيل والحماية الاجتماعية.

وهذا الاختلاف أمر مشروع، بل يمكن أن يساعد المواطنين على الاختيار بين بدائل متعددة.

لكن المواطن يحتاج إلى أن يرى هذا الاختلاف بوضوح في البرامج والقرارات، لا في الشعارات فقط.

إذا أعلن حزب أنه يريد تحسين القدرة الشرائية، فعليه أن يوضح الوسائل التي يقترحها، وتكلفتها المحتملة، والفئات المستفيدة منها، والآثار التي قد تترتب عليها.

وإذا أعلن حزب أنه يريد إصلاح التعليم، فعليه أن يشرح موقفه من التكوين الأساسي والمناهج والبنية التحتية وظروف المدرسين وتقييم جودة التعلم.

وإذا دعا حزب إلى تشجيع الاستثمار، فمن المهم أن يوضح كيف سيوازن بين دعم المقاولات، وحماية حقوق العمال، وتوسيع فرص التشغيل، واحترام المنافسة.

ليس المطلوب أن تتفق الأحزاب جميعها، بل أن يكون خلافها قائمًا على بدائل قابلة للفهم والمقارنة.

فالاختلاف الذي يقدم حلولًا يساعد المواطن على الاختيار، أما الاختلاف الذي يكتفي بتبادل الاتهامات فقد يتركه دون معرفة حقيقية بالفروق بين البرامج.

رابعًا: الملاسنة السياسية — من يخسر عندما تتحول المناقشة إلى إهانة؟

الملاسنة هي تبادل الكلام الحاد والردود الشخصية التي قد تغطي على مضمون القضية المطروحة.

وقد تجذب هذه المواجهات اهتمام وسائل الإعلام ومستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي، لأنها سهلة الانتشار، ومثيرة للانفعال، وتقدم مشهداً واضحاً بين طرفين متخاصمين.

لكن انتشار مقطع مثير لا يعني بالضرورة أن النقاش السياسي كان مفيداً.

فعندما تنشغل الأطراف بإثبات أن الخصم مخطئ أو ضعيف، قد يقل الاهتمام بدراسة الأرقام والوثائق والبدائل. وقد يتحول النقاش من سؤال «كيف نحل المشكلة؟» إلى سؤال «كيف ننتصر على الطرف الآخر؟».

وفي هذه الحالة، قد يخسر المواطن فرصة الاستفادة من نقاش جاد حول قضاياها الأساسية.

ومع ذلك، ينبغي عدم الخلط بين الملاسنة وبين النقد القوي المشروع. فمن حق النواب والصحفيين والمواطنين كشف التناقضات، وطرح الأسئلة الصعبة، ومساءلة المسؤولين، بشرط احترام القانون والحقوق وتجنب الاتهامات التي لا تستند إلى أدلة.

المعيار ليس أن يكون النقاش هادئاً دائماً، بل أن يكون مفيداً، قائماً على الوقائع، وموجهاً نحو المساءلة والحلول.

خامسًا: الصداقة خارج البرلمان والخلاف داخله

قد يشاهد المواطن سياسيين يتبادلون الانتقادات داخل البرلمان، ثم يلتقون في مناسبة اجتماعية أو نشاط عام، فيبدو له أن الخلافات التي تابعها لم تكن حقيقية.

لكن العلاقة بين العمل السياسي والحياة الشخصية أكثر تعقيدًا من ذلك.

يمكن أن يختلف شخصان في السياسات العامة مع احتفاظهما بعلاقة شخصية محترمة. وقد يتعاون سياسيان في ملف معين، ويختلفان في ملف آخر. وقد يجمع بينهما الانتماء إلى المجتمع نفسه، حتى إذا كانا ينتميان إلى حزبين مختلفين.

لذلك لا تكفي المصافحة أو الصداقة خارج البرلمان لإثبات أن الخلاف السياسي مجرد تمثيل.

وفي المقابل، من المشروع أن يطالب المواطن بتفسير التناقضات عندما يعلن مسؤول موقفًا في العلن، ثم يتخذ قرارًا يناقضه دون توضيح مقنع.

المطلوب هو تقييم الأفعال والقرارات والمواقف المعلنة، لا الاعتماد على الصور أو الانطباعات وحدها.

إذا عارض حزب مشروعًا معينًا، فمن حق المواطنين أن يسألوه عن أسباب المعارضة. وإذا دعم المشروع لاحقًا، فمن حقهم أن يعرفوا ما الذي تغير، وهل ظهرت معطيات جديدة، أم أن هناك أسبابًا أخرى ينبغي توضيحها.

الشفافية في المواقف أهم من محاولة تخمين ما يجري في العلاقات الشخصية.

سادسًا: التمثيل السياسي والتمثيل الفني — أين ينتهي العمل وأين يبدأ العرض؟

يمكن تشبيه بعض مظاهر السياسة بالمرح من حيث الشكل، لا من حيث أن كل ما يحدث فيها مصطنع.

فالمسرح يعتمد على الأداء أمام الجمهور، والسياسة تعتمد جزئيًا على الخطاب العلني والتواصل مع المواطنين. لكن السياسة تختلف عن الفن في أن قراراتها قد تؤثر مباشرة في المال العام والقوانين والخدمات والحقوق.

في العمل الفني، قد يكون الهدف إمتاع الجمهور أو إيصال رسالة فنية. أما في العمل السياسي، فيجب أن يكون الهدف الأساسي أداء المسؤولية العامة واتخاذ القرارات ضمن الاختصاصات القانونية.

قد يظهر المسؤول أمام الكاميرات ليتحدث عن معاناة المواطنين، لكن الاختبار الحقيقي هو ما إذا كان يساهم في إيجاد حلول واقعية، أو يوضح ما يستطيع فعله وما يقع خارج صلاحياته.

وقد ينجح نائب في تقديم خطاب قوي، لكن نجاح الخطاب لا يغني عن دراسة مشروع قانون أو متابعة تنفيذ توصية أو مراقبة ميزانية.

ليس هناك خطأ في أن يهتم السياسي بطريقة تقديم كلامه؛ فالتواصل الواضح ضروري. لكن الخطر يظهر عندما يصبح الظهور الإعلامي غاية في حد ذاته، ويُهمل العمل الذي يفترض أن يبرره.

السياسة ليست مجرد صورة أمام الكاميرا، بل مسؤولية يمكن فحصها من خلال الوثائق والقرارات والنتائج.

سابعًا: البرامج الانتخابية — وعود أم عقود معنوية مع المواطنين؟

البرنامج الانتخابي هو وسيلة لإخبار المواطنين بما يريد الحزب أو المرشح تحقيقه إذا حصل على تفويضهم.

لكنه قد يفقد قيمته إذا امتلأ بعبارات عامة لا تحدد الأولويات أو الموارد أو الآجال أو حدود الاختصاصات.

إن وعد المواطن بالسكن والعمل وتحسين الصحة والتعليم لا يكفي وحده. يجب أن يتضمن البرنامج شرحًا للوسائل المقترحة، ومصادر التمويل المحتملة، والجهات المسؤولة، والعقبات التي قد تعترض التنفيذ.

وينبغي أيضًا التمييز بين ما يستطيع المنتخب إنجازه مباشرة، وما يحتاج إلى قرار حكومي أو تشريع أو تنسيق بين المؤسسات.

فليس من الواقعي أن يعد مستشار جماعي بحل كل مشكلات التشغيل الوطنية، أو أن يعد مرشح بتحقيق كل مطالبه فور انتخابه، إذا كانت تلك المطالبات تتطلب ميزانيات وقرارات من جهات أخرى.

البرنامج الجاد يوضح الطموح، لكنه يوضح كذلك الإمكانيات والحدود.

ومن أجل تعزيز الثقة، يمكن أن يقدم كل حزب حصيلة دورية توضح ما تحقق من وعوده، وما لم يتحقق، وأسباب التأخير، وما الذي يقترحه لتجاوز العقبات.

بهذه الطريقة، يتحول البرنامج من وثيقة انتخابية مؤقتة إلى أساس للمساءلة العامة.

ثامنًا: لماذا ينجذب الجمهور إلى الصراع أكثر من الحلول؟

قد تكون المواجهات اللفظية أكثر جاذبية للمشاهد من شرح طويل لمشروع قانون أو تحليل مفصل لميزانية.

فالخلاف الحاد يخلق قصة سهلة الفهم: طرف يهاجم، وطرف يرد، وجمهور يختار من يؤيد.

أما الحلول، فقد تحتاج إلى شرح تقني وأرقام ومقارنات ووقت لفهم نتائجها. وهنا تبرز مسؤولية مشتركة بين السياسيين ووسائل الإعلام والمواطنين.

يمكن للإعلام أن يمنح مساحة أكبر لمناقشة البرامج والميزانيات والنتائج، لا أن يكتفي بالمقاطع المثيرة. ويمكن للسياسيين أن يشرحوا مقترحاتهم بلغة مفهومة، بدل الاعتماد على الشعارات وحدها. ويمكن للمواطنين أن يبحثوا عن سياق التصريحات، وأن يقارنوا بين الكلام والقرارات الفعلية.

لا يعني ذلك أن كل مواجهة إعلامية بلا قيمة؛ فقد تكشف المواجهة تناقضاً أو تقصيراً أو سؤالاً مهماً. لكن قيمتها تتوقف على ما إذا كانت تساعد الجمهور على فهم الوقائع ومحاسبة المسؤولين.

تاسعاً: كيف نقيس أداء المنتخب بدل الاكتفاء بخطابه؟

يمكن للمواطن أن يتجاوز الانطباعات الشخصية من خلال متابعة مجموعة من المؤشرات الواضحة.

ما الذي يمكن متابعته؟ المجال

المقترحات والمناقشات والمواقف من القوانين التشريع

الأسئلة الرقابية والملفات التي تمت متابعتها مراقبة الحكومة

الأهداف التي تحققت والأهداف التي تأخرت البرامج الانتخابية

المجال

ما الذي يمكن متابعته؟

تدبير الجماعات

المشاريع المنجزة والميزانيات والآجال

مدى وضوح المعلومات والرد على أسئلة المواطنين التواصل

احترام قواعد تضارب المصالح والشفافية والمحاسبة النزاهة

الأثر الفعلي للقرارات في الخدمات والحياة اليومية النتائج

ولا ينبغي استخدام هذه المؤشرات بصورة آلية؛ فبعض النتائج تتطلب وقتاً، وقد تتأثر بعوامل اقتصادية أو قانونية أو مؤسسية لا يتحكم فيها المنتخب وحده.

لكن التقييم المنظم أفضل من الحكم على السياسي بناءً على خطبة واحدة أو مقطع منتشر على الإنترنت.

عاشراً: ما الذي يحتاجه المواطن من ممثليه؟

المواطن لا يحتاج إلى أن يتفق معه كل سياسي في كل قضية. بل يحتاج إلى أن يعرف موقف كل طرف وأسبابه، وأن يستطيع مقارنة البدائل، وأن يجد مؤسسات تسمح بمحاسبة المسؤولين.

ويحتاج كذلك إلى خطاب سياسي يحترم ذكاءه، ولا يعده بما يستحيل تحقيقه، ولا يحول معاناته إلى مجرد مادة انتخابية.

من حق المواطن أن يسمع نقداً للحكومة، ومن حقه أن يسمع دفاعاً عنها، ومن حقه أن يرى اختلافاً حقيقياً بين الأحزاب. لكن من حقه أيضاً أن يعرف ماذا يعني هذا الاختلاف بالنسبة إلى التعليم والصحة والسكن والعمل والضرائب والقدرة الشرائية.

فالسباسة اللى تكفى بوصف المشكلات دون تقديم حلول تبقى ناقصة، والسباسة اللى تقدم حلولاً دون تفسير تكاليفها ومخاطرها قد تببع أو هاماً، والسباسة اللى تخفى نتائجها عن المواطنين تضعف المساءلة.

المواطن يحتاج إلى معلومات واضحة، وبرامج قابلة للفحص، ومسؤولين مستعدين لتفسير قراراتهم.

الحادي عشر: نحو ثقافة سياسية تحترم الوقت والعقل

يمكن تحسين النقاش السياسي عبر مجموعة من الممارسات:

1. تخصيص وقت أكبر لشرح السياسات والبدائل بدل تكرار الاتهامات الشخصية.
2. مطالبة المتحدثين بتقديم أدلة أو بيانات عند طرح ادعاءات واقعية.
3. توضيح الاختصاصات القانونية لكل مؤسسة حتى لا تُحمّل جهة مسؤولية ما لا تملكه.
4. نشر حصائل دورية للبرامج والوعود والقرارات.
5. تشجيع النقاشات التي تسمح بطرح الأسئلة الصعبة والرد عليها.
6. احترام الاختلاف بين الأحزاب دون تحويله إلى عداوة شخصية.
7. التمييز بين النقد المشروع والتشهير أو نشر معلومات غير مثبتة.
8. تقييم الأداء على مدى زمني مناسب، لا بناءً على لقطة إعلامية واحدة.

إن هذه الممارسات لا تلغي الصراع السياسي، ولا ينبغي لها ذلك؛ فالخلاف جزء من الديمقراطية. لكنها تساعد على جعل الخلاف وسيلة للوصول إلى قرارات أفضل بدل أن يصبح غاية مستقلة عن خدمة المجتمع.

خاتمة الفصل: السياسة ليست مباراة في رفع الصوت

عندما يتابع المواطن نقاشاً سياسياً حاداً، فمن الطبيعي أن يتساءل عن فائدته. وعندما يسمع وعوداً كثيرة دون أن يرى نتائج واضحة، فمن حقه أن يطالب

بتفسير. وعندما يلاحظ تناقضاً بين الخطاب والقرار، فمن حقه أن يطلب توضيحاً.

لكن الحكم العادل يحتاج إلى التمييز بين الاختلاف المشروع والاستعراض، وبين النقد المفيد والملاسنات، وبين العلاقة الشخصية والتواطؤ، وبين الوعد الذي تعذر تنفيذه والوعد الذي لم يكن واقعياً من البداية.

لا ينبغي أن يكون معيار النجاح السياسي هو عدد المرات التي ظهر فيها المسؤول على الشاشة، أو عدد التصريحات التي أطلقها، أو مقدار الجدل الذي أثاره.

بل ينبغي أن نسأل: هل قدم معلومات صحيحة؟ هل شرح موقفه؟ هل ساهم في عمل مؤسسته؟ هل احترام القانون؟ هل تابع الملفات التي تقع ضمن اختصاصه؟ وهل يستطيع المواطن أن يراجع حصيلته ويحكم عليها؟

إن السياسة ليست مسرحاً منفصلاً عن حياة الناس، لأن نتائجها تمس المدرسة والمستشفى والشارع ومكان العمل والميزانية العامة.

وعندما يصبح الكلام وسيلة لتفسير القرارات ومناقشة البدائل ومحاسبة المسؤولين، فإنه يؤدي وظيفته. أما عندما يحل محل العمل، فيحق للمواطن أن يطالب بتغيير الأولويات.

بدر شاشا

خلاصة الكتاب

السياسة بين الوعود والسلطة والمال والمصلحة العامة

تأليف: بدر شاشا

يتناول هذا الكتاب جانباً من الأسئلة التي يطرحها المواطن حول السياسة ومؤسساتها: لماذا تتكرر الوعود الانتخابية؟ لماذا يضعف شعور بعض المواطنين بالثقة في المسؤولين؟ كيف يمكن الحد من تضارب المصالح واستغلال النفوذ؟ وما الذي يجعل المسؤولية العامة خدمة للمجتمع بدل أن تتحول إلى وسيلة لتحقيق مكاسب شخصية؟

انطلق الكتاب من عنوان نقدي حاد يثير الانتباه إلى التناقض الذي قد يظهر بين الخطاب السياسي والسلوك الفعلي. غير أن هذا النقد لا ينبغي أن يتحول إلى حكم على جميع السياسيين أو الأحزاب؛ فالمسؤولون يختلفون في مواقفهم وأدائهم، ويجب تقييمهم وفق الأدلة والقرارات والنتائج.

أولاً: الوعود والكلام السياسي

ناقش الكتاب كيف يمكن للوعود أن تفقد معناها عندما لا تكون مرتبطة بخطة واضحة وموارد وآجال ومؤشرات للتقييم. فالوعود المتعلقة بالتشغيل والسكن والصحة والتعليم لا تكفي فيها الشعارات، بل تحتاج إلى تحديد الوسائل والاختصاصات والمسؤوليات.

والدرس الأساسي هو أن المواطن يحتاج إلى برنامج يستطيع فحصه ومقارنته بالنتائج، لا إلى كلمات جميلة فقط.

ثانياً: المحاسبة والعدالة

تناول الكتاب أهمية خضوع المسؤولية العامة للمساءلة، وضرورة التمييز بين الحماية القانونية المشروعة والإفلات من المحاسبة.

فالعدالة تتطلب احترام القانون وقرينة البراءة وحقوق الدفاع، كما تتطلب ألا تكون المكانة الاجتماعية سبباً في معاملة مختلفة لا يبررها القانون.

ثالثًا: الأحزاب والبرامج

تعد الأحزاب وسيلة لتنظيم الأفكار والمشاركة في الحياة السياسية وتقديم البدائل. لكن قيمتها بالنسبة إلى المواطن تتضح من خلال برامجها ومواقفها وممارستها الفعلية.

ومن المهم أن يتمكن المواطن من فهم الاختلاف بين البرامج، وأن يعرف ما الذي تحقق وما الذي لم يتحقق، ولماذا.

رابعًا: التطوع والرواتب والامتيازات

ناقش الكتاب فكرة جعل السياسة عملاً تطوعيًا دون رواتب وامتيازات. وتبين أن هذه الفكرة تطرح سؤالاً عن الدافع إلى تولي المسؤولية، لكنها تطرح أيضًا مشكلة تكافؤ الفرص؛ إذ قد يصبح العمل المجاني متاحًا أساسًا لمن يملكون المال والوقت.

لذلك ينبغي أن ينصب النقاش على التعويضات العادلة والشفافة، ومراقبة المصاريف، ومنع تضارب المصالح، وضمان مشاركة المواطنين من مختلف الفئات.

خامسًا: المال والوساطة وتضارب المصالح

تناول الكتاب مخاطر الوساطة غير المشروعة والإكramيات التي تهدف إلى التأثير في القرارات، وكذلك المخاطر التي قد تنشأ عندما تتداخل المصالح الخاصة مع المسؤوليات العامة.

كما أكد أن زيادة ثروة شخص أو نجاحه الاقتصادي لا يثبتان وحدهما وقوع مخالفة. المطلوب هو التحقق من مصادر الثروة والوقائع والأدلة وفق القانون، والتمييز بين النجاح المشروع واستغلال النفوذ.

سادسًا: الفقر وعدم تكافؤ الفرص

لا يمكن تفسير الفقر والغنى بعامل واحد. فالدخل والتعليم والتمويل وامتلاك الأصول والإرث واستقرار العمل كلها عوامل تؤثر في الفرص الاقتصادية.

وقد تؤدي المحاباة وضعف المنافسة إلى زيادة صعوبة وصول بعض المواطنين إلى الوظائف أو المشاريع أو الخدمات. ولهذا يرتبط الإصلاح السياسي أيضًا بتحسين تكافؤ الفرص، وتعزيز المنافسة العادلة، وتوفير الخدمات الأساسية.

سابعًا: السياسة بين النقاش والاستعراض

ناقش الفصل الأخير الفرق بين النقاش السياسي الذي يساعد على كشف الأخطاء وصياغة الحلول، وبين الملاحظات التي قد تغطي على مضمون القضايا.

فالاختلاف بين الأحزاب أمر طبيعي، لكن المواطن يحتاج إلى معرفة أثر هذا الاختلاف في السياسات والقرارات. كما يحتاج إلى تقييم المسؤولين وفق أعمالهم ونتائجهم، لا وفق قوة خطابهم أو حضورهم الإعلامي فقط.

الرسالة النهائية للكتاب

إن إصلاح السياسة لا يتحقق بمجرد تغيير الأشخاص، ولا بإلغاء جميع الرواتب، ولا بتبادل الاتهامات. بل يحتاج إلى مؤسسات شفافة، وقوانين واضحة، ومنافسة عادلة، ومحاسبة قائمة على الأدلة، وبرامج قابلة للتقييم، ومواطنين قادرين على الوصول إلى المعلومات ومساءلة ممثليهم.

والسياسة ليست في ذاتها مرادفًا للفساد، كما أن المنصب لا يمثل ضمانًا للنزاهة. فالمعيار هو كيفية ممارسة السلطة، ومدى احترام القانون، ووضوح القرارات، والنتائج التي تتحقق للمجتمع.

خلاصة بدر شاشا: لا تجعلوا الكلام بديلاً عن العمل، ولا تجعلوا المنصب امتيازًا فوق القانون، ولا تجعلوا الفقر سبباً للإقصاء، ولا تجعلوا الغنى دليلاً على

الإدانة. طالبوا بالشفافية، وافحصوا الأدلة، وقارنوا البرامج بالنتائج، ودافعوا عن مؤسسات تتيح لكل مواطن فرصة عادلة للمشاركة والعيش الكريم.

Bibliographie personnelle

ببليوغرافيا شخصية للكاتب بدر شاشا

عنوان الكتاب: السياسة بين الوعود والسلطة والمال والمصلحة العامة

الكاتب: بدر شاشا

طبيعة العمل: كتاب فكري نقدي في الشأن السياسي والاجتماعي، يتناول الوعود الانتخابية، والأحزاب، والمحاسبة، والحصانة، والوساطة، وتضارب المصالح، والرواتب والامتيازات، والفوارق الاقتصادية، والخطاب السياسي.

منطلق الكتاب: ملاحظات وتساؤلات وتأملات شخصية حول العلاقة بين السلطة والمواطن، ودور المؤسسات السياسية في خدمة الصالح العام.

المنهج: التحليل النقدي وطرح الأسئلة ومناقشة الظواهر العامة، مع التمييز بين الرأي الشخصي والوقائع التي تحتاج إلى توثيق، وبين الاتهام غير المثبت والمخالفة التي تؤكدتها الأدلة والإجراءات القانونية.

الهدف: تشجيع القارئ على التفكير النقدي في الحياة السياسية، وفهم أهمية الشفافية والمساءلة وتكافؤ الفرص، والمساهمة في بناء نقاش عام قائم على المعلومات والاحترام والمسؤولية.

الجمهور المستهدف: المواطنون، والطلبة، والباحثون في العلوم السياسية والاجتماعية، والمهتمون بالشأن العام، والشباب الراغبون في فهم العلاقة بين السياسة والمجتمع.

فهرس الكتاب

السياسة هي المهنة الوحيدة التي تجعلك تكذب وتسرق وتغش،
وتحظى مع ذلك بالاحترام

تأليف: بدر شاشا

المحتويات

مقدمة الكتاب

- . لماذا نكتب عن السياسة؟
- . العلاقة بين السلطة والمال والمصلحة العامة.
- . هدف الكتاب ومنهجه في النقد والتساؤل.

الفصل الأول: السياسة بين خدمة الوطن والبحث عن المصالح

- . مفهوم السياسة والمسؤولية العامة.
- . الفرق بين خدمة المواطن وخدمة المصالح الشخصية.
- . السلطة والأخلاق والثقة العامة.

الفصل الثاني: الكذب السياسي وصناعة الوعود الوهمية

- . الوعود الانتخابية بين الحقيقة والشعارات.
- . لماذا تتكرر الوعود؟
- . الفرق بين البرنامج الواقعي والوعد المستحيل.
- . مسؤولية السياسي أمام المواطن.

الفصل الثالث: السلطة والمال — عندما يصبح المنصب فرصة للمصلحة الشخصية

- . العلاقة بين النفوذ والثروة.

- . المال السياسي والمصالح الخاصة.
- . كيف نحمي المال العام؟
- . الشفافية ومنع استغلال المنصب.

الفصل الرابع: المواطن والانتخابات — بين الأمل وخيبة الثقة

- . دور المواطن في اختيار ممثليه.
- . الوعود الانتخابية وتأثيرها في الاختيار.
- . المشاركة السياسية والمسؤولية المدنية.
- . مراقبة أداء المنتخبين بعد الانتخابات.

الفصل الخامس: المسؤولية السياسية والأخلاق

- . أخلاقيات العمل السياسي.
- . احترام القانون والمواطن.
- . المسؤولية عن القرارات والنتائج.
- . النزاهة بوصفها ممارسة يومية.

الفصل السادس: المحاسبة والعدالة — لماذا يُحاسب الضعيف أحياناً ويهرب صاحب النفوذ من المسؤولية؟

- . مبدأ المساواة أمام القانون.
- . الحصانة وحدودها القانونية.
- . استقلال القضاء والرقابة.
- . المحاسبة والإصلاح المؤسسي.

الفصل السابع: الأحزاب السياسية بين خدمة الوطن والبحث عن السلطة

- . دور الأحزاب في الحياة الديمقراطية.
- . القيادة والديمقراطية داخل الأحزاب.
- . البرامج والتحالفات والمعارضة.
- . الشباب والشفافية ومشاركة المواطنين.

الفصل الثامن: ماذا لو أصبحت السياسة عملاً تطوعياً بلا رواتب وامتيازات؟

- . السياسة بوصفها خدمة عامة.
- . هل تختفي المصالح الشخصية بإلغاء الرواتب؟
- . البرلمانين ورؤساء الجماعات والمستشارون.
- . التطوع وتكافؤ الفرص.
- . نموذج متوازن بين المسؤولية والتعويض والمحاسبة.

الفصل التاسع: الحصانة والوساطة والإكراميات والمصالح — لماذا يبقى الفقير فقيراً ويزداد الغني غني؟

- . الحصانة بين الحماية والإفلات من المحاسبة.
- . المعارف والوساطة وتكافؤ الفرص.
- . الإكراميات والرشوة والمجاملات.
- . تضارب المصالح ومصادر الثروة.
- . الفقر وتراكم الثروة والعدالة الاقتصادية.
- . حماية المال العام وتعزيز الشفافية.

الفصل العاشر: السياسة بين كثرة الكلام وصراعات الأحزاب — حين تتحول المسؤولية إلى مسرح للملاسنات

- . البرلمان بين النقاش والمصارعة الكلامية.
- . الخلافات الحزبية والبرامج السياسية.
- . الصداقة خارج البرلمان والاختلاف داخله.
- . التمثيل السياسي والاستعراض الإعلامي.
- . الوعود الانتخابية بين الكلام والإنجاز.
- . كيف نقيس أداء المنتخبين؟
- . نحو ثقافة سياسية تحترم المواطن.

خاتمة الكتاب: السياسة مسؤولية وليست امتيازاً

- . أهم الأفكار والاستنتاجات.

- . الشفافية والمحاسبة وتكافؤ الفرص.
- . دور المواطن في بناء الحياة السياسية.
- . رسالة الكاتب بدر شاشا إلى القارئ.

البليوغرافيا الشخصية للكاتب بدر شاشا

- . التعريف بالكتاب.
- . موضوع الكتاب ومنهجه.
- . أهداف التأليف والجمهور المستهدف.
- . المراجع والمصادر المعتمدة، عند إضافتها وتوثيقها.

كلمة أخيرة للكاتب

بدر شاشا

ملخص: سياسة كل شخص يدخلها يفكر في نفسه، ولا أحد يراكم

قد يدخل الإنسان عالم السياسة وهو يحمل أحلامًا لخدمة الوطن ومساعدة المواطنين، لكن السياسة قد تتحول، عندما تغيب الأخلاق والمحاسبة، إلى مجال يبحث فيه بعض الأشخاص عن مصالحهم الخاصة بدل المصلحة العامة. يصبح المنصب عندئذٍ وسيلة لتحقيق المكاسب، وتتحول الوعود إلى كلمات تُقال أمام الناس، بينما تُتخذ القرارات بعيدًا عن أعينهم.

في هذا العالم، قد يظن بعض المسؤولين أن أحدًا لا يراقبهم، وأن ما يفعلونه في الخفاء لن يظهر أبدًا. لكن الحقيقة أن غياب الرقابة لا يعني غياب المسؤولية،

وأن ما لا يراه المواطن اليوم قد تكشفه الوثائق أو التحقيقات أو نتائج القرارات غدًا.

حين يفكر السياسي في نفسه فقط، يصبح المواطن وسيلة للوصول إلى السلطة، بدل أن تكون السلطة وسيلة لخدمة المواطن. وحين تغيب المحاسبة، قد تتقدم المصالح الشخصية على حقوق الناس، ويشعر الفقير بالتهميش، بينما يستفيد أصحاب النفوذ من الفرص المتاحة لهم.

ليست المشكلة في السياسة نفسها، بل في الطريقة التي يمارسها بها بعض الأشخاص. فالسياسة يمكن أن تكون خدمة عامة قائمة على النزاهة والشفافية، كما يمكن أن تتحول إلى ساحة للمصالح عندما تغيب المبادئ.

رسالة هذا الملخص: قد لا يراك الناس عندما تتخذ قراراتك في الخفاء، لكن المسؤولية لا تختفي لمجرد أن العيون لا تراك. فالمنصب ليس ملكًا لصاحبه، وثقة المواطنين ليست فرصة للاستغلال، بل أمانة يجب أن تُصان.

بقلم: بدر شاشا